الليبرالية والدين

مقالات في علاقة الزمني بالروحي

عادل عبد العاطي

المحتويات

مقدمة 3
الفصل الأول 4
مقاربات نظرية: الليبرالية والشمولية والدين..... 4
الليبرالية والدين 5
(موقف الحزب الليبرالي من الدين)..... 5
هل الإسلام دين ليبرالي؟ 9
(قراءة أولية في أطروحات مدارس الإسلام التقدمي) 9
الدين الوهابي 13
مفهوم الزواج في القرآن..... 19
الفصل الثاني 22
الليبرالية وقضايا الأحوال الشخصية..... 22
نحو قانون مدني موحد للأحوال الشخصية في السودان..... 23
(إعلان مبادئ مشترك) 23
مرة أخري نحو قانون مدني موحد للأحوال الشخصية في السودان..... 30
(ردود على تعليقات) 30
الفقهاء هم من حرم زواج المرأة المسلمة بالكتابي وليس القرآن أو السنة 37
لماذا يرفض الليبراليون السودانيون تعدد الزوجات والطلاق الاعتباطي؟ 43
إصلاح الخطأ في العمل العام..... 47
الفصل الثالث 49
الليبرالية والحريات الدينية والفلسفية..... 49
حرية الاعتقاد واللا اعتقاد حق من حقوق الإنسان ولا تقبل النزع ولا المساومة 50
حرية الاعتقاد وحرية الإلحاد 58
مذكرة تفاهم..... 62
بين حزب الوسط الاسلامي والحزب الديمقراطي الليبرالي 62
(حول ضرورة المصالحة التاريخية في السودان) 62
ضمانات الحرية الدينية ومناهضة خطاب الكراهية في سودان المستقبل..... 64
لو خدعونا بالدين لن ننخدع لهم 68
الفصل الرابع 72
حوارات ومساجلات عن طبيعة الدولة والقانون من منطلق علماني ليبرالي..... 72
عن اسرائيل والعلمانية والدين اليهودي 73
(حوار مع صديقي الشالومي): 73
عن العلمانية وحقوق المثليين 75
جند الوطن والشعب وليس جند الله..... 77
بين الأستاذة أمل هباني وشاتميها..... 81
الفصل الخامس 83
وما شأني بكوز قديم؟ حوار مع صديق مسلم 83
الرسالة الأولى..... 84
الرد على الرسالة الأولى 86
الرسالة الثانية..... 87
الرسالة الثالثة..... 90
رد على الرسالتين الثانية والثالثة..... 91
الرسالة الرابعة 94

الرد على الرسالة الرابعة..... 98
الرسالة الخامسة:..... 99
الرد على الرسالة الخامسة 103
الرسالة السادسة..... 105

مقدمة

هذه مجموعة مقالات كتبتها في فترات مختلفة، تعالج تقاطعات قضايا الدين والسياسة من منظور ليبرالي. من بينها بيانان كتبتهما لصالح جهات اخرى: الاول اعلان مبادئ مشترك كتبناه عام 2005 للدعوة لقانون أحوال شخصية جديد، والثاني بيان كتبته لصالح الحزب الديمقراطي الليبرالي وبتكليف منه ضد حملة تكفير الحزب الشيوعي في وقتها. كما أوردت نص مذكرة التفاهم التي وقعتها إبان رئاستي للحزب الليبرالي مع حزب الوسط الإسلامي، كمحاولة لإنجاز مصالحة تاريخية بين التيارين الليبرالي والإسلامي، وهي محاولة لم تنجح لتراجع أستاذ الكودة عن مواقفه المعلنة في تلك المذكرة التي وقعها حراً مختاراً.

أيضا أدخلت في الكتاب مقالات وردود كتبتها أثناء قيامي بحملتي الانتخابية في فترة 2017-2018 استعدادا للانتخابات الرئاسية التي كان مقررا اجرائها في ابريل 2020 والتي قطعت الطريق عليها ثورة ديسمبر 20218 المجيدة والتي دعمتها منذ يومها الأول، وكذلك مقالات ومساجلات كتبتها لاحقا في إطار الصراع السياسي بعد ثورة ديسمبر 2018 وحتى تاريخه.

وقد رتبت المقالات من حيث الموضوع، بعد ان كنت قد رتبتها في طبعة الكترونية سابقة وفقا للتراتب الزمني. وقد اسقطت من هذا الكتاب مقالات نشرتها في كتبي عن الليبرالية والنساء وعن محمود محمد طه والجمهوريين وعن الحزب الشيوعي ومن بينها مقال: الديانة الشيوعية الذي أقارب فيه كيف حول الشيوعيون نظرية مادية إلى دين جديد. فليرجع لها من يريد هناك.

هذه المقالات كتبت ضمن حوارات ساخنة وقطعا تفتقد الى حيادية ودقة البحث العلمي. انشرها كما هي ودون تعديلات مع عشم الرجوع اليها في المستقبل لإعادة صياغتها بشكل أفضل، وتزويدها بإشارات مرجعية تشجع القارئ على مزيد من القراءة والبحث.

عادل عبد العاطي
أكتوبر 2021م

الفصل الأول

مقاربات نظرية: الليبرالية والشمولية والدين

الليبرالية والدين

(موقف الحزب الليبرالي من الدين)

الحرية والليبرالية وحرية العقيدة:

اعتقد أن الطرح الليبرالي يتمركز حول فكرة الحرية، ويمكنني أن ازعم أن الليبرالية هي الحرية وان الحزب الليبرالي هو حزب الحريات. إذن الحرية أساس كل شيء في طرحنا.

هذه الحرية لا تقف عند حدود حرية التعبير فقط، ولكنها تشمل كافة الحريات السياسية من حقوق التنظيم والتجمع والتظاهر السلمي والانتخاب والترشيح الخ من الحريات التي تخلق النظام السياسي الحر أو الليبرالي. كذلك محورية هي قضية الحريات الاقتصادية والتي تعني عندنا حرية الإنسان في العمل والكسب، وحرية الناس في التجارة والأعمال وفق علاقات السوق الحر وبأقل تدخل من الدولة. كما تعني الليبرالية توفر الحريات الاجتماعية ومنها حرية الضمير والعقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية والحريات المتضمنة في حرمة الجسد والمنزل الخ.

بالنسبة لعلاقة الليبرالية بالدين فرغم أن الفكر الليبرالي قد نشأ في صراع شديد مع الكهنوت وضد تغييب الإنسان في الفكر الكهنوتي، ورغم إن الليبرالية قد ارتبطت بمشروع التنوير والعقلانية والنظرة العلمية للكون والعلاقات الاجتماعية الخ ، إلا أننا يمكن أن نقول أن الليبرالية لها موقف محايد أو وسطي تجاه الدين، ما بين النظرة الشمولية الشيوعية أو الإلحادية التي تحارب الدين وتطالب بإلغائه من حياة الفرد والمجتمع، وبين النظرة الشمولية - الأصولية - التي تطالب بفرض الدين والتدين على كل فرد في المجتمع وان يحكم الدين المجتمع .

هذه النظرة الوسطية أو المحايدة تأتى من فكرة الحرية التي أشرنا إليها، ومن أن الليبرالية تقف مع حرية الاعتقاد الديني وحرية ممارسة الشعائر الدينية وحرية التبشير الديني من جهة، وتقف كذلك مع حرية عم الاعتقاد وحرية عدم ممارسة الشعار الدينية والتبشير العلمي من الجهة الأخرى. عند الليبرالية فإن الفرد المؤمن له نفس حرية وكرامة الفرد غير المؤمن، وحرية ممارسة الشعائر الدينية لها نفس قوة حرية عدم ممارسة الشعائر الخ. لهذا تجد الليبراليون في البلدان التي تضايق المؤمنين يدافعون عن الحريات الدينية، وفي البلدان التي تضطهد غير المؤمنين يدافعون عن حرية هؤلاء في عدم إيمانهم، دون أن يعني هذا أن الليبرالية ذاتها مؤمنة أو غير مؤمنة، داعية للدين أو التدين أو رافضة له ومحاربة له.

الليبرالية تعتبر إن قضية الدين قضية ترجع لضمير الفرد ولنظام قيمه وتصوره لنفسه في الكون والمجتمع. وهي تعلم أنها مرتبطة بتربية الأسرة للأبناء والبنات الخ، وهي إذ تؤمن بحرية الفرد في اختيار ما يريد، وحرية الأسرة في تنشئة أبنائها كما تريد، فهي تتخذ موقفا محايدا منها، أي أنها لا تميز دين على حساب الأخر أو ترفع من عقيدة فرد أو مجموعة على حساب الأخرى. وتحترم الليبرالية كافة الأديان وتعترف بل وتكفل للمتدينين كل حقوقهم الدينية والمدنية، باعتبارها حقوقا طبيعية لهم. وكما قلت سابقا فان واحدة من أهم الحريات في الليبرالية هي حرية العقيدة والضمير.

علاقة الدولة بالدين:

هذا فيما يختص بالفرد وحريته، أما فيما يختص بعلاقة الدولة بالدين فكما أسلفت تميل الليبرالية إلى تقليص دور الدولة إلى أقصى حد في حياة الناس، أي هي ترفض نمط الدولة الكلية التي تتدخل في كل صغيرة وكبيرة من حياة الناس، سواء كانت هذه الدولة يمينية أو يسارية، علمانية أم ثيوقراطية. هذا يؤدي لان تكون علاقة الليبرالية مع الأديان حيادية، وألا تفضل دينا على دين أو عقيدة على عقيدة، أو تحرم أحدا من حرية ممارسة عقيدته أو الدعوة إليها، أو تمنع آخرا من حرية عدم الاعتقاد أو الدعوة إليه.

لذلك تجد الليبرالية تقف مع أن يكون القانون في الدولة مدنيا لا دينيا، وان يكون في إطار ما يجمع الناس من عقد اجتماعي عام، لا وفق العقود الدينية الخاصة بكل ديانة، حيث لا ترفع ديانة محددة لأن تكون الديانة الرسمية للجميع، فالعقيدة عند الليبرالية فردية كما الحرية فردية والضمير فردي. فالقوانين المدنية والجنائية وغيرها في الدولة الليبرالية تركز على تساوى المواطنين أمام القانون وفي الحقوق والواجبات، غض النظر عن أديانهم.

وفي الحقيقة فان القانون في ظل الدولة الليبرالية هو ذو طابع إجرائي في الحقيقة، إذ هو يهدف في المقام الأول إلى وضع الآليات والأسس التي تجعل الأفراد يعيشون في دولة واحدة بشكل سلمي ودون أن يتناحروا أو يعتدوا على حريات بعضهم البعض، بينما تترك لهم تقرير كل ما يتعلق بعلاقاتهم الفردية المتبادلة في إطار العقود الفردية فيما بينهم، تأكيدا لمفهوم حرية التعاقد وان العقد شريعة المتعاقدين.

ما بين الليبرالية والعلمانية:

ويربط الناس بشكل مبتسر ما بين الليبرالية والعلمانية، وهذا ليس صحيحا دائما في الحقيقة، حيث يمكن للإنسان أن يكون علمانيا دون أن يكون ليبراليا، ويمكن للدولة أن تكون علمانية دون أن تكون ليبرالية. كما يمكن للمرء أن يكون ليبراليا دون أن يكون علمانيا، طالما اعترف للآخرين بحريتهم في اختيار ما يريدون واعتناق ما يريدون في إطار سلمي. بمعني آخر إن الليبرالية ليست عقيدة ما للنظر للكون

والأشياء، كما النظرة العلمية (المادية) والنظرة الدينية، وإنما هي آليات لتقرير ضرورة الحرية وللدفاع عن الحرية ولتنظيم ممارسة الحرية في المجتمع.
لذلك يمكن أن نجد مثلا داخل الحزب الليبرالي السوداني، ورغم وجود الكثير من أصحاب النظرة العلمية فيه، العديد من المتدينين وممن يستقوا اغلب أفكارهم من الثقافة الدينية، مسلمة او مسيحية. كما هناك الكثيرون ممن لهم مواقف وسطا ولا تستطيع أن تحسبهم ماديون للنهاية أم متدينون للنهاية. ولا يبحث الحزب في كل هذا، باعتبارها أشياء خاصة ترجع لاختيار الفرد، وان ما يجمع أعضاءه هو البرنامج السياسي وهو النظام الأساسي، أما عقائدهم الدينية والفلسفية ودرجة تمسكهم بها فهذا أمر يرجع إليهم والى تربيتهم وأسرهم الخ.
أن ما يتم في الحزب من نموذج للتعايش السلمي لمختلف النظرات، نريد نحن إن ننقله لإطار الدولة، أي أن يتساوى المواطنون فيها ويتعاقدون على المعيشة المشتركة في إطار عقد المواطنة والدستور والمصالح المشتركة التي يجمعهم.
مع ذلك يمكن أن نلاحظ وجود بعض الخطاب العلماني في الطرح الليبرالي عامة أو في طرح الحزب الليبرالي السوداني خاصة. هذا الطرح العلماني الذي يتبدى في داخل الخطاب الليبرالي، يكون دائما للدفاع عن حرية ما. إذ ليس هو طرحا عقيديا جامدا، وإنما هو محاولة لإعادة التوازن، عندما تكون حرية ما هي المضيعة. وفي حالة السودان عندما يمارس القمع والتسلط وانتهاك حريات وحقوق الناس تحت الأيدلوجية الدينية وبمسميات دينية وبقوانين يزعم أنها دينية، فمن الطبيعي أن يأخذ الصراع ضد التسلط ومن اجل الحرية ومن اجل الحقوق طابعا علمانيا.

هل يمكن للمتدين أن يكون ليبراليا؟

هنا يطرح السؤال نفسه: هل يمكن للإنسان المتدين أن يكون ليبراليا، دون أن ينتقص من تدينه بالذات؟ أنا ازعم إن الإجابة بنعم. بل اذهب أكثر وأقول انه من مصلحة الإنسان المتدين الحقيقي أن يكون ليبراليا، واني لو كنت أنسانا متدينا لاخترت الليبرالية.
هذا الزعم أؤكده باعتبار أن الدولة الليبرالية دائما تحترم عقيدة وخيار هذا الإنسان المتدين، باعتباره واحدة من حرياته وحقوقه المقدسة في الفكر الليبرالي. إن حرية العقيدة والضمير والتعبد، هي جزء من كينونة الإنسان، ولا يمكن أن تسمح الدولة الليبرالية لنفسها أو لأي إفراد أو مجموعات، بإمكانية انتهاك هذه الحرية ومنع الإنسان المتدين من ممارسة دينه وتعبده الخ.
كما لا تتدخل الدولة الليبرالية بصورة واسعة في الأسرة وتربية الأبناء الخ، وترى أن ذلك من مسؤولية الأسرة. وفي الغالب يرغب الإنسان المتدين في أن يربي أبناءه تربية دينية، وفي هذا تكفل له الدولة

الليبرالية هذا الحق وتضمن عدم تعدى الدولة عليه، لان الفرد والأسرة لهما الأولوية في الليبرالية على المجتمع أو الدولة.

قد يقول قائل إن هذا صحيح إذا كان الإنسان المتدين ينتمي إلى أقلية دينية ما، حيث ستضمن له الدولة الليبرالية حرياته الدينية، ولهذا من الأفضل له أن يقف مع الليبرالية. أما إذا كان ينتمي للأغلبية، فمن الأفضل له أن يقف ضدها، باعتبار أنها ستحمي حقوق الأقلية، وربما تضيع حقه في أن يُحكم بقانون الأغلبية، أي قانون الدين الذي ينتمي إليه.

أقول أن هذا التخريج غير سليم، لان الدولة الليبرالية إذا كانت حريصة على حقوق وحريات الأقلية، فهي على حقوق الأغلبية تمارس نفس الحرص. والتاريخ والتجربة يوضحان إن الدول الليبرالية لم تتخل عن الحياد ولم تضطهد دين الأغلبية، بينما كان الاضطهاد للأديان دائما - سواء كانت أديان أغلبية أو أقلية - يأتي من طرف القوى غير الليبرالية، سواء كانت قوى الحادية أو علمانية - الشيوعية والنازية الخ - أو كانت قوى قومية متعصبة أو قوى دينية تريد أن تحكم بالحق الإلهي.

وقد يقول قائل: وكيف تضطهد القوى الدينية الأديان أو المتدينيين، وخصوصا إذا أتت هذه القوى من دين الأغلبية؟ أنا أقول إن القوى الدينية التي تصل للحكم، غالبا ما تكون قوى متطرفة، ويكون فهمها للدين مغايرا لفهم الأغلبية من المتدينيين، ولكنها إذ تصل للحكم تريد أن تفرض نموذجها وفهمها الخاص على كل الناس، وتستخدم آلة الدولة في ذلك، والعصا لمن عصى، أو النطع والسيف إذا استدعى الحال.

هذا ما نقرأه من التاريخ، فقوة دينية عقلانية مثل المعتزلة، حين وصلت إلى الحكم في عهد المأمون، أرادت أن تجبر كل الناس على الاعتزال! وكلنا يعرف عن محنة خلق القرآن، وكيف أراد المأمون والمعتزلة من ورائه أن يجبر كل الناس والعلماء على أن يقولوا بان القرآن مخلوق من مخلوقات الله وليس كلمته، وهي قضية فقهية جدلية لا يجب إن تتدخل فيها الدولة. وقد ضرب المعتزلة كثيرا من الأئمة ومن بينهم ابن حنبل حتى يقولوا بذلك. أما خصوم المعتزلة فقد كان عنفهم تجاه المعتزلة اشد وابعد أثرا.

في العهد الحديث نلحظ أيضا إن المجموعات التي تقفز للسلطة عن طريق الدين، تحاول أن تتدخل في حياة الناس وان تفرض فهمها هي للدين على الأغلبية، وتستخدم سلاح الدولة في هذا. كان هذا هو حال الوهابية في الجزيرة العربية والتي فرضت أيدلوجيتها بالسوط والسيف، وكان نفس الحال في الدولة المهدية في السودان التي كان فرضها لنموذجها مصدرا لان تقرن الفوضى بالمهدية، فيقولون لك: أنت فاكر الدنيا مهدية؟؟ وهكذا هو الحال في إيران الخميني وسودان الإنقاذ وجمهورية حزب الله في لبنان وأفغانستان تحت حكم الطالبان وجمهورية جوزيف كوني في شمال أوغندا – وآخيرا نموذج دولة داعش في العراق وسوريا، الخ من النماذج التي يغني حالها عن مقالها.

هل الإسلام دين ليبرالي؟

(قراءة أولية في أطروحات مدارس الإسلام التقدمي)

مقدمة:

في زعمي إن كل الأديان والثقافات الكونية، تحمل في داخلها عناصراً متعددة ومتناقضة في بعض الأحيان، ولذلك يمكن أن تجد فيها الشيء ونقيضه، والإسلام في ذلك ليس مختلفا، ولسبب ما قال الإمام على ابن أبي طالب: القرآن حمال أوجه.

عندما نتحدث عن الإسلام، فنحن نتحدث عن عالم كامل من القيم والعقائد والعبادات والشرائع والنصوص والممارسات الخ.. إن الإسلام قد تحول إلى ثقافة وحضارة أو قل ثقافات وحضارات، ولم يعد فقط دينا.. لذلك فان البحث كما أشار بعض الإخوة عما كان الإسلام دينا ليبراليا أم لا - بهذه الصورة العامة لا طائل من ورائه. إذ يجب أن نحدد أي إسلام نعنى أو أي قسم من الإسلام نقصد: عقيدته أم معاملاته، الإسلام الأول في المدينة أم إسلام الحضارة الإسلامية المتقدمة (في عهد الأمويين والعباسيين) أم إسلام عهود الانحطاط والطوائف؟ الإسلام الشيعي أم السني؟؟ إسلام السلفيين أم إسلام الصوفية المعروف بالإسلام الشعبي الخ.

لذلك فانا لا أفضل الحديث عن ليبرالية الإسلام أو عدم ليبراليته، حتى لا نسقط في دائرة الافتراء وعدم العلمية.. وإنما أفضل الحديث عن تفسير ليبرالي للإسلام أو تفسير غير ليبرالي للإسلام. أفضل الحديث عن مسلمين ليبراليين أو غير ليبراليين، لأن هذه قضايا محددة ويمكن الحسم فيها، بينما لا يمكن الحسم بكلمة واحدة عن طبيعة الإسلام المعقدة.

التيار العقلاني في الإسلام في العصور الوسيطة:

بالنسبة لمحاولات تأسيس مدارس إسلامية عقلانية أو ليبرالية، فان لنا في التاريخ محاولات كثيرة ناجحة أو فاشلة لتفسير الإسلام بصورة عقلانية أو ليبرالية، يمكن أن نستذكر بعضها هنا.

ففي العصور الوسيطة كانت مثلا مدرسة المعتزلة تركز على العقل بشكل أساسي وليس على النص، وبذلك فأنها كانت مدرسة عقلانية إلى حد كبير. وبوقوفها مع التخيير وليس التسيير فقد كان فيها ملمح للوقوف مع حرية الإنسان في الاختيار ومسؤوليته عن ذلك الاختيار، ولكنها في الحقيقة لم تكن مدرسة متسامحة حيث أنها لما وصلت السلطة حاولت إرغام مخالفيها على اعتناق فكرها.

نفس الشيء يمكن أن نقوله عن المدرسة السابقة للمعتزلة - القدرية - أو عن مدرسة أخوان الصفا، والتي كانت محاولات لتفسير الإسلام بشكل عقلاني.

السلفية والتجديد في العصور الحديثة:

وفي إعقاب انحطاط "الدول الإسلامية " وتقسمها ووقوعها أولا تحت التأثير المغولي ثم العثماني، وثانيا تحت الحكم الأوروبي المباشر، بدأت دعوات جديدة للإصلاح وللنظر في حال الإسلام والمسلمين - وفي حال المسلمين بصورة أكبر -. ارتبطت هذه الدعوات بادراك الهوة الواسعة التي يعيش فيها المسلمون عن المواطنون في الغرب، وكذلك التأخر الشديد للعالم الإسلامي والدول الإسلامية مقارنة مع دول الغرب الأوروبي.

أنتجت هذه الدعوات تيارين: الأول هو التيار الإصلاحي التجديدي، ذو الملامح العقلانية أو الليبرالية أو التقدمية، والثاني هو التيار السلفي.. التيار السلفي عبر عن نفسه في شكل حركات جهادية (المهدية، السنوسية ، الوهابية ، ثورة الأمير عبد القادر) الخ ، أو في شكل حركات فكرية سياسية (حسن البنا وحركة الأخوان المسلمين في مصر وما تفرع عنهم من حركات، الحركة الإسلامية في الهند بقيادة المودودي والندوي وجناح الخ ، حركة المرجعيات الشيعية في إيران والتي أنتجت في المحصلة الثورة الإسلامية في إيران) وحركات وتيارات أخرى اصغر .

التيار الإصلاحي التجديدي – اللا سلفي -كان في بدايته قويا، سواء من حيث الفكر أو من حيث النشاط السياسي. لنا في المجال الفكري أن نذكر في الشرق والغرب أسماء أساسية داخل هذا التيار مثل عبد الرحمن الكواكبي ورفاعة رافع الطهطاوي وخير الدين التونسي وجمال الدين الأفغاني وإقبال ومحمد عبده وقاسم أمين الخ ..

على المستوى السياسي حقق هذا التيار نجاحات كبيرة ولكن قصيرة المدى، مثل ثورة المشروطة في إيران أو الثورة العرابية في مصر أو حركة الجديد في روسيا القيصرية والتي وصلت للسلطة في جمهورية كوكناد ذات الحكم الذاتي في 1917 أو حزب اتفاق المسلمين الليبرالي في روسيا ذو التأثير الكبير على الثورة الروسية، قبل أن يُقمع وتُقمع حركة الجديد وجمهوريتها من قبل البلاشفة في 1918 .

هذا التيار الليبرالي أو التجديدي أو التقدمي - سمه ما شئت - في حركة البعث الإسلامي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بدأ في الانحسار والتراجع تحت تأثير ضربات قوتين رئيسيتين : السلفية والشيوعية .

السلفية في تحالف مع الأنظمة الرجعية كانت ذات مصلحة أساسية في ضرب هذا التيار لأنه يزاحمها على أفئدة المسلمين، والشيوعية حاربته باعتبار انه كتيار ليبرالي أولا وكتيار يعتمد على أيدلوجية

إسلامية ثانيا يشكل عليها خطرا ماحقا، وذلك في مناطق حساسة لها في آسيا الوسطى وفي روسيا نفسها، فكان أن ضربته بلا رحمة وصفته تصفية جسدية شاملة - في مدينة كوكناد فقط قتل البلاشفة 14 ألف شخص من قادة وأعضاء ومؤيدي حركة "جديد" -.

على كل حال يبقى كتاب حركة الإسلام التقدمي في روسيا القيصرية ونضالاته وعذاباته والمجازر التي نصبت له كتابا مغلقا حتى يتم التوفر على فتحه ذات يوم، وهو كتاب يحكي حركة غنية جدا من الناحيتين الفكرية والسياسية.

فشل التيار التجديدي في حركة البعث الإسلامي:

تيار الإسلام التجديدي ارتبط بظرفين: الأول هو انحطاط الدول الإسلامية وسيادة الاستبداد فيها، وكذلك الاصطدام مع الغرب. وقد رأى ذلك التيار الخلاص في التمسك بالإسلام كعقيدة والرجوع إلى الإسلام الأول من جهة، مع الانفتاح على الفكر الحديث وخصوصا الديمقراطية والدستورية والاستفادة من تجربة الغرب الخ من الجهة الثانية. هذا التأثر بالغرب أدى لان يصاب المسلمون المجددون بحرج كبير، حيث تم اتهامهم من قبل الرجعيون والتقليدين والسلفيون بموالاة الغرب وإنهم يريدون النقل عنه.. ولا يزال هذا الاتهام موجه تجاههم إلى اليوم.

من ناحية أخرى ورغم أصالة بعض البلدان التي قام فيها الإسلام التجديدي من الناحية الحضارية وإسهامها التاريخي القديم (مصر، بخاري، إيران) الخ، إلا إن هذا التيار لم يعتمد على قاعدة صلبة من الطبقة الوسطي أو من التحولات الاقتصادية الاجتماعية. وقد قلنا آنفا إن الليبرالية مرتبطة بدرجة معينة من التطور الاقتصادي والاجتماعي وتبلور الطبقة الوسطى وازدياد الفردية في العلاقات وتكسر الأنماط التقليدية في الإنتاج والعلاقات وبروز المدن الخ .. بينما كانت معظم البلدان الإسلامية تعيش تحت وطأة العلاقات العشائرية والإقطاعية والقبلية القديمة.

هذه الظروف الموضوعية، إضافة إلى القمع العنيف الذي تعرضت له الحركة السياسية للإسلام التقدمي - الحركة العرابية، حركة "جديد"، حزب اتفاق المسلمين الخ، أدت إلى انحسار هذا التيار، وتقدم التيار السلفي على حسابه.. وان كانت هناك جزر صغيرة لا تزال لمشروع وتجربة الإسلام التقدمي أو المسلمين التقدميين، منها مشروع "الإسلام الحضاري" الذي طرحه عبد الله بدوي في ماليزيا أو حركات "الإسلام التقدمي" المنتشرة في الغرب وخصوصا في الدول الاسكندينافية وشمال أمريكا.

تقييم الحركة التجديدية وبديلها المعاصر:

عموما في وجهة نظري، يظل التيار التجديدي هذا أو التقدمي في التفسير الإسلامي ضعيفا فكريا وسياسيا وتنظيميا. ويرجع انتقادي الرئيسي له انه يحاول أن يفسر الإسلام عبر منظاره هو، أي إن ما يطرحه في الحقيقة ليس هو الإسلام، وإنما تفسيره للإسلام. بهذا المعنى يحاول أن تكون له نفس مشروعية الحركة السلفية التي تطرح تفسرها للإسلام وكأنه هو الإسلام نفسه. إن مشكلة تيار الإسلام التجديدي أو التقدمي هو انه يحاول أن يحل القضايا المدنية والاجتماعية وقضايا الإنسان، بالاعتماد على أيدلوجية دينية وقضايا الله.

في رأيي الشخصي أن يتم التعامل مع الجانب العقائدي والعباداتي للإسلام كما هو، أي بدون محاولة لتفسيره سلفيا أو ليبراليا أو اشتراكيا، باعتباره يقع في إطار الضمير والعقيدة وعالم الغيب. أما الجوانب المدنية والسياسية والقانونية الخ والمتعلقة بحياة الناس، فيجب أن تُدرس وتُفسر وتُعالج بمنهج مدني وبدون الاعتماد على فكرة دينية بعينها.

ومن هنا يكون البديل لحركة الإسلام التقدمي وحركة الإسلام السلفي على السواء، هو الحركة الليبرالية الحديثة في العالم الإسلامي، والتي تعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله، أو بتعبير أكثر دقة، تعطي ما لله لله وما للشعب للشعب.

الدين الوهابي

مقدمة:

يقول الباحث فراس السواح في كتابه "دين الإنسان " عما أسماه الدين الشمولي:

((والدين الشمولي هو في منشئه عبادة كغيرها من العبادات، ولكن هذه العبادة الجديدة الناشئة لا تقنع بوضعها المحدود ضمن الصورة العامة لدين القوم، وإنما تأخذ بفرض نفسها على بقية العبادات في حركة دائبة طموحة هدفها إحلال نفسها ديناً للقوم، والاستيلاء على الحياة الدينية للثقافة التي تنتمي إليها.. بل والى تعميم تجربتها الروحية على الثقافات الأخرى، متجاوزة في ذلك كل الحواجز السياسية والإقليمية والجغرافية من أي نوع. وتتسم العبادة التي تسير في الطريق إلى رتبة الديانة الشمولية بما يلي:

1. تحمل هذه الديانة طابع التجربة الدينية لشخص بعينه، ويكون العنصر الفاعل فيها شخصية إنسانية فذة، تحاول من خلال حركة ثورية شاملة قلب المفاهيم الدينية لعصرها.
2. يعتقد مؤسس العبادة التي تطمح إلى الشمول، بامتلاك الحقيقة المطلقة والنهائية من دون بقية العبادات الداني منها والنائي.
3. ترفض هذه العبادة، سواء في حياة مؤسسها أو بعده، التعايش مع بقية العبادات، لأن من يمتلك الحقيقة وحده لا يساوم عليها. وقد يتخذ هذا الرفض شكل الحرب المعلنة، خصوصا إذا أفلحت العبادة في استمالة حاكم أو ملك أو كيان سياسي يتبناها ويحارب خصومها.
4. تقوم بالتبشير الدائم والذي يعتمد وجودها وانتشارها عليه. وهذا التبشير هو ظاهرة جديدة لم تعرفها البشرية قبل ولادة الأديان الشمولية.))

<< فراس السواح: دين الإنسان - ص 90-91، منشورات دار علاء الدين، دمشق، سوريا >>.

الوهابية دين جديد:

الشاهد وحسب علم الأديان المقارن أن الوهابية دين جديد، وليست هي فرقة إسلامية أبدا، وبلا شك أنها ليست هي الإسلام، وليست منه في شيء، وإنما هي دين جديد كل الجدة، مثله مثل البهائية التي قامت في إيران، والتي كانت أشجع من الوهابية حين أعلنت عن نفسها دينا جديدا، بينما مارست الوهابية التقية حين اخفت كونها دينا جديدا مغايرا لدين القوم - الإسلام - وحاولت تحت هذا الستار فرض نفسها دينا للقوم.

وتتسم الوهابية بكل صفات الدين الشمولي - الجديد - التي ذكرها الباحث فراس السواح، وهو الباحث الذي ينتهج منهجا فينمولوجيا - ظواهريا - محايدا في دراسة الظاهرة الدينية.
نقول ذلك حيث أن الوهابية هي انحراف ديني تم في إطار الفئة المتطرفة وسط الحنبليين، أي أتباع ابن تيمية الحراني وابن قيم الجوزية، ولكن محمد بن عبد الوهاب الذي انطلق من تجربته الشخصية بالغ في نطرفه وفي ابتداع أشياء جديدة في ديانته الجديدة، حتى افترقت عن الأصل الذي تدعي الانتساب إليه - الإسلام - بمقدار 180 درجة، فأصبحت بذلك دينا جديدا كل الجدة، لا يقر بوضعه المحدود كفرقة من الفرق ونهج من المناهج ، وإنما يحاول فرض نفسه على بقية الفرق والمناهج الموجودة في المجتمع، زاعما انه أصل الدين، وذلك في شهوة طموحه لإحلال نفسه ديناً للقوم، والاستيلاء على الحياة الدينية للثقافة التي ينتمي إليها مؤسسه (الإسلام في هذه الحالة).

الوهابية تعبر عن نبيها:

وغني عن القول، أن الوهابية التي نقلت تجربة فرد واحد - هو نبيها الكذاب محمد بن عبد الوهاب - ، من محيط نفسه الى محيط الدرعية ثم إلى محيط نجد، ثم إلى كامل الجزيرة العربية، قد سعت وتسعى لنقل وتعميم تجربة نبيها الكذاب الضحلة على الثقافات الأخرى، فحاولت أن تنطلق شرقا وغربا، بغرض التحول من كونها دين للبدو المحاربين الغزاة ، إلى دين عالمي جديد، يريد أن يتجاوز كل الحواجز السياسية والإقليمية والجغرافية من أي نوع ، ويعتمد على مجموعة ظروف مختلفة - واقع الفقر والجهل والتخلف - في عدد من البلدان لتحقيق انتشاره الكوني، وهيهات.
الشاهد ان الوهابية - كدين جديد - تعبر تعبيرا تاما، عن طابع التجربة الشخصية المحدودة والجلفة لنبيها الكذاب محمد بن عبد الوهاب، والذي كان فاعلا تماما في وضع أسس الدين الوهابي، في غرضه لقلب الواقع الاجتماعي واحلال دينه الوهابي بديلا عن دين القوم، الذي هو الإسلام، إذا ما استخدمنا تعابير الباحث فراس السواح. ولا شك ان محمد بن عبد الوهاب قد نجح جزئيا في كسب أجلاف الاعراب والبدو لدينه الجديد، والاعراب كما يصفهم القرآن اشد كفرا ونفاقا، ثم هم عرضة لهذه الدعوات بما فيهم من جهل ومن جلافة، وقد كانوا اساسا للدعوة الخارجية التكفيرية، والتي تشبهها الوهابية في كثير من الامور، فليس غريبا اذن ان ينجح وسط بعضهم محمد بن عبد الوهاب بدينه الجديد.
ولا نقول ان محمد بن عبد الوهاب هو شخصية انسانية فذة، مثله مثل غيره من مؤسسي الاديان، فهو لا يرقي لاصرار موسى وارادته، ولا لتسامح عيسى وحكمته، ولا لموسوعية ماني ونشاطه في دعوته، ولا يرقى طبعا للرسول الكريم الذي اراد ابن عبد الوهاب وتلاميذه هدم اثاره ومن بينها القبة على قبره، تمهيدا لكسر التراث الرمزي لرسول الاسلام، واستبداله بتراث رمزي لدينهم الجديد. بل هو لا يرق

اصلا لتضحية مؤسس البهائية "الباب"، وانما هو رجل انتهازي باع واشترى مع حاكم الدرعية، لفرض سيطرة دينه الباطل، مما يوضح انه من قبيل الانبياء الكذبة الذي حذر منهم المسيح، وقال انه بثمارهم تعرفوهم.

ومحمد بن عبد الوهاب ليس فيه من شيئ فذ، وانما فيه تكوين فظ، وكذلك هم تلاميذه واتباع دينه الوهابي حتى اليوم، والذي لم يستطع ان يحقق نجاحات وان يحتل مكان دين القوم حتى في الجزيرة العربية نفسها، رغم اعتماده على السيف والنطع، ولذلك فان من المحتم ان يفشل هذا الدين في غيره من البقاع، وان تنتهي مسيرة هذا الدين الجديد الى الفشل.

والثابت ان محمد بن عبد الوهاب، مؤسس الدين الوهابي، قد كان يعتقد بامتلاك الحقيقة المطلقة والنهائية، من دون بقية العبادات الداني منها والنائي.، ومن دون بقية المذاهب والفرق، ولا غرو أن يزعم انه اخذ علمه الهاما كالخضر، ولا غرو ان أكثر معارضيه قد كانا اباه واخوه، وهما عالمان كبيران من علماءالحنابلة، رأي الأول منهما ضلال ابنه قبل موته، ولم يسمح له بالخروج بدينه الجديد في حياته، في حين صارعه الثاني فكريا، حتى هم ابن عبد الوهاب بقتله، فاضطر إلى الهرب فرقا من اخيه المبتدع.

وقد زعم محمد بن عبد الوهاب ان الناس قبله كانوا على الشرك لمدة ستمائة سنة، وانه أتي ليجدد الدين، وقد سأله أحد محاوريه في ذلك، وكان زعيم قبيلة لا يجرؤ ابن عبد الوهاب على الاعتداء عليه، وقال له: ما تقول إذا أخبرك رجل صادق ذو دين وأمانة وأنت تعرف صدقه بأن قوما كثيرين قصدوك وهم وراء الجبل الفلاني فأرسلتَ ألفَ خيّال ينظرون القومَ الذين وراء الجبل فلم يجدوا أثرا ولا أحدا منهم، بل ما جاء تلك الأرض أحد منهم أتصدق الألف أم الواحد الصادق عندك؟؟ فقال: أصدق الألف، فقال له: إن جميع المسلمين من العلماء الأحياء والأموات في كتبهم يُكذبون ما أتيتَ به ويزيفونه فنصدقهم ونُكذبُكَ؟؟ فلم يعرف جوابا لذلك.

وقال له رجل آخر مرة: هذا الدين الذي جئتَ به متصل أم منفصل؟ فقال له حتى مشايخي ومشايخهم إلى ستمائة سنة كلهم مشركون، فقال له الرجل: إذن دينك منفصل لا متصل فعمَّن أخذته؟ فقال: وحي إلهام كالخضر، فقال له الرجل: إذن ليس ذلك محصورا فيك، كلُّ أحدٍ يمكنه أن يدعي وحي الإلهام الذي تدعيه. قد ذكر الشيخ الدحلان ما نصه ((كان محمد بن عبد الوهاب الذي ابتدع هذه البدعة يخطب للجمعة في مسجد الدرعية ويقول في كل خطبة: ومن توسل بالنبي فقد كفر. وكان أخوه الشيخ سليمان بن عبد الوهاب من أهل العلم فكان يُنكر عليه إنكارا شديدا في كل ما يفعله أو يأمر به ولم يتبعه في شيء مما ابتدعه وقال له أخوه سليمان يوما: كم أركان الإسلام يا محمد بن عبد الوهاب؟ فقال خمسة، فقال: أنت جعلتها ستة، السادس: من لم يتبعك فليس بمسلم هذا عندك ركن سادس للإسلام. وقال رجل آخر يوما لمحمد بن عبد الوهاب: كم يعتق الله في كل ليلة في رمضان؟ فقال له: يعتق في كل ليلة

مائة ألف، وفي آخر ليلة يعتق مثل ما أعتق في الشهر كله، فقال له: لم يبلغ من اتباعك عشرعشر ما ذكرت فمن هؤلاء المسلمون الذين يعتقهم الله تعالى وقد حصرتَ المسلمين فيك وفيمن اتبعك؟))

الوقائع نقلا عن مقال أنور سليمان: بيان موجز عن حال محمد بن عبد الوهاب النجدي إمام الوهابية، وتوثيقها هناك.

الوهابية وتاريخها:

وقد رفضت الديانة الوهابية، في حياة مؤسسها، ومن بعده، التعايش مع بقية العبادات والمناهج، والتعايش مع دين القوم، الذي يسعى لاستبداله بدينه، وذلك ان من يظن انه على حق والناس كلهم على ضلال، لمدة ستمائة سنة، لا يمكن ان يتحلى عن جنونه هذا، ولا يمكن أن يساوم في خطله هذا.. وقد كان.. فمحمد بن عبد الوهاب لم يرحم الناس، وشن عليهم حربا ضروسا، وخصوصا بعد تحالفه الانتهازي مع حاكم الدرعية، واتخاذه أجلاف البدو سلاحا لقتل مخالفيه، وإعلان الحرب عليهم، كونهم في نظره مشركين وكفار، فكان لمعارضيه القتل والسبي والتشريد والتنكيل.

ومن المعلوم ان عبد الوهاب، في جنونه لفرض دينه الجديد، لم يتورع عن القتل غيلة، المنهي عنه في الاسلام، وذلك مثل إغتياله الشيخ سليمان بن خويطر، لا لذنب جناه غير أنّه روّج الكتاب الذي كتبه سليمان بن عبد الوهاب"شقيق محمد بنت عبد الوهاب " والذي رفض فيه ما يفعله أخوه من تكفير لمخالفيه من المسلمين.

وإذا كان الوهابيون لا يقتلون خصومهم خارج الجزيرة العربية، فما ذلك إلا لضعفهم، ولعدم حصولهم على حليف السوء الذي يقوم بهذا العمل عنهم، فهم في حبهم لشهوات البطن والفرج، أجبن من أن يحاربوا بأيديهم. لذلك تجدهم يدعمون كل طاغية زنيم، مثل السفاح جعفر نميري، لتصفية خصومهم الفكريين والسياسيين، كما فعلوا بتحريضهم وتكفيرهم ودعمهم لإعدام الأستاذ محمود محمد طه في السودان، وهو الذي فضحهم وكان يشكل تهديدا كبيرا لهم. ولم يقتل الوهابيون أعدائهم فحسب، وإنما كذلك بعضا من أقرب أنصارهم، وأشدهم إخلاصا للدين الوهابي الجديد، وذلك على الظن، لأن النار أن لم تجد ما تأكله، تأكل نفسها.. وقد أورد الباحث سعود السرحان حوادث عدة للاغتيالات ارتكبها مؤسس الدين الوهابي وحليفه ابن سعود، ومن تبعهم بغير إحسان من دهاقنة الدين الوهابي، ذكر منها التالي:

1. عثمان بن معمر، وكان أمير العيينة، والرجل القوي في الدعوة، اغتيل عام 1163، بتهمة أنه أضمر الردة في نفسه، مع أن عبد العزيز بن محمد بن سعود كان متزوجاً من ابنته، وعثمان هو جد سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود لأمه، كما محمد بن عبد الوهاب كان متزوجاً من بنت عمه.
2. سليمان بن خويطر، قتل سنة 1167، لأنه نشر كتب سليمان بن عبد الوهاب في العيينة.
3. مربد بن أحمد القاضي، من علماء حريملاء، قتل سنة 1171، وأفعاله لا تزيد عما فعله سليمان بن عبد الوهاب.
4. محمد بن عبد الله الغريب، وكان متزوجاً من بنت محمد بن عبد الوهاب، ومن كبار علماء الدرعية، ومن المؤلفين في الدفاع عن الوهابية، فهو صاحب كتاب: "التوضيح عن توحيد الخلاق، في الجواب عن أسئلة أهل العراق"، قتل عام 1208، لوشاية وردت أنه يرى أن الأفضل هو التنزه عن غنائم الحروب الوهابية.
5. عبد الله بن علي بن عمرو، من علماء بريدة، قتل سنة 1326، لمخالفته للدعوة في التكفير.
6. إبراهيم بن حمد بن جاسر، من علماء بريدة، نفي سنة 1338، لموقفه من تكفير الأتراك، ويقال إنه مات مسموماً.

المرجع: الخلاف بين محمد بن عبد الوهاب وأخيه سليمان (2 من 4) - الهوامش- هامش رقم 8

كذلك قضى الوهابيون بالعنف وفي مجزرة بشرية كبيرة على جماعة الأخوان التي كانت تتبع لهم عندما حاولت الخروج من الحدود التي رسمها الانجليز للوهابية وحاولت مهاجمة العراق، وتم القضاء عليهم في معركة السبلة وما لحقها.

والثابت أن الوهابية، كدين جديد، يطمح أن يكون دينا شموليا، وان يحل محل دين القوم، تقوم بالتبشير الدائم، والذي يعتمد على أموال السحت التي انتهبها آل سعود، من اموال الشعب في الجزيرة العربية، ومن اموال "المسلمين"، فجعلوها اموالا للفحش والأثرة، وأداة لنشر دينهم الوهابي الجديد.

الوهابية في السودان:

ليس من غرض هذا المقال التاريخ للوهابية في السودان، من وجهة نظر نقدية، فهذا جهد لمقال آخر. يكفي ان نقول إن الوهابيون في السودان فيهم شبهة عمالة واضحة، اذ هم يأتمرون بأمر أسيادهم من قادة الدين الوهابي في الجزيرة العربية، أكثر من التزامهم بالدولة السودانية وبالانتماء لشعب السودان، وبمصالحه العليا. وهم يمدحون ائمة الديانة الوهابية في الجزيرة العربية، أكثر من مدحهم لأبطال السودان عبر القرون،

ولا غرو، فهم ينتمون للوهابية انتماء الدين، ثم انتماء الأموال، ولا ينتمون للسودان إلا بالاسم، ولذلك كان خطرهم على النسيج الاجتماعي السوداني عظيما، وهم يحاولون نشر الدين الوهابي الجديد.
هنا نشير الى حوادث شارك فيها وهابية أو منشقين عنهم، مثل حادثة الخليفى فى ام درمان (حوالي 1994) ومجزرة جامع الحرافة (رمضان 2000) ومجزرة مسجد الشيخ أبو زيد محمد حمزة (الحارة الاولى الثورة). وصندوق العنف والتخريب للنسيج الاجتماعي الذي يحمله هؤلاء لم ينفتح تماما ليعرفه كل اهل السودان، اذ لا يزالون ضعيفون في السودان حتى الان، ومن الواجب كشفهم قبل ان يلتف حبلهم حول رقابنا ويدخلونا في ازمة أكبر مما ادخلتنا فيها الطائفية والكيزان والعسكر.

مفهوم الزواج في القرآن

تعريف الزواج في القرآن:

في كتابه مدارات صوفية وفي الفصل بعنوان" مشروع حب زوجي"يكتب الكاتب الماركسي الصوفي الراحل هادي العلوي ان تعريف الزواج في القرآن هو أدق وأفضل تعريف للزواج ورد في أي نص أدبي أو قانوني. وهو يذكر الآية ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً)) الروم - 21

والحقيقة ان تعريف الزواج الوارد في هذه الآية، والبعيد كل البعد عن تخريجات الفقهاء المتخلفة، التي تركز على الجنس بصورة بهيمية، انما هو تعريف ممعن في الجمال والانسانية بل والرومانسية. فالزوج (أو الزوجة) هنا ليسا كائنان منفصلان عن بعضهما، وانما هما مخلوقان من نفس واحدة. هما مكملان لبعضهما، وهما خارجان من تلك النفس، وراجعان اليها. ومعنى كلمة زوج هنا لا تعني فقط الرفيق او الشريك، وانما تعني الانسان المكمل لنا، نصفنا الآخر. والزوج في اللغة هو أيضا القرينُ والنظيرُ والمثيلُ.

ويأتي هدف الزواج في القرآن للسكون الى الزوج، اي الاطمئنان به وله واللواذ به وحصول السكينة بينهما - وأداته أنه يجعل بينهم المودة والرحمة. ربما تأتي المودة والرحمة بفعل هذه السكينة وربما تأتي السكينة من المودة والرحمة. مَنْ دريه. والمودة احساس في الحب لطيف، والرحمة تكون في الاشفاق على الزوج/ة والسعي لراحته/ا. وفي هذا لي طرفة فقد حكيت لصديقي المبدع محسن خالد، أنى كنت اعاني من الارق ولا انوم الليل، فلما تزوجت حبيبتي كنت ألقى برأسي على السرير قرب رأسها او بين ذراعيها فأخلد للنوم في ثوان، وأنها كانت لا تصدقني حين أقول لها أني كنت أعاني من الأرق. فقال لي: تلك هي السكينة!

فردية الزواج مبدأ كوني:

ولا يأتي المفهوم القرآني مفردا في هذه الآية، وانما هو مبثوث في كل القرآن، مما يوضح طابعه الكوني وأنه حقيقة أزلية، متجاوزة لمختلف التشريعات الظرفية والأوضاع الاجتماعية التي تعامل معها القرآن وأجاز بعضها وحجّم بعضها الآخر. فنجد القرآن يقول في سورة النساء الآية الأولى (يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا) وتجده يقول في سورة الاعراف الآية 189 (هو الذي خلقكم من

نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها فلما تغشاها حملت حملا خفيفا فمرت به فلما اثقلت دعوا الله ربهما لئن اتيتنا صالحا لنكونن من الشاكرين) وكذلك في سورة الزمر الآية السادسة (خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها).

الشاهد ان مفهوم القرآن منطلق من مبدأ كوني، أن كل الاشياء تخلق زوجين. فنجده يقول في سورة الرعد الآية 3 (هو الذي مد الارض وجعل فيها رواسي وانهارا ومن كل الثمرات جعل فيها زوجين اثنين) وفي سورة الحج الآية 5 (وترى الارض هامدة فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وانبتت من كل زوج بهيج) وفي سورة الشعراء الآية 3 (اولم يروا الى الارض كم انبتنا فيها من كل زوج كريم) وفي سورة الذاريات الآية 49 (ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون) وكذلك في سورة ق والرحمن الخ. ليس غروا من بعد أن يكون خلق أو جعل الزوجين من البشر ذكرا وانثى كما جاء في في سورة النجم الاية 45 (وانه خلق الزوجين الذكر والانثى) وفي سورة القيامة الآية 39 (فجعل منه الزوجين الذكر والانثى).

هذا ما يدحض بشكل قاطع فرية قبول القرآن لتعدد الزوجات. فلكل ذكر في الدنيا او انثى زوجته او زوجها الواحد. يسكنون الى بعضهما البعض وبينهما المودة والرحمة. وشتان ان تجتمع الرحمة والمودة مع جحيم التعدد. والتعدد نفسه لم يسمح به الا للمطلقات والارامل من امهات اليتامى. والآية واضحة في ذلك وقد فعلها الرسول حيث تزوج زوجته الوحيدة المنفردة بكراً (عائشة) بينما كانت زوجاته الباقيات مطلقات وارامل. ولا غرو فقد قيل ان الرسول كان يتخلق بإخلاق القرآن وهو أعرف الناس به وبمراميه. وعموما سنكتب عن هذا فيما قريب.

عود على بدء:

نرجع الى هادي العلوي والآية التي اوردناها في بداية مكتوبنا هذا، حيث يقول فيما إعدنا ترتيبه: ((هذه الآية هي آية الزواج والحب الزوجي، المتماهي بالسكينة والمودة والرحمة. فالزواج ليس مجرد علاقة جسدية مشبوبة بالحب المتوقد بل هو علاقة روحية: علاقة سكينة ولياذ: يتآلف فيه رجل وامرأة يلوذ بها وتلوذ به من مصاعب ومتاعب الحياة ويكون كلاهما عونا على الغير من ناس وأشياء. على أنها لا تتجاهل الحاجة الجسدية لكليهما وقد جعلها العرب من شروط بقاء العاطفة الزوجية واستمرارها داخل العائلة)) *

أما صديقي محسن خالد، فهو يقول في هرطقاته الجميلة العبقرية ان كل شخص له زوجه زوجها له الله عند الأزل، ويعتمد في ذلك على الآية (وإذا النفوس زوجت)، وأن توثيق ذلك الزواج مسطر في كتاب الرحمن. وانه كان هناك زمان يعرف فيه الناس زوجاتهم الحقيقيات عن طريق القلم، وكانت هناك شبكة

او موقع (كان أيام يحيى (بن زكريا) مزودا ببرامج تقود الناس وترشدهم لكيفية العثور على أزواجهم الحقيقيين) **- ويعزو فشل الزيجات ان الناس لا تتزوج ازواجها الحقيقية التي زوجت لهم منذ الأزل، فيدخلون في الحيرة والمشاكل ولا يجدون السكينة. اعجبني طرح محسن الذي لا يخلو من طرافة - وهرطقة - ولكنه يظل أقرب لمفهوم القرآن عن الزواج من مفاهيم الفقهاء المتخلفين.

2016/2/3

اشارات مرجعية:

*هادي العلوي: مدارات صوفية - الطبعة الأولى - 1997- ص 54.

** محسن خالد: يحي بين زكريا هو المهدي المنتظر - جدول قيام الساعة.

الفصل الثاني

الليبرالية وقضايا الأحوال الشخصية

نحو قانون مدني موحد للأحوال الشخصية في السودان

(إعلان مبادئ مشترك)

مقدمة:

ان الموقعين والموقعات ادناه، اذ ينشروا هذا الإعلان المشترك، فهم/ن انما يعبروا عن رفضهم/ن القاطع للحيف الممارس علي المرأة السودانية والاسرة عموما، في ظل قانون الاحوال الشخصية لعام 1991، وغيره من القوانين التي تحكم قضايا الاحوال الشخصية والاسرة في السودان، وعن احساسهم/ن بالأخطار والسلبيات الاجتماعية الخطيرة التي تحتوي عليها القوانين المنظمة لقضايا الاحوال الشخصية، وعن سعيهم/ن الجاد للعمل من اجازة قانون مدني ديمقراطي موحد للأحوال الشخصية في السودان، يحمي حقوق النساء والرجال، ويكفل مساواتهم امام القانون، ويكفل استقرار الاسرة ومصلحة الاطفال، ويفتح الباب تجاه اعادة تأسيس مجتمع عصري سليم، قائم علي مبدأ المساواة والكرامة والحقوق والواجبات المشتركة، في اصغر واهم خلاياه الاجتماعية، وهي الاسرة السودانية.

لماذا قانون موحد للأحوال الشخصية في السودان؟

يأتي واجب تشريع قانون موحد للأحوال الشخصية في السودان، من ضرورة سيادة المبدأ الدستوري بتساوي جميع المواطنين امام القانون، حيث لا يمكن ان يتم مبدأ المساواة الدستورية، والمواطنون يخضعون لقوانين متعددة في مسالة من اهم مسائل الاجتماع البشري، وهي قوانين الاسرة والاحوال الشخصية.

لقد قام التشريع السوداني علي التقسيم بين المواطنين بسبب دينهم، فكانت هناك قوانين واعراف للأحوال الشخصية للمسلمين وقوانين واعراف لغير المسلمين، واذا كان قانون الاحوال الشخصية عموما لم يجد الصياغة القانونية المكتملة والموحدة الي اليوم، فان حالة الانقسام القانوني قد تكرست بصدور قانون الاحوال الشخصية للمسلمين في عام 1991، وسريان اللوائح والقوانين السابقة علي غير المسلمين، في استمرار لذلك التقسيم القديم، المبني علي اساس الانتماء الديني للمواطنين.

ان اي قوانين تميز بين المواطنين على اساس الدين او الثقافة، انما تهدد القاعدة الدستورية بمساواة المواطنين امام القانون، ولا يمكن القبول بها في الدولة الديمقراطية والمدنية الحديثة، ولذلك لا مناص من توحيد قانون الاحوال الشخصية، وشمولية سريانه على كل المواطنين على حد السواء، إذا ما اردنا ان نبني الوحدة الوطنية ونضمن تساوي المواطنين امام القانون.

لماذا يعتمد القانون على المبادئ المدنية وليس الدينية:

القانون الذي نقترحه، يقوم على المبادئ المدنية للاجتماع الانساني، وهي مبادئ واحدة تنبع من وحدة الجنس الانساني ومن عالمية قواعد العدالة، وهي في الوقت الذي لا تستند فيه على احكام دين بعينه، فأنها تستصحب التجارب الايجابية التي تحتوي عليها كل الثقافات والحضارات والاديان، والتي اصبحت بمثابة قيم عالمية تواضع عليها بني الانسان في عالم اليوم.

ان واقع التعدد الثقافي والديني في السودان، تفترض ان تقوم القوانين على اساس مدني، فضلا عن ان تطور القوانين قد ثبت طابعها المدني المضطرد، اضافة الي وجود الخلافات المذهبية الكثيرة، وعدم الوضوح والتناقضات، والجمود النظري والصياغات المتأخرة عن روح العصر، والتي تسود في مختلف الاجتهادات التي تنسب نفسها للدين، في مجال قوانين الاحوال الشخصية والاسرة.

ان فشل العديد من دعاة الطروحات الدينية في تطوير منهج الاحوال الشخصية من خلال اعادة قراءة جديدة للنصوص والاحكام الدينية، تراعي الي تاريخية النصوص وظرفية الاحكام، وسيطرة العقليات التقليدية التي تود قهر حقوق المرأة والاسرة باسم الدين، والتي يعد قانون الاحوال الشخصية للمسلمين لعام 1991 اسوأ تمثيل لها، انما تفتح الباب واسعا امام الاجتهادات المدنية التي تقوم علي مكتسبات الحضارة الحديثة والقيم العالمية الانسانية ومعاهدات حقوق الانسان، وتدعمها في ذلك مختلف الاطراف والاجتهادات المستنيرة القادمة من المؤسسات الدينية التقدمية المختلفة، والتي تلتزم بمساواة المواطنين امام القانون، وقيام الدولة علي مبدأ المواطنة، وفصل الدين عن السياسة .

سبل النضال من اجل هذا القانون:

انا ندعو الي تبني هذا القانون من قبل التنظيمات النسوية السودانية والناشطات النسويات، وناشطي وناشطات حقوق الانسان ومنظماتهم، والمثقفين والمثقفات الديمقراطيين والديمقراطيات، وكذلك ندعو الاحزاب الديمقراطية والليبرالية والتقدمية، الي تبني فكرة هذا القانون ومشروعه. كما ندعو الي قيام لجنة تسيير مشتركة واسعة، تمثل فيها كل هذه العناصر والتيارات، تقوم بتأطير الجهد القانوني والدعائي والتنظيمي المصاحب لأعداد القانون والنضال من اجل اجازته، وتنظيم حملة شعبية واسعة للدعوة لفكرة ومشروع القانون والتعريف به والحشد له، وتعمل في مثابرة حتى يتم اجازة قانون مدني موحد للأحوال الشخصية والاسرة في السودان.

الاسس والمبادئ التي يبني عليها القانون:

1. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية.
2. اتفاقية سيداو لمنع كافة اشكال التمييز ضد المرأة.
3. الاجتهادات القانونية العالمية والاقليمية في مجالات قانون الاسرة والاحوال الشخصية، ومن بينها القانون التونسي لعام 1956 والمعدل في 1999، والقانون المغربي الجديد لعام 2004، وقوانين دولة جنوب افريقيا المتعلقة بمساواة المرأة وحقوق الطفل، وغيرها.
4. التراث القانوني السوداني المستنير، في مجال قوانين الاسرة والاحوال الشخصية، ما لم يتناقض مع العهود والاتفاقات الدولية المشار اليها اعلاه.

خطوط اساسية في اتجاه صياغة القانون:

نقدم هنا بعض الخطوط الاساسية والاتجاهات، والتي ينبغي ان تنبني حولها وعليها اي صياغة تفصيلية لمواد القانون، والا تتناقض معها:

صياغة القانون وجهات تنفيذه:

- يصاغ قانون يسمي بقانون الاحوال الشخصية والاسرة يكون شاملا لكل قضايا الاحوال الشخصية والاسرة وشاملا وموحدا تجاه كل المواطنين.
- يسري القانون على كل قضايا الاحوال الشخصية منذ لحظة اجازته، ولا يلغي العقود المجازة قبل سريانه.
- تصاغ مذكرة اضافية للقانون لتنظيم العقود التي قامت قبل سريانه، والتي تتناقض مع روحه، بما يحفظ شرعية العقود، وبما يؤمن العدالة ويلتزم بروح هذا القانون.
- تقوم مؤسسة خاصة في كل مدينة ومنطقة ادارية، لتسجيل سجلات وتحرير عقود الاحوال الشخصية والاسرة، تكون مسؤولة عن اجراء العقود المجازة حسب القانون.
- تقام محكمة خاصة تسمي بمحكمة الاحوال الشخصية والاسرة، تك-ون مسؤولة عن الحسم في القضايا والخلافات المسارة وفقا للقانون.
- يتم تأهيل قانوني اضافي لقضاة المحكمة، بما ينسجم مع روح القانون والمعاهدات الدولية، ويراعي ان تكون نسبة القضاة الرجال الي النساء في هذه المحكمة متساوية.
- تخضع المحكمة الي وزارة العدل، وفق القانون والاجراءات المرعية.
- تقوم كذلك وزارة لشؤون الاسرة والمساواة بين الجنسين، تكون مهمتها تطوير القوانين والرقابة على الوضع الفعلي لتطبيقها

الاسرة:

- الاسرة هي الخلية الاساسية في المجتمع، وعلى القانون حمايتها.
- تتكون الاسرة من الزوج والزوجة، المتزوجين بناءا علي عقد رسمي موثق من المحكمة المختصة.
- الاطفال المولودين في الاسرة او المتبنيين من قبلها او المولودين من أحد اطرافها قبل العقد، هم جزء من الاسرة ولهم حقوقهم المشروعة.
- تعتبر اسرة ايضا، تلك الاسرة المكونة من أحد الابوين والاطفال، وذلك بعد وفاة أحد الابوين او الطلاق.
- تماسك الاسرة واستقرارها وضمان مصالحها هو هدف رئيسي للمجتمع والقانون، شرط الا يتناقض ذلك مع حقوق اطرافها الشخصية والمدنية كمواطنين وبشر.

الزواج تعريفه وشروطه وموانعه:

- الزواج هو اتفاق رضائي بين رجل وامرأة بالغين يهدف الي بناء اسرة مشتركة.
- لكي يكون الزواج قانونيا فينبغي ان يتم بحضور الطرفين وشاهدين وان يتم تسجيله عند الجهة المختصة في عقد رسمي لهذا الغرض.
- الحد الأدنى لعمر الراغبين في الزواج هو 18 عاما مكتملة في لحظة توقيع العقد.
- يجوز للقاضي المختص السماح في ظل ظروف طارئة بزواج من هم دون تلك السن، دون ان يقل عمرهم مع ذلك عن ال 16 عاما، على ان يكون هذا مشفوعا بطلبهم وموافقتهم، وان يتم اخطار اولياء امرهم.
- يجب ضمان عدم تعرض أي من الرجل والمرأة إلى الضغط والتدخل الخارجي بهدف تزويجهم، ويعتبر اي عقد زواج مورس فيه الاكراه او الضغط لاغيا، ويعاقب القانون الاطراف التي مارست الضغط، بما فيها دفع تعويضات للطرف المتضرر.
- يمنع ممارسة الزواج في الاسرة بين الافرع والاصول مهما كان علوها وانخفاضها.
- لا يمنع اختلاف الدين من عقد الزواج.
- يمنع قانونا تعدد الزوجات والازواج، ولا يسمح بعقد اي عقد زواج إذا كان أحد طرفيه متزوجاً من قبل، واذا اتضح ان احد الطرفين قد كان متزوجا من قبل يعتبر العقد لاغيا، ويعاقب

القانون الطرف الذي مارس جريمة التعددية او اخفي المعلومات عن زواجه السابق، بما فيها دفع تعويضات للطرف المتضرر

الحقوق والواجبات في الاسرة:

- الرجل والمرأة متساويان في الحقوق والواجبات داخل الاسرة.
- ادارة شؤون الاسرة تعد واجباً مشتركاً يقع على عاتق الطرفين.
- تشترك المرأة والرجل في الانفاق على الاسرة مما يتحصلوا عليه من دخول، ولا يجوز التحلل من هذا الواجب في حالة عمل اي منهما.
- يعد العمل المنزلي جزءا من مهام ادارة شؤون الاسرة والانفاق عليها، ولا يمكن ممارسة التمييز على الطرف الذي يقوم به لعدم عمله مهنيا.
- كل ممتلكات الأسرة ومحتويات المنزل المتحصل عليها بعد عقد الزواج تعود إلى المرأة و الرجل بالتساوي، الا اذا وقع الطرفان عقدا بغير ذلك.
- يمنع بتاتا وبنص القانون ممارسة اي شكل من اشكال العنف بين الرجل والمراة في الاسرة، ويعاقب القانون من يمارس ذلك العنف، بما فيه دفع تعويضات للطرف المتضرر.

حق الطلاق واجراءاته:

- حق الطلاق مكفول للرجل والمرأة على السواء.
- لا يكون الطلاق قانونيا الا في حالة قيامه بقرار القاضي المختص بناء على اجراءات قانونية سليمة.
- تنظر المحكمة المختصة في طلب الطلاق إذا ما تقدم به أحد الطرفين او كلاهما.
- يجوز التقدم بطلب الطلاق في حالة عدم التوافق بين الزوجين او الاعسار الشديد او في حالة الاخلال المتكرر بواجبات الزوجية او ممارسة التعدي على حقوق أحد الطرفين من قبل الطرف الاخر.
- يحسم القاضي المختص في القضايا المتعلقة بالممتلكات المشتركة، - وحق النفقة لاحد الزوجين على الاخر إذا استدعي الحال.
- من حق اي من الطرفين بعد 4 أشهر من عقد الطلاق الزواج من جديد بطرف اخر.

- لا يحق للمطلقين اعادة الزواج بينهما إذا لم يكن أحدهما او كلاهما قد تزوج وطلق من طرف اخر بعد طلاقهما.

الاطفال: مسؤوليتهم ونسبهم وحضانتهم:

- تعد المسؤولية عن الأطفال ورعايتهم من مسؤولية الابوين على السواء.
- الانفاق على الاطفال من مسؤولية الابوين، ويعتبر العمل المنزلي جزءا من الانفاق.
- الابوين مسؤولان عن الانفاق على الاطفال حتى سن ال18 عاما.
- من حق كلا من الابوين القرار في تسمية الأطفال ويمكن ان ينسب الطفل لعائلة ابيه او امه.
- الأطفال مجهولو الابوين يمكن تبنيهم من قبل الآخرين ويتم نسبهم الي الاسر المتبنية.
- للطفل المتبني كافة حقوق الطفل الطبيعي وخصوصا في الميراث والنسب.
- الأطفال مجهولي الأبوين والذين لم يتم تبنيهم ترجع مسئولية رعايتهم للمجتمع، ويتم تسميتهم بالأسماء الاكثر شيوعا في منطقتهم وثقافتهم.
- في حالة طلاق الابوين، يكون الاطفال حتى سن التاسعة تحت مسؤولية الام المباشرة ويقيموا معها.
- بعد سن التاسعة، يتم إعادة منح حق حضانة الطفل إلى أحد الابوين مع الأخذ بنظر الاعتبار رغبة الطفل وقدرة اي من الابوين على رعايته والقيام بمسؤولياته.
- يعود إلى القاضي المختص مسؤولية القرار في منح حضانة الطفل إلى ألام أو الأب وفق الاسس القانونية.
- لا يلغي الطلاق ووجود الاطفال تحت مسؤولية أحد الابوين، من مسؤولية وحقوق الطرف الاخر في رعاية الاطفال والانفاق عليهم.
- يمكن للقاضي المختص نزع حقوق الحضانة من أحد الابوين او كلاهما، ومنحها الي الجد او الجدة من الطرفين، او أحد الاقارب الاخرين في ظرف عدم حياته أحد الاجداد، في حالة وجود انتهاكات مستمرة من قبل أحد الابوين او كلاهما، لحقوق الطفل ومصالحه اوالاضرار بصحته النفسية او الجسدية.

قضايا الميراث:

- الميراث حق من حقوق الورثة، لا يجوز مصادرته او صرفه في غير موقعه.
- للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث.
- مستحقو الميراث هم الزوج او الزوجة، الاطفال، الاباء الهرم الذين لا مصدر دخل لهم.
- يوزع الميراث بين مستحقيه بالتساوي.

حرمة الجسد:

- جسد الانسان ذو حرمة، ويمنع بنص القانون الاعتداء عليه.
- يمنع القانون ممارسة خفاض البنات، ويعاقب كل الاطراف التي تشارك في هذه الجريمة، بما فيها دفع تعويضات للطفلة المتضررة، ولا يسقط حقها في اللجوء للقضاء والتعويض بالتقادم.
- يعتبر كل عمل جنسي تجاه اي حدث لم يبلغ ال16 عاما جريمة يعاقب عليها القانون.
- يعتبر الاغتصاب جريمة اجتماعية خطيرة، ويعاقب عليه بأقصى العقوبات.
- يمنع ضرب البشر والتعدي عليهم بدنيا داخل الاسرة وخارجها، ولا يسقط حق الطرف المتضرر بالتقادم، ويعاقب الطرف الذي يمارس تلك الجريمة، بما فيه دفع تعويضات للطرف المتضرر.

الصياغة التفصيلية لمواد القانون:

يعكف الموقعون على هذه المذكرة، على افتراع جهد جماعي لصياغة مشروع القانون في صورة مواد تفصيلية، وتقديم مسودة متكاملة يتم تبنيها من الاطراف التي تتبني هذه الدعوة، ونلتزم بتقديم المسودة الاولي في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخه، نبني عليها كل جهدنا الدعائي والقانوني والتنظيمي والسياسي اللاحق.

8 مارس 2005

الموقعون:

مرة أُخري نحو قانون مدني موحد للأحوال الشخصية في السودان

(ردود على تعليقات)

تفضل عدد من الاساتذة، بالتعليق على اعلان المبادئ المشترك الذي قمنا بتوقيعه ونشره في مجلة سودان نايل الالكترونية، وفي مواقع أُخري، وصدرت اولي هذه التعليقات في عدد يوم 10 مارس 2005 بسودان نايل، وكان من بين المعلقين المستشار القانوني الاستاذ محمد عوض الجيد، والدكتور. أُسامة مصطفي ابراهيم المحامي، والدكتور ايهاب علي سوركتي الطبيب النفسي، فلهم جميعا الشكر الجزيل على الكتابة والراي، رغم اختلاف وجهات النظر الطبيعي والمرغوب.

وفي الحقيقة انني (وفي ظني بقية الموقعين) نرحب تماما بهذا الحوار، ونعتقد انه قد آن الاوان لوضع موضوع الاحوال الشخصية على طاولة البحث، ولن نكل من النقاش مع اي طرف له وجهة نظر سلبية او ايجابية عن مشروعنا، ما دام الحوار الحضاري هو السائد، والدفوعات المنطقية هي الحاكمة، لاننا مقتنعين في النهاية ان الحق هو ضالتنا، وان الحوار كفيل بأثبات الصحيح من وجهات النظر.

في هذه العجالة، اقوم بالرد على مقالات الاساتذة والدكاترة المذكورين، علي امل ان اعود لها في المستقبل بشي من التوسع، بما يشرح ويفصل وجهة نظرنا، ويرد على الاعتراضات الاساسية لمحاورينا.

في الرد علي المستشار محمد عوض الجيد:

نرحب في البداية بمساهمة سعادة المستشار محمد عوض الجيد، والذي ركز على مرجعية ومصدر القانون، حيث قال:

"نرغب في بيان ان الاحوال الشخصية هي من أكثر الامور خصوصية في حياة الافراد ولابد لتلك القوانين من مراعاة مبادئ واعراف واديان ومعتقدات الناس المختلفة عند سنها لأنها تمس أخص خصوصيات الناس."

حقيقة ان قوانين الاحوال الشخصية تهم الافراد في حياتهم وعلاقاتهم الخاصة، ولكنها لا يمكن ان تكون امرا خاصا، طالما ان الناس يعيشون في مجتمع، وطالما ان التشريع قد آل علي نفسه مسالة تنظيم هذه العلاقات. ان الحياة البشرية ومبدئ القانون قد تطورث كثيرا، بحيث لا يمكن ان نترك المسائل العامة - ومنها مسالة الاسرة وحقوقها ودورها في المجتمع - متعلقة بالمبادئ والاعراف والاديان والمعتقدات المختلفة المتناقضة، وخصوصا عندما تكون فيها عشرات المدارس والاجتهادات، وعندما يكون التطبيق العملي لها مجحفا وظالما لنصف المجتمع. ان مبدأ المواطنة واسس العدالة والمساواة، تفترض ان يخضع

الناس لقانون موحد، سواء كان ذلك في مجال الاحوال الشخصية او القانون الجنائي او المعاملات المدنية او غيرها.

اما بشأن انه " ليست هناك في الواقع مبادئ مدنية موحدة لا خلاف عليها للاجتماع الانساني"، فنقول اننا لم نترك الامر معمما هكذا، وانما ذهبنا وحددنا عددا من مصادر التشريع، والتي نري انها مناسبة لصياغة القانون الذي ندعو اليه، وهي مصادر نؤمن انها تتفق مع "المبادئ المدنية للاجتماع الانساني، وهي مبادئ واحدة تنبع من وحدة الجنس الانساني ومن عالمية قواعد العدالة"، كما قلنا في اعلاننا.

اما مسالة ان "السودان دولة متعددة الثقافات والاديان والاعراف والاجناس" فهذه حقيقة لا مراء فيها، ولكن هل يمكن ان نتشبث بهذا التعدد، لانتهاك اسس مساواة المواطنين، وللقبول بممارسات تنتهك من حقوق البشر - النساء او الاطفال مثلا، كما تفعل قوانين واعراف الاحوال الشخصية - ؟ اعتقد ان لا، واذهب للقول انه في كثير من الثقافات السودانية، فان ممارسة السرقة والهمبتة، تعد عملا مشروعا بل ومرغوبا، لا تكتمل رجولة الرجل الا به، فهل يمكن ان نتساهل بسبب من هذه الثقافات، تجاه جريمة السرقة، ولا نعمل على ردعها ومنعها بالقانون، وهل يجب ان نتمسك بضرورة سريان هذا المنع والردع علي الجميع، لأنه يعبر عن قاعدة للعدالة عامة، مهما كان رأي الثقافة المحلية في ذلك، ام لا ؟!

اما القول "أنه ما من شخص سيقبل ان تفرض عليه قوانين تتعلق بأموره الشخصية تحوي من القواعد ما يخالف المبادئ الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية التي يؤمن بها." ، فنرد عليه بأمرين: الاول ان القانون يسري علي الجميع، دونما اعتبار لراي الشخص واقتناعه به شخصيا، وهذا ما يجعل الهمباتي عرضة للقانون، رغم ان ما يمارسه من "همبتة" ، يتفق مع المبادئ الاجتماعية والثقافية التي يؤمن بها، والثاني ان قواعد القانون الذي نقترحه، بتوخيها لمبادئ العدالة والمساواة، لا يمكن ان تخالف المبادئ الايجابية التي تحكم حياة البشر، دينية كانت او اجتماعية او ثقافية، وانما خالفت بالضرورة الفهم المتخلف والرجعي والسلطوي لها.

تبقيت النقطة الاخيرة في دفوعات سعادة المستشار، والتي تقول:" بقي أن نشير الي ان بالسودان الكثير من القوانين التي تقيد الحريات وتتعدى على حقوق المواطنين واموالهم وحرية تنقلهم وتؤثر مباشرة على حياتهم اليومية بصورة سلبية وهي تحتاج أكثر من غيرها الي مراجعة واصلاح ولن تكون الدعوة الي مراجعتها واصلاحها (بحيث تراعي حريات الناس وتحفظ حقوقهم واموالهم وملكيتهم الفردية) محل خلاف بين الناس."

نرد هنا اننا ايضا نناضل من اجل الغاء تلك القوانين واستبدالها بقوانين مدنية تتوخي العدالة واحقاق الحقوق، وندعم كل جهد في هذا الاتجاه، ولكن هذا لا يمنع ان نراجع ونصلح وننقد ونتقدم بمشاريعنا فيما يتعلق بقوانين الاحوال الشخصية، والذي تشكل احد تجلياتها - قانون الاحوال الشخصية للمسلمين

لعام 1991 - واحدة من اسوأ القوانين المعادية لنصف المجتمع، او قل لكل المجتمع، ولا مناص لنا من اصلاح قوانين الاحوال الشخصية، اذا اردنا اي اصلاح اجتماعي او ثقافي في السودان، وفي هذا لا نهاب الخلاف في الراي ولا نتجنبه، ففي الخلاف رحمة، كما جاء في الاثر.

في الرد علي الدكتور اسامة مصطفي ابراهيم:

الدكتور اسامة مصطفي ابراهيم، تقدم خطوة الي الامام عن طرح المستشار محمد عوض الجيد العام، حيث ناقش اقتراحاتنا بصورة تفصيلية، ووقف ضد بعضها وايد بعضها، ونحن اذ نشكره على تأييد جزء كبير من اطروحاتنا، فأننا نناقش معه ما نعتقد انه لب مشروعنا، مما لم يجد منه التقبل للأسف.

يقول دكتور اسامة:" وان موضوع تساوي الناس امام القانون، ولا يعني الزام كل السكان بقانون واحد في مسائل الأحوال الشخصية ويفرض عليهم وان كان مخالف لدينهم ومعتقداتهم، بل الصحيح ان يكون هنالك قانون واحد للأحوال الشخصية وليس موحداً، بحيث يتضمن النص على الاحكام التي تطبق على المسلمين وغير المسلمين، سواء كان مستندا على الاديان الأخرى أو الاعراف بالنسبة للذين ليس لهم ديانة، حيث ان هذا المبدئ يجد سنده في المواثيق الدولية و معظم الدساتير هو مبدأ احترام حرية الديانة والاعتقاد، الخ"

اننا هنا لن ندخل في جدل اجرائي حول هل يكون القانون موحدا ام واحدا، وانما نقصد ان يكون القانون ساريا وشاملا للجميع، لا يفرق بين المواطنين على اساس الدين او الثقافة او العرق، وهذا في ظننا لا يتعارض مع مبدأ حرية الاديان، بل يعززه، حيث ان الدين هو من قضايا الفضاء الخاص، وهو علاقة الانسان بربه، اما القانون فيعالج قضايا الفضاء العام، وهو علاقة المواطن مع غيره من المواطنين.

عن تجربة انجلترا لا أستطيع الحكم عليها، لأني لا اعلم الكثير عنها، ولكن تعددية القانون في المسالة الواحدة، لا يمكن ان يكون دلالة صحة وعافية، اما اتفاقية ألغاء كافة اشكال التفرقة ضد المرأة، والتي قال الدكتور اسامة عنها: " فإن هذه الاتفاقية لا ترضي المرأة المسلمة في المسائل التي تتصادم مع الدين الاسلامي، لأن الشرع المطهر قد سن لها تشريعاً متكاملاً لا يقارن بموادها." فأننا لا نعلم متي قالت المرأة المسلمة رايها وعدم رضاها عنها، فالمرأة المسلمة مقموعة وصوتها مقهور، ونعتقد ان عدم الرضا هذا راجع للدكتور اسامة، اما تعارض الاتفاقية فيأتي مع بعض التفسيرات للدين الاسلامي والاجتهادات فيه، وهي (اي الاتفاقية) تتفق مع اجتهادات اخري (محمد عبده، علال الفاسي، محمود محمد طه، الخ) ، وفي كل الاحوال فان ما يحكم قوانين الاحوال الشخصية هو في الغالب اجتهادات فقهية ومذهبية، ولا نعرف ان كانت هذه الاجتهادات هي ما يسميه حضرة الدكتور بالشرع المطهر، ومن البديهي ان كل

تلك الاجتهادات غير ملزمة للجميع، وهي غير ملزمة لنا - نحن الموقعين - قطعا، ولذلك نفترع مشروعنا هذا.

يقول الدكتور اسامة: " ان مسألة الاحوال الشخصية يجب أن تكون خاضعة لدين أو مذهب الاطراف أو اعرافهم، حيث لا يمكن الزام المسلمين مثلاً بما جاء في المبادئ التي وردت في المقال المنشور، حيث وجود قواعد قانونية مختلفة بسبب الدين أو الاعرف فيه احترام لمبدأ حرية الاديان والعقدية خصوصا في مسائل الاحوال الشخصية،" اننا لا نتفق مع هذا الراي، فلا يمكن احترام قواعد او اعراف اذا كانت تنتهك المبادئ الدستورية الاساسية في مساواة المواطنين امام القانون، وعلي دكتور اسامة اذن ان يناضل ضد المبدأ الدستوري بمساواة المرأة والرجل ومساواة المواطنين امام القانون، اذا اراد ان يكون متناسقا في طرحه، وكذلك يمكنه نقل كلامه عن قانون الاحوال الشخصية، للقانون الجنائي وقانون المعاملات المدنية وغيرها، فللعديد منها اصول دينية وان كانت غابرة، ولكن تطور القانون يفترض تأطيره وشموليته وسريانه علي الجميع، كما أننا نتوقع ان يسند اغلب المسلمين مشروع قانوننا، اما مقولة دكتور اسامة التي يقول فيها: "حيث القواعد التي وردت في الدين الاسلامي تعتبر عادلة لان مصدرها سبحانه وتعالى." ، فالدكتور يعلم انه هناك اجتهادات كثيرة في اطار تلك القواعد، وان تلك القواعد مربوطة بمقاصد التشريع، وبتاريخية الظرف، وبادراك وافق المفسرين والمؤولين، وهي امور تحدث فيها العديد من الفقهاء والعلماء، وتعددت اجتهاداتهم فيها، بما لا يجعل راي اي متحدث في هذا الاطار تعبيرا عن الشرع او الاسلام، وانما تعبيرا عن رايه هو لا غير.

اما الاجتهادات القانونية السودانية المستنيرة فهي كثيرة، وليس هذا مجال تعدادها، ونحن قد وضعناها كاحدي مصادر مشروع القانون الذي ندعو اليه، شرط الا تتناقض مع العهد الدولي للحقوق المدنية، وكذلك مع اتفاقية مناهضة كل اشكال التمييز ضد المرأة، وسنفصل في مسالة هذه الاجتهادات فيما بعد.

وقد اتي الدكتور اسامة بمجموعة نصوص قرآنية كريمة، ليصل منها الي اباحة تعدد الزوجات دينيا، وكذلك إلزام الرجل فقط بالإنفاق، والتمييز في الميراث، وغيرها من اعمدة الطرح الفقهي التقليدي المناهض لحقوق المرأة، ونحن نقول ان هذا هو فهم الاستاذ دكتور اسامة، وهو فهم لا يلزمنا، وقد دار جدل كثير حول تلك الآيات ومقاصد المشرع منها، مما يمكن الرجوع اليه في اماكنه.

ما نود قوله هنا، هو ان الخليفة عمر بن الخطاب، قد عطل حدا من حدود الله، وهو حد السرقة، في عام الرمادة، وذلك للظروف الاجتماعية السائدة، ووفق اجتهاد فيما فيه نص، كما انه منع الزكاة عن المؤلفة قلوبهم، وقال لهم ان الاسلام عزيز بدونهم، فلهم ان يسلموا او لا يسلموا، ومنع عنهم ما كان يعطيهم الرسول وخليفته الاول، وذلك في تعارض صريح مع نص الآية التي تقول: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ

لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ).

نقول هنا ان الخليفة عمر بن الخطاب اذ خالف نص الآية، فهو لم يخالف روحها، ولم يخالف مقاصد التشريع، حيث ادرك الظرف التاريخي لإعطاء الصدقات للمؤلفة قلوبهم، ولم يتحرج ان يذهب مع اسس العدالة لدرجة منعهم من الزكاة ، واغلبهم كان ذو مال وجاه، ولو خالف بذلك سيرة الرسول وخليفته الاول ونص الآية، ولم يجد موقفه رفضا من كبار الصحابة، وكان بلا شك محقا في اجتهاده، ولم يخرجه ذلك من دائرة الشرع او الاسلام، و قد تم كل ذلك بعد اعوام قليلة من وفاة الرسول الكريم، ناهيك عن حاجتنا الي مثل هذا الفهم اليوم، بعد الف ونصف من الاعوام من وفاة الرسول.

مسالة اخري وهي مسالة الرق والسبي وامتلاك ما ملكت الايمان، وهو امر مباح في الاسلام، حسب الظرف التاريخي، وان سعى المشرع الاسلامي الي توفير حياة كريمة للرقيق، والتوجه نحو عتقهم، الا ان الرق والسبي مباح حسب النصوص والفهم التقليدي، فهل يحق اليوم الدفاع عن تلك الممارسات، وقد بلغت البشرية شاؤا عظيما في تحرير الانسان من ربقة الرق، وذلك لأنها مباحة في الاسلام او القرآن؟؟ لا اعتقد ان دكتور اسامة سيقف هذا الموقف، والذي لا يتبناه اليوم الا بعض المجرمون والمهووسون من اهل الجماعة الاسلامية المسلحة في الجزائر، والذين يختطفون النساء ويأسرونهن ويغتصبونهن، باعتبار انهن "سبي حلال " لهم، ومما ملكت ايمانهم، وهم في كل هذا يأفكون.

نقول اذن ان تعدد الزوجات وان كان مباحا في صدر الاسلام، الا انه لم يكن فرضا، وانما كان قصد المشرع الواضح هو تقييد التعدد، وذلك لأنه قيده من عدد لا يحصي الي أربعه، وحتي في الاربعة قيده بشروط قاسية ، ومنها العدل، وقال القران ان هذا صعب التحقق ولو حرص الرجال، وفي ذلك قالت الآيات: (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً) ، وكذلك: (وَلَن تَسْتَطِيعُواْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ النِّسَاء وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا)، فكيف يصل دكتور اسامة من هذا كله، ليس الي منع التعدد اليوم، وانما الي الاصرار عليه، وكانه من الفروض الاسلامية الاساسية، كالصلاة والصوم ؟

بعد هذا كله نخلص الي القول، اننا لا نستند في طرحنا كما نشرنا الي فهم ديني، رجعي او تقدمي، وان اتفق طرحنا مع اجتهادات مستنيرة في هذا المجال، وانما نقف علي ارضية مدنية صلدة، وهي ارضية المواطنة ومساواة المواطنين امام القانون، وعلي حصيلة الاتفاقات الكونية في مجال حقوق الانسان والمواطن، والمعاهدات الدولية في هذا الصدد، والقواعد الدستورية التي اتفقت عليها كل القوي السودانية، ولو دعمنا المستنيرون من رجال الدين فهذا يحسب لهم، وسيجد هذا منا التقدير، ولو

حاول احد ان يقف ضد حركة التاريخ ومبادئ العدالة والمساواة، بفهم تقليدي للدين، فهو لن يضر الا نفسه، وقوله قطعا لا يلزمنا ، ولا يلزم غيرنا من المسلمين او غير المسلمين.
اما حديث دكتور اسامة عمن لا يروا حرجا، ان يكون لبعض الرجال عشيقة، كما في بعض المجتمعات الغربية، فنحن نري في ذلك حرجا كبيرا، واغلب مواطني تلك المجتمعات تري ذلك، ونري انه لا يتفق مع قدسية مؤسسة الزواج ولا مصالح الاسرة، ونطلب من الدكتور اسامة ان يحدد من اين له الدليل ان من يرفضون تعدد الزوجات يقبلون بوجود علاقات آثمة في الظلام، فليأتنا بأقوال موثقة في هذا الصدد، كما اننا في طرحنا لإعلان المبادئ انما نحاول اقناع الناس به، ولن نفرضه بقوة وقسر ولو ملكنا هذه المقدرة، ولا حاجة هنا للتخويف بالتناحر والشقاق، كما ان الحديث عن دعاة التفكك والفجور هو خارج الموضوع تماما هنا، ونربأ بالأستاذ الدكتور من هذه اللغة.
في النهاية نتمنى ان يعيد الدكتور اسامة قراءة مواقفه من جديد، وان يكون لنا سندا في قضيتنا العادلة، والشكر له على الحوار الحضاري.

في الرد علي الدكتور ايهاب علي سوركتي:

في الحقيقة انه من الصعب الرد على مقالة الدكتور ايهاب سوركتي، فهو قد عنون رده بالآية الكريمة: (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْمًا)، دون ان يوضح لنا علاقة ما نطرح بحكم الجاهلية، فمن المعروف ان المرأة في الجاهلية كانت تؤود، وكانت تجبر على البغاء، وكانت تؤكل حقوقها في الميراث، وكان التعدد في الزوجات قائما علي قدم وساق وبلا حدود، وكانت المرأة تسبي وتسترق الخ، فهل طرحنا يقترب من حكم الجاهلية، ام يبتعد عنه بعدا شديدا؟
كذلك لم يحفل الدكتور بإيراد اعتراضاته على اعلاننا المشترك، مع انه قد كتب مقاله بهذا الخصوص، وانما اكتفي بان يحدثنا عن معاناة المرأة في الغرب تحت مسمي الحرية والمساواة.. ونحن اذ لا ننكر وجود بعض المعاناة للنساء- لا تزال - في الغرب، فأننا تشك ان كانت هذه المعاناة راجعة للمساواة والحرية حقيقة، ام هي راجعة لعدم اكتمال المساواة والحرية في واقع الامر، اضافة الي ان هذا الحديث المبتسر والشعاراتي لا يقدم النقاش، كما ان معاناة المرأة النسبية في الغرب، لا تحجب باي حال المعاناة الكبيرة والتي لا توصف والحقيقية للمرأة في "الشرق" ، تحت اسم المفاهيم الدينية والعرفية التي تنتهك حقوقها، ومن بينها كثير من الحقوق التي وهبها لها الدين نفسه، وهو امر نعلمه بالممارسة ومن واقع الحياة وفي بلادنا، وهي محور اهتمامنا الرئيس، وليس وضع النساء في الغرب او ماليزيا او غيرها.
أما وصف افكارنا بالشاذة والمنحرفة والتي تؤجج نار الفتنة، فهذه احكام فجة لم يأت الكاتب باي تدليل عليها، وليس هناك أسهل من ان نردها عليه، ولكننا لن نفعل ذلك، لأننا نتوخى حوارا حضاريا، ونحن

لم نشتم احدا في اعلاننا ولم نفعل أكثر من عرض افكارنا، ولن نلجأ الي الشتم والتعريض، فهذا سلاح العاجز، فليرد صاحب الحجة بحجته، ولا داعي للمهاترات التي لا تفيد.
في النهاية نشكر الاخ الدكتور سوركتي على طلب الهداية لنا ولنفسه، الي الصراط المستقيم، ونتمنى ان تكون بعض الكلمات السابقة قد شرحت موقفنا بصورة أفضل، وندعوه الي حوار حضاري يناقش التفاصيل، ويذهب الي لب دعوتنا وطرحنا، كما فعل الاساتذة اعلاه، ومما لا ريب فيه عندنا ان دكتور سوركتي مؤهل لمثل هذا الحوار، لو تخلي من العمومية والاحكام الجاهزة والفوقية ومنهج التجريم.

مع الاحترام للجميع.

عادل عبد العاطي
(أحد موقعي إعلان المبادئ المشترك)
10 مارس 2005

الفقهاء هم من حرم زواج المرأة المسلمة بالكتابي وليس القرآن أو السنة

بعيدا عن فرقعات الترابي الإعلامية، فانه من الواضح أن النصوص الإسلامية الحاكمة، وهي القرآن وسنة الرسول، لم تمنع المرأة المسلمة من الزواج بالكتابي، بل فعل ذلك الفقهاء منطلقين من نظرتهم الذكورية الضيقة، ومتلاعبين بالنص الديني ومفسرين له على هواهم، واصلين لدرجة التزوير والتدليس في هذا الأمر.

التحريم للكافر أو المشرك:

يعتمد الفقهاء في تخريجهم بتحريم زواج المرأة المسلمة من الكتابي، اي اليهودي والمسيحي، على جملة من الآيات، تتحدث كلها عن تحريم زواج المسلمة بالكافر أو المشرك، ولا تتحدث عن الكتابي قط، وهي نفس نسق الآيات التي تحرم زواج الرجل المسلم من الكافرة أو المشركة، وتبيح للمسلم الزواج من كتابية، وفي هذا نرى كيف يتلاعب الفقهاء بالنص الديني ويخضعوه لتزواتهم وهواهم، بتحريف واضح للكلم عن محله.

اوضح آية في تحريم زواج المسلمة بالكافر، نجدها في سورة الممتحنة، والتي تقول فإن عَلِمْتُموهُنَّ مؤمناتٍ فلا تَرجِعوهُنَّ إلى الكفار لا هنَّ حِلٌّ لهم ولا هم يحلّون لهنّ) الممتحنة/ 10

إن هذه الآية تتحدث بوضوح عن الكفار، وليس فيها إشارة لكتابي، وإذا كان الفقهاء متفقون على عدم جواز المسلم بكافرة، وإذا كانوا يبيحوا زواج المسلم بالمسيحية واليهودية، فان هذا يعني وفقا لهم إن المسيحيين واليهود ليسوا بكفار، ولذلك لا يمكن أن تكون هذه الآية مصدرا لتحريم زواج المسلمة بالكتابي - لأنه غير كافر. اللهم إلا إذا رأى الفقهاء أن المسيحية واليهودية غير كافرتان، أما المسيحي واليهودي فكافران، ولن يكون هذا التخريج لو صدر بغريب على هؤلاء.

يعتمد الفقهاء في تحليلهم لزواج المسلم من اليهودية والمسيحية، على الآية من سورة المائدة التي تقول:

(اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان) المائدة/4.

قال الإمام الطبري في تفسير هذه الآية: " (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) يعني: والحرائر من الذين أعطوا الكتاب وهم اليهود والنصارى الذين دانوا بما في التوراة والإنجيل من قبلكم أيها المؤمنون بمحمد من العرب وسائر الناس أن تنكحوهن أيضاً، (إذا آتيتموهن أجورهن) يعني: إذا أعطيتم من نكحتم من محصناتكم ومحصناتهم أجورهن وهي مهورهن " تفسير الطبري 104/6

يبدو هنا واضحا تحليل زواج المسلم من الكتابية، ولكن بعض الفقهاء أرادوا قسر هذه الآية، لتبرير تحريمهم التخريجي لزواج المسلمة من الكتابي، في تجاهل واضح لأسس التفسير ومقاصد الشرع وأسس المنطق.

فهذه الآية أولا لم يأت بها اي نص بتحريم زواج المسلمة من الكتابي، ومن المعلوم إن التحريم لا يأتي إلا بالنص القاطع، وفق القاعدة بان "الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات، فأدروا الحدود بالشبهات"، ومن المعروف أن كل ما لم يحرم، فهو محلل ومشروع، وفي ذلك ينظر للآيات التي خاطبت الرسول عندما حرم على نفسه ما حلله الله، في الزواج بمطلقة زيد بن حارثة.

ثانيا فانه وان خاطبت هذه الآية الرجال من المسلمين، حسب ظاهر نصها، فأنها يمكن ان تعمم على كل المسلمين، رجالا ونساء، وذلك لأنه في القرآن آيات كثيرة، يخاطب فيها القرآن المسلمين بصيغة المذكر (الفرد والجمع)، الا انها تخاطب الجميع // يا ايها الذين آمنوا// الخ

ولا احسب هنا، أن أحدا من هؤلاء الفقهاء، سيأتي ليقول إن المرأة المسلمة، لا يمكن لها أن تأكل من طعام أهل الكتاب، المحلل في الآية أعلاه، أو يذهب إلى تحريم أكل المرأة المسلمة لأكل أهل الكتاب، اعتمادا على أن المخاطب هنا هم الرجال، لأنه في هذه الحالة سيفضح جهله وتحيزه وتحريفه للكلم عن موضعه.

إذن في مسألة الزواج، من البديهي أن نسير على نفس النسق، وليس أن نبحث هنا عن تخصيص للرجال فقط، ثم نمضي من هذا التخصيص المشتبه فيه، لنقفز للتحريم القاطع، دون نص ولا بينة.

تخريجات الفقهاء:

ويعتمد الفقهاء في تحريمهم التخريجي لزواج المرأة المسلمة من الكتابي، على الآية التي تقول من سورة البقرة:

(ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون) البقرة/221

ومن الواضح إن هذه الآية تتحدث عن المشركين، وليس عن أهل الكتاب، وقد ذهب إلى ذلك الإمام الطبري في تفسيره، حيث قال:

"القول في تأويل قوله تعالى: (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم) يعني تعالى ذكره بذلك: أن الله قد حرم على المؤمنات أن ينكحن مشركاً كائناً من كان المشرك من أي أصناف الشرك كان، فلا تنكحوهن أيها المؤمنون منهم فإن ذلك حرام عليكم، ولَأَنْ تُزَوّجُوهنّ من عبد مؤمن مصدق بالله وبرسوله وبما جاء به من عند الله خير لكم من أن تُزَوّجُوهنّ من حر مشرك ولو شرف نسبه وكرم أصله وإن أعجبكم حسبه ونسبه" - تفسير الطبري 379/2

هنا ليس هناك حديث عن الكتابي قط، ولكن نجد أن قتادة والزهري، حسب الطبري، قد ادخلا الكتابيين مع المشركين، دون دليل من النص، حيث جاء:

"عن قتادة والزهري في قوله: (ولا تنكحوا المشركين) قال: لا يحل لك أن تنكح يهودياً أو نصرانياً ولا مشركاً من غير أهل دينك" - المرجع السابق.

نتساءل هنا من أين اتي قتادة والزهري بهذا التخريج، بإضافة اليهودي والمسيحي، حيث لم يذكرهما النص، أو أليس هذا تقويل للقرآن بما لم يقل، وتحريم ما أحل الله، وتغيير للكلم عن موضعه؟

كما نتساءل أيضا، الم يراجع قتادة والزهري نفس هذه الآية، في شقها الذي يتعلق بالرجال، والذي يحرم عليهم المشركات بنفس الألفاظ التي حرم على المؤمنات بها المشركين، حيث تقول الآية:(ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنّ ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم..) -البقرة/221

هنا نجد إن التحريم ينطبق على الرجال والنساء من المسلمين، بعدم زواج المسلمين والمسلمات، من المشركين والمشركات، وليس في هذه الآية إشارة قط الي الكتابيين، اي اليهود والمسيحيين، فلماذا حرمهم قتادة والزهري إذن على النساء من المسلمات؟

قد يقول بعض الفقهاء والمتفقهين، أن اليهود والمسيحيين قد غيروا كتبهم، وأشركوا بإيمانهم - في حالة المسيحيين - بالثالوث، الخ من التخريجات، التي تريد أن تجعل من الكتابي كافرا ومشركا، بالرغم من النص.

فليجب إذن هؤلاء، كيف يباح زواج المسلم من المسيحية - التي تؤمن بالثالوث-، والتي هي حسب هذا التخريج مشركة أو كافرة، والآية أعلاه تحرم بوضوح، الزواج من المشركة، ونحن نعلم إن كل الفقهاء قد اجتمعوا على جواز زواج المسلم بالكتابية، مما يعني إنها ليست مشركة عندهم أو كافرة؟

فهل الكتابية مؤمنة، والكتابي مشرك وكافر، وهم يؤمنوا بنفس الشئ، أم انه الحشف وسوء الكيل والتزوير والنطق عن الهوى؟

هل أهل الكتاب كفار؟

ويعتمد من يقول بكفر أهل الكتاب، على الآيات التالية من سورة المائدة، ومن سورة البينة: (لقد كفر الذين قالوا: إن الله هو المسيح بن مريم. قل فمن يملك من الله شيئاً إن أراد أن يهلك المسيح بن مريم وأمّه ومن في الأرض جميعاً. ولله ملك السماوات والأرض وما بينهما. يخلق ما يشاء والله على كل شيء قدير) المائدة/17 والآية: (لقد كفر الذين قالوا: إن الله ثالث ثلاثة، وما من إله إلاّ إله واحد، وإن لم ينتهوا عمّا يقولون ليمسّنّ الذين كفروا منهم عذاب أليم) المائدة/73 والآية: (إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنّم، أولئك هم شر البرية) البيّنة/ 6

من الواضح إن هذه الآيات تتحدث عن فئات محددة وسط أهل الكتاب، وليس عموم أهل الكتاب، وإنها تفيد التخصيص وليس التعميم، ويبدو ذلك واضحا، في الآية من سورة البيّنة، والتي تقول "من أهل الكتاب".

لكن إذا سلمنا جدلا بهذا التفسير الموسع، بأن أهل الكتاب كافرون، فكيف تبيحون أيها الفقهاء، لرجال المسلمين أن يتزوجوا نساءا كافرات- من أهل الكتاب هؤلاء-وهو ما اتفقتم على تحريمه بالإجماع؟

لقد روي عن الخليفة عمر بن الخطاب انه طلب من المسلمين الذين تزوجوا من الكتابيات أن يطلقوهم، كراهية لهن، ولكنه رفض إن يحرمهن، كما يفعل من يحرمون بدون دليل زواج المسلمة من كتابي دون دليل، وفي ذلك قيل:

"وقال صالح بن أحمد: حدثني أبي، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا سعيد، عن قتادة أن حذيفة بن اليمان وطلحة بن عبيد الله، والجارود بن المعلى، - وذكر آخرَ- تزوجوا نساء من أهل الكتاب، فقال لهم عمر: طلقوهن، فطلقوا إلا حذيفة. فقال عمر: طلقها. فقال: تشهد أنها حرام. قال: هي جمرة، طلقها. فقال: تشهد أنها حرام؟ فقال: هي جمرة! قال حذيفة: قد علمت أنها جمرة، ولكنها لي حلال. فأبى أن يطلقها، فلما كان بعد طلقها، فقيل له: ألا طلقتها حين أمرك عمر؟ فقال: كرهت أن يظن الناس أني رَكبت أمراً لا ينبغي" ابن قيم الحوزية/ أحكام أهل الذمة / 141

فاذا كان الخليفة الثاني للرسول الكريم، ومن قال عنه الرسول انه إذا كان هناك نبي بعده، لكان عمر، يتورع عن تحريم ما أحل القران، ولا ينطق عن الهوى ولا يحرف الكلم، وإنما يظهر الكره للشئ دون أن يحرمه، وهو قد سئل عن الأمر عدة مرات، فكيف يجرؤ علماء التخريج هنا بالتحريم دون نص ولا بينة؟

الفقهاء يتبعون هواهم:

إن نفس هؤلاء الفقهاء، الذين رفضوا تحريم المخدرات، والتهريب، بدعوى أن لا نص يحرمها، مع ما لها من آثار اجتماعية خطيرة، ومع أن المخدرات يمكن أن تقاس على الخمر، يسارعوا في كل أمر يتعلق

بالمرأة، إلي حرمانها من حقوقها، وتحريم ما أحل القرآن لها، ويعاملوها كالمتاع، الأمر الذي جعل بعضهم يفتي بعدم الإنفاق علي الزوجة، إذا مرضت مرضا مقعدا، ولم يكن في الإمكان "الانتفاع بها"، فيا لهم من تخريجيين، لما في هواهم وتحيزهم.

وذهب بعض هؤلاء، ممن يعرفون أن لا نص في القران أو السنة، يحرم زواج المسلمة من الكتابي، إلى تخريج أسباب هي في علم الغيب، من نوع إن الكتابي قد يمنع المسلمة من الصلاة، وقد يؤثر عليها بتغير دينها، وعن الاحترام والتقدير، وعن العدل والانصاف، وعن القوامة والإمامة، والكوع والبوع، مما لا يتوفر في هذه العلاقة الزوجية، الخ.

نقول لهؤلاء أولا، إن قضايا التحريم والتحليل، في الشريعة المدرسية، لا تخضع للتكهنات والاستنتاجات وحساب الاحتمالات، والاستقراء والاستدلال والحدس الخ، وإنما للنصوص القاطعة، أو هذا ما يقوله هؤلاء الفقهاء أنفسهم.

إما إذا أصبح هؤلاء الفقهاء ما بين يوم وليلة، من أصحاب النظر العقلي، ومنتهج الاستدلال والاستنباط والاستقراء، فنقول لهم لم لا تذهبوا بهذا المنهج إلى آخره، وتحرموا المخدرات والتهريب مثلا، ناهيك عن أن تجيزوا الخروج عن الحاكم الظالم، أو تساووا بين المسلم والمسلمة في الشهادة والميراث الخ، وغيرها من المطالب الملحة، التي تستجيب لنية المشرع، ومنهجه التطوري، لو كان هؤلاء خالون من الغرض.

الثابت عندي، وعند كل من له نظر، انه ليس هناك نص في القران او الحديث، يستكره، ناهيك عن أن يحرم، زواج المسلمة من كتابي، وأن كل الآيات التي تعاملت مع هذا الأمر، كانت تتحدث عن زواج المسلمة من الكافر أو المشرك.

في نفس الوقت، فان نفس الآيات التي منعت زواج المسلمات من المشركين والكفار، قد منعت الشيء نفسه على الرجال من المسلمين، لذلك لا يجوز بالنص والعقل والمنطق، ان يباح زواج المسلم من كتابية، باعتبار أنها غير مشركة أو كافرة، بينما يحرم الأمر نفسه على المسلمة.

إن القرآن قد كان واضحا في نواهيه ودواعيه، في مخاطبة النساء والرجال، وفي إلقاء نفس المسؤوليات عليهم، فليس من شروط للإسلام أو واجبات ونواهي دينية، تفرض على الرجال حصرا دون النساء، أو العكس.

إنني على قناعة راسخة، إن تحريم زواج المسلمة من الكتابي، إنما هو من تخريج الفقهاء، ومن مطهم وتحويرهم للنص، بل وأكاد أقول تزويرهم وتدليسهم وتفقيسهم، ولن يكون هذا أول تدليس للفقهاء وتفقيس، ولا الأخير.

إن الحل يكمن في أن يعمل كل مسلم ومسلمة صوت العقل، لا إن يسمع لصوت الفقيه، وان يرجع للأصل، لا أن يقلد لمخرجين، وان يترك عقلية القطيع، ليستمع لصوت الحق والحقيقة.
والحق في هذا الأمر، ليس قطعا بجانب الفقهاء.

حسن الترابي ومنهج الاستفزاز:

أما حسن عبد الله الترابي، هذا الرجل الحر بائي المتلون، فانه إن أصاب في هذه النقطة، إلا إن مصداقيته مضروبة عندي في الصميم، فالرجل يريد أن يمنح نفسه حق التجديد وحده دون بني البشر، ويقول ما يريد، في نفس الوقت الذي قتل فيه الأستاذ محمود محمد طه، قبل عشرين عاما، وهو الذي قال، اقل مما قال به الترابي هنا وهناك.
والرجل بعد هذا وذاك، لا يريد تطويرا للوعي الإسلامي، وإنما صدمة للآخرين، ورجوعا إلى دائرة الضوء، والشاهد هو أسلوبه الاستفزازي في الحديث، فقد كان الأحرى به، لو كان يريد التجديد حقا، بدلا من إطلاق التصريحات النارية، أن يجلس ويعكف ويكتب ما قال انه يملكه من أدلة، ويناقش الناس نقاشا حسنا، دون أن يحول الأمر إلى معركة استفزازية ليس فيها من مستفيد.
أتمنى إلا تجبرني الأيام، على الدفاع عن التنين الترابي، في مواجهة الحيات الرقطاء التي تربت على صدره سنينا طوالا، ولكن إذا ما أراد المهووسون محاكمة شيخهم الذي أتي بالهوس، وإذا أراد تلامذة الشيخ النرجسي ان يسقوه من نفس الكأس التي سقاها للشهيد محمود محمد طه، فإننا سندافع عن حرية الرأي والفكر، لا عن الشيخ الاستفزازي، المغموسة يده إلى كاحلها في دماء السودانيين.

2006/4/11

لماذا يرفض الليبراليون السودانيون تعدد الزوجات والطلاق الاعتباطي؟

أسئلة تستحق الإجابة:

في أسئلة طرحها الأخ العوض الطيب حول الملامح الرئيسية لبرنامج الحزب الليبرالي السوداني، تجاه قضايا المرأة والنوع، وخصوصا المادة حول ضرورة إجازة قانون مدني ديمقراطي موحد للأحوال الشخصية، والتي ورد فيها: (رفض كل أشكال التمييز ضد المرأة بما فيها منع تعدد الزوجات والطلاق الاعتباطي).

تساءل الأخ وليد: "ألا يتعارض (منع تعدد الزوجات) مع مبادئ الإسلام التي يدين بها غالبية الشعب السوداني؟ بمعنى آخر، إذا رغب الحزب الليبرالي في توسعة قاعدته الجماهيرية حتى تكون فاعلة أليس من الجدير أن يوسع إنائه ليسع معتقدات هذه الجماهير، أو على الأقل لا يتعارض معها. إذ أنني أعتقد أن الإسلام يبيح التعدد ولكنه لم يلزم كل المسلمين عليه، كما أن عدد من القبائل السودانية غير المسلمة تبيح التعدد. فلماذا يحرمه الحزب الليبرالي؟ هل منع التعدد هو فعلا في مصلحة المرأة؟"

أسئلة الأخ العوض الطيب جد مهمة إذا ما كان غرض الحزب الليبرالي حقيقة هو انجاز"إجازة قانون مدني وديمقراطي موحد يحكم مجال الأحوال الشخصية والأسرة في السودان. يعتمد هذا القانون علي مبدأ المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، رفض كل إشكال التمييز ضد المرأة بما فيها منع تعدد الزوجات والطلاق الاعتباطي، وضمان وتقنين حقوق المرأة المادية المتساوية داخل الأسرة وفي حالة الطلاق وفي الوراثة".، كما جاء في الفقرة الرابعة من البرنامج.

أسئلة الأخ العوض مهمة كون أن مادتها ستكون الترسانة الحقيقية ضد أي مجهودات لإجازة مثل ذلك القانون، وذلك تحت اسم الدين والعرف كما تفضل الأخ العوض

قوانين بمرجعية مدنية في كافة المجالات:

أقول في البداية إن الليبراليين السودانيين يطالبون بإقامة قانون مدني، ليس في مجال الأحوال الشخصية فحسب، وإنما في جميع المجالات، جنائية وإجرائية ومعاملات مدنية الخ، وبهذا فان مرجعية القوانين عندهم تعتمد على القيم العالمية لحقوق الإنسان والمواطن، ثم على التراث القانوني السوداني، وعلى المصالح الملحة للمواطنين السودانيين.

هنا يطرح السؤال نفسه، ما هي علاقة هذه المرجعية المدنية للقانون، مع التراث الثقافي للشعوب، كما يتجلى في صورة الدين أو العرف؟

ازعم هنا إن كل من القانون والثقافة هما في حالة جدل وفي حالة تطور، فما نفهمه من الدين بالضرورة اليوم، يختلف عما كان يفهمه من سبقنا بقرن أو قرنين، وكذلك فان الممارسة العرفية تتغير، ويتغير ويتبدل القانون حسب التطور الحضاري والاجتماعي للشعوب والمجتمعات!

هذا ما يؤدي إلى مناقشة قضية تعدد الزوجات في الأديان - الإسلام هنا - وفي العرف، وهل أننا يجب أن نوافق عليها اليوم أم لا، حسب التطور التاريخي في فهمنا وممارستنا ووعينا الحقوقي.

في الإسلام مثلا، فقد أباحت الشريعة المدرسية تعدد الزوجات، ولكن هذا ينبغي أن ينظر له في إطارين

1. الإطار التاريخي لظهور التشريع.
2. نية أو قصد المشرع من تلك الإباحة.

فيما يتعلق بالإطار التاريخي، فنحن نعلم إن تعدد الزوجات عند ظهور الإسلام كان ظاهرة اجتماعية موجودة في كثير من المجتمعات، وقد كانت أيضا موجودة في الجزيرة العربية قبل الإسلام، وقد تعامل معها الإسلام بواقعية كما تعامل مع ظواهر سلبية أخري كالاسترقاق والسبي الخ، حيث أباحها مع الاتجاه لتقييدها وتقليصها. أن هذا التعامل أذن ليس من الأمور العقدية في الدين، بل من الأمور الاجتماعية التي يصلح فيها تطور الفقه واللاهوت بما يناسب التطور الاجتماعي. فنحن نجد اليوم انه ليس هناك من يدعو للرق أو السبي أو يقبلها باعتبار أن الإسلام أباحها، وذلك لان تطور الوعي الحضاري قد رفض هذه الممارسات، ولأنها لا تدخل في إطار العقائد الأولية للدين، فلماذا لا يتم نفس الشئ مع تعدد الزوجات والطلاق الاعتباطي؟

إما فيما يتعلق بنية وقصد المشرع فإننا نراه يذهب في إطار السعي لتقليص هذا التعدد، حيث كان التعدد قبل الإسلام مطلقا وغير محدد، بينما ذهب المشرع الإسلامي إلى تحديده وتقليصه بأربعة، ثم ذاد على ذلك حين قال" وان خفتم ألا تعدلوا فواحدة"، ثم في استطراد آخر: "ولن تعدلوا ولو حرصتم".

إن غرض المشرع الإسلامي واضح في منهجه بتقييد وتقليص التعدد، وهو منهج إصلاحي لا يقفز على الواقع الاجتماعي، وقد مورس نفس المنهج الإصلاحي في التعامل مع ظاهرة الرق والرقيق، حيث وضع ضوابط عديدة للتعامل معهم، وذهب إلى وضع وسائل واليات عديدة لتحريرهم سواء بالمكاتبة أو كفارات على الخطايا المختلفة (عتق رقبة) أو بدخولهم الإسلام الخ.

وإذا كان هذا هو غرض المشرع، فان التطور اللاهوتي والاجتماعي والقانوني في المحصلة، يفترض أن نذهب معه إلى مداه الأخير، أي رفض الاسترقاق اليوم بأي شكل كان، ورفض التعدد في الزوجات

باي شكل كان، وهذا هو الاتجاه الذي ذهب إليه المصلحين الإسلاميين مثل الشيخ محمد عبده وعلي عبد الرازق وغيرهم.
إن نشر مثل هذا الفهم وتعميمه وسط المسلمين، والتفريق ما بين العقيدة في أصولها (التوحيد، الإيمان بالغيب واليوم الآخر، العبادات) وبين القضايا الاجتماعية المتحولة، ليست مهمة الحزب السياسي، ولكنها ضرورية هنا للنهوض بالجماهير من إطار الوعي الديني المتخلف الذي يغذيه بعض الرجعيين، إلي إطار الوعي المدني المستنير الذين يجعلهم يرفضوا كافة إشكال التمييز في نفس الوقت الذي لا يتخلوا فيه عن إيمانهم بعقائدهم الأساسية.
هذه مهمة طبعا تقع على عاتق المثقفين والمتنورين من رجال الدين والحقوقيين، وهي مربوطة بالازدياد المضطرد في وعي الجماهير، وفي التطورات الاجتماعية التي تجعل قضايا مثل الاسترقاق وتعدد الزوجات شيئا من مخلفات الماضي البغيض.

العرف والقانون ودور المجددين في عملية التحديث:

في نفس الإطار ننظر إلى أحكام العرف التي تحدث عنها الأخ العوض، والتي تجعل من ممارسة تعدد الزوجات مقبولة في بعض المجتمعات السودانية غير المسلمة.
وإذا كان للعرف سطوة مرات أقوى من سطوة الدين، فانه لا يملك قوة الاستمرار المؤسسية التي تكتسبها بعض أحكام اللاهوت أو الشريعة، وهو متحول إلى حد كبير في الترابط مع التغيرات الاجتماعية، ويكفي أن نقرا دراسة ايفانز عن مجتمع النوير التقليدي مثلا، ثم ننظر لحال النوير اليوم، لنلاحظ عمق التغيرات التي تدخل بتأثير العلاقات والأفكار الجديدة على العلاقات الاجتماعية، وخصوصا دور المدن والتعليم ودخول نشاطات اقتصادية جديدة في ذلك.
مع هذا فانه مع احترام التطور التدريجي للثقافات، فان القيادات السياسية والاجتماعية والثقافية لها دور في عملية التحديث، ولذلك فإننا سنعمل على محاربة تعددية الزوجات حتى في إطار المجتمعات التقليدية، وعلى أن يسود قانون موحد لكل البلاد في هذا المجال.
مسالة القانون الموحد من جهة أخرى لها علاقة بمبدأ مساواة المواطنين، والمنصوص عليه دستوريا. وقد عانت بعض الدول - مثل الهند - كثيرا من جراء الامتيازات الممنوحة لبعض الطوائف في مجال الأحوال الشخصية - المسلمين مثلا - بينما ألزمت الأغلبية الهندوسية ببعض التزامات القانون العلماني - منع التعدد-. وقد افرز هذا احتقانات سياسية واجتماعية عظيمة، ليس قيام الأصولية الهندوسية إلا أحد تجلياتها.

وتظل هناك مسائل أخرى تحتاج لنقاش أوسع، ومن بينها قضايا الإرث والحقوق المادية للزوجة في ممتلكات الأسرة المشتركة الخ من القضايا التي تعرضت لها الوثيقة في عموميتها، والتي لا تقل خطرا عن موضوع تعدد الزوجات والطلاق العشوائي.

إصلاح الخطأ في العمل العام

في عام 2015 كنت قد تقدمت للحزب الليبرالي وقتها باقتراح قانون أحوال شخصية (للمسلمين)، يكون بديلا عن قانون 1991 الرجعي، وساهمت بكتابة مقدمته و131 مادة منه تتعلق بالزواج والطلاق الخ. كانت هذه محاولة عرجاء لإصلاح ما لا يمكن اصلاحه، اي الاعتماد على بعض احكام الشريعة الاسلامية والاجتهادات الفقهية المتقدمة، لصياغة قانون للأسرة على مستوى القرن ال21 .

تم رفض الاقتراح من عضوية الحزب حيث تم تصويت صغير تم فيه بالأجماع رفض ان يقوم القانون على اساس ديني، وانه بدلا من ذلك يجب ان يقوم على الاسس المدنية العلمانية. كتب بعض قيادات الحزب ومفكريه مثل الاستاذ عبد الحسيب الشريف وابراهيم النحيب ما يرفض ذلك التوجه تماما .

ما يشفع لي حينها كون الدستور السائد وقتها كان يقول إن الشريعة الاسلامية والعرف مصدران رئيسيان للتشريع. وقد كنت دائما التزم بالدستور حتى لو كان معيباً. مع ذلك فقد كان ذلك المشروع متراجعا عما دعونا له عام 2005، حين كان الحزب الليبرالي لا يزال غضا صغيرا، من ضرورة اعداد مشروع قانون مدني موحد (علماني) للأحوال الشخصية .

تم اسقاط المشروع كما اسلفت وتوقفت عن كتابة بقيته، ولم يعرف به أحد خارج الحزب، وربما كان اغلب أعضاء الحزب لا يتذكرونه اليوم. مع ذلك، أجد لزاماً عليّ الاعتذار عن هذا التراجع عن القيم المبدئية للعلمانية والدولة المدنية، خصوصاً في واقع إن مثل هذه التوجهات يقودها وزير العدل حالياً، بعد ازاحة البشير والغاء دستور 2005 وصياغة وثيقة دستورية لم تذكر ان الشريعة الاسلامية واحدة من مصادر التشريع، ووضعت المعاهدات الدولية المصادق عليها كأحد مكونات التشريع القانون السوداني .

15/1/2021

الفصل الثالث

الليبرالية والحريات الدينية والفلسفية

حرية الاعتقاد واللا اعتقاد حق من حقوق الإنسان ولا تقبل النزع ولا المساومة
بيان حول تكفير الحزب الشيوعي من مكتب الدراسات والبحوث بالحزب الديمقراطي الليبرالي الموحد

مدخل:

أثارت الفتوى " المسروقة" التي أصدرها تنظيم القاعدة في السودان المتخفي تحت اسم "الجماعة الشرعية للعلماء والدعاة في السودان " بتكفير الحزب الشيوعي السوداني، والتصريحات اللاحقة لتلك الفتوى من طرف تلك الجماعة، وردود الفعل السياسية والفكرية حولها من قبل مختلف التيارات، جدلا واسعا في الحياة السياسية والاجتماعية السودانية، مما يستدعى من كل حزب سياسي جاد إن يواجهها بما يليق بها من اهتمام، وبما يليق باحترام عقول أهل السودان.

فوق الشجب والتضامن:

نسجل في بداية هذا البيان شجبنا المطلق ليس فقط لبيان تنظيم القاعدة في السودان حول الحزب الشيوعي، بل مجمل نشاط هذا التنظيم ونهجه التكفيري، والذي يجب حله وتجريمه لو كانت هناك دولة دستورية زدولة للقانون في في السودان. كما نسجل تضامننا التام مع أعضاء وعضوات أعضاء الحزب الشيوعي تجاه محاولة إرهابهم بهذا النهج التكفيري الغاشم، وحرمانهم من حقوقهم السياسية التي يكفلها لهم حق المواطنة ومنطوق الدستور الانتقالي لعام 2005. كما نسجل تضامننا المطلق مع أبناء وبنات الشيوعيين والشيوعيات تجاه الإساءات الشخصية التي وجهها بيان تنظيم القاعدة لهم، أنهم " أبناء وبنات زنى"، ونعتبر أن هذه الإساءات يجب أن تجد حسمها القانوني في ردهات المحاكم تجاه قادة هذا التنظيم الإرهابي.

إلا إن موقفنا لا يقتصر فقط على الشجب والإدانة، وإنما يحاول أن يذهب أعمق لمعالجة ظاهرة التكفير بصورة فكرية ونظرية، وتحديد المسؤولية عن قيامها وانتشارها، وكيفية مواجهته، وتحديد موقف القوى الليبرالية والديمقراطية تجاه قضايا حقوق الإنسان بما فيها حقوق الاعتقاد واللا اعتقاد، وفصل موقفنا عن المواقف الانتهازية سواء لقيادة الحزب الشيوعي في هذا المجال، أو غيره من الأحزاب التي تحتفظ بسلاح التكفير مستترا لتستخدمه ضد خصومها في الوقت المناسب.

جذور منهج التكفير في السودان:

إن انتشار منهج التكفير في المجتمع السوداني والجرائم العدة التي تمت تحته، إنما هو الثمرة المرة لإدخال الدين في السياسة، ولممارسة التجارة بالدين والهوس الديني والدجل الطائفي الذي طالما حذر منه المتنورون من أبناء وبنات بلادنا. إن الأحزاب الطائفية وتنظيم الأخوان المسلمون والوهابيون إنما يتحملون المسؤولية الأساسية في قيام هذا النبت الضار، ولا يغير من هذا انتشار التكفير كظاهرة عالمية، إذ أن أولى محاولات التكفير قد بدأت في السودان في الخمسينات ببيان وزعته القوى الرجعية في المساجد وغيرها ودسته باسم الشيوعيين في عام 1954، يهاجم الدين الإسلامي، وينادى بحياة الشيوعية، وكان الغرض منه الفتنة السياسية وهزيمة الشيوعيين بتحريض البسطاء عليهم دينيا. وان كان كل ذلك قد تم في صورة مؤامرة ولم يجد القائمون عليه شجاعة أن يمارسوه تحت اسمهم، الا انه كان يحمل بذرة تجارة الدين القادمة.

ثم تحالفت القوى الطائفية والإخوان المسلمين في الستينات لحل الحزب الشيوعي تحت ستار التكفير، بل وشنت الهجومات المسلحة على داره، والتي دفع ثمنها البسطاء من أهلنا الأنصار. ووافقت نفس تلك القوى على مهزلة محكمة الردة للأستاذ محمود محمد طه في 1968، وعملت على تقنين كل ذلك بمؤامرة الدستور الإسلامي. أن تنظيم القاعدة اليوم إنما يغترف من ذلك المستنقع الذي ولغت فيه تلك الأحزاب والقيادات منذ فجر الاستقلال وحتى اليوم.

إن الانتصار الأكبر لهذا المنهج المدمر قد كان في اغتيال شهيد الفكر الأستاذ محمود محمد طه في يناير 1985 بتهمة الكفر والردة، وهي تهم لم يكن يحتوي عليها القانون الجنائي آنذاك. إن الأستاذ محمود إذ فدى الشعب السوداني بدمه، فان قيادات تلك الأحزاب – بما فيها قيادة الحزب الشيوعي نفسه- قد كانت سلبية تماما إن لم تكن متواطئة على قتله، ذلك أن الرجل كان خصما عنيدا للتجارة بالدين وللطائفية وللشمولية الشيوعية على حد سواء.

إلا إن نظام الإنقاذ قد جعل من التكفير ممارسة منهجية، وادخله في القانون السوداني باستحداث مادة الردة في القانون الجنائي لعام 1991، وهي مادة استحدثت أساسا لقهر المعارضين. وكلنا نعلم إن التعذيب البشع الذي تم في بيوت الأشباح قد تم تحت الغطاء الأيدلوجي أن المعارضين وخصوصا الشيوعيين واليساريين إنما هم كفرة يحل تعذيبهم، وقد قال رئيس الجهاز من بعد نافع على نافع انه كان يريد التقرب الى الله بممارساته تلك! ولا يزال حسن الترابي يوزع اتهامات التكفير معلنة ومضمرة في كتبه على غيره من الأحزاب، والتي يرغب أن يقودها في مستقبل الأيام للذبح كالشياه، بعد أن يقضي منها وطره في تحالفاته الانتهازية من اجل الرجوع للسلطة.

إن كل من يستنجد بأهل الإنقاذ لإيقاف موجة التكفير إنما يعاقر الوهم وسيحصد العدم. فالإنقاذ هي أم منهج التكفير الرؤوم، وكل التنظيمات المتطرفة والإرهابية إنما هي فلذات كبدها، ترمي بها المعارضين

وتحاول أن ترهب بها العالم. وكلنا نذكر تصريحات رأس النظام انه سيفتح دارفور للقاعدة في حالة التدخل الدولي. أن من يلجأ للإنقاذ للجم الحيات التي رعتها في حجرها أنما يكون كالمستجير من الرمضاء بالنار.

إن العمل السافر لتنظيم القاعدة في السودان ونشاطه التحريضي – المسمى بالدعوي – وانخراطه في السياسة حاليا، ما كان له أن يتم بهذا الشكل المعلن لولا انه يحظى بدعم من قوى متنفذة في النظام، ولولا انه يغترف من تراث التكفير البغيض الذي تركته كل القوى الطائفية والاسلاموية وفي قلبها الإخوان المسلمين على اختلاف تياراتهم والوهابيون على اختلاف تنظيماتهم ومن سار على نهجهم دون رشد ولا إحسان الى يومنا هذا.

المعركة فكرية في المقام الأول:

أن المعركة مع تيارات التكفير لا يجب أذن أن تستند على جهاز الدولة الإنقاذي الذي رعي هذا المنهج التكفيري بالذات، والذي يتعايش معه ويتعيش عليه. كما أن المعركة لا يمكن إن تقتصر على مجرد الشجب السياسي، أو تصوير الأمر وكأنه مكايدة سياسية لا غير، وتجاهل إن قوى التكفير تكسب قلوب وعقول الشباب الغر في المقام الأول، قبل إن تدفع بهم للمحرقة كإرهابيين وانتحاريين.

إن القوى الديمقراطية والليبرالية في السودان قد تراجعت بشدة أمام تيارات التكفير، وقبلها إمام كل تيارات الإسلام السياسي، وقدمت تنازلات لا تغتفر في هذا المجال، ولم تعد عدتها أو تبذل جهدها لهزيمة هذه القوى فكريا واجتماعيا، وتقديم البديل الديمقراطي والعلماني الآسر الذي يمكن أن يكسب قلوب الشباب، ولا تزال هذه المعركة تحتاج إلى الخوض والى كسبها.

إن بعضا من هذا التراجع تتحمل مسؤوليته قوى اليسار في المقام الأول. وفي قلبها الحزب الشيوعي السوداني. إن هذه القوى بتبنيها وإصرارها على تعاطي أيدلوجيات شمولية مغلقة عفي عليها الدهر ورفضتها الشعوب، فإنها لا تستطيع أن تخوض حوارا فكريا قويا تجاه هذه التيارات التكفيرية، كما لا تستطيع ان تقدم بضاعة فكرية مقنعة للشباب. لا غرو الآن أن هذه القوى ترفض اليوم فتح أي نقاش فكري معها، حول تناقضاتها المتعددة، وتبتز الناس بضرورة التضامن المطلق معها، على علاتها الكثيرة. كما أنها فشلت تماما في مصارعة التكفيريين فكريا، وليس غريبا أن من حلل ودحض وكشف بؤس البيان التكفيري وانه مسروق ليس من عضوية الحزب الشيوعي، وان الشيوعيين في ردودهم قد اكتفوا بنفي تهمة الإلحاد عنهم، والتي لم ينفعهم أن قالها زعيمهم من قبل، انه " ليس هناك ملحد واحد في الحزب الشيوعي". فوفقا للإرهابيين فان الشيوعي كافر " وان صام أو صلى".

إن الاستهزاء بالحوار الفكري وقصر الأمر على انه مكايدة سياسية، والتهرب من نقاش القضايا الفكرية المتعلقة بالنظريات والمناهج والمفاهيم، إنما تشكل هروبا من ساحة المعركة الرئيسية، وهي الساحة الفكرية. كما أنها تعكس حجم الإفلاس الفكري وضيق الأفق السياسي للأحزاب اليسارية وفي قلبها الحزب الشيوعي، والذي يعجز عن معالجة أزماته وتناقضاته ويريد تحميل مسؤولياتها لشعب السودان، ويريد منا الاستمرار في النهج الانصرافي الذي أدى بوصول الاسلامويين إلى السلطة، وانتشار التكفيريين والإرهابيين في بلادنا انتشار الفطر بعد المطر.

كما إن التراجع عن دعوة العلمانية وفصل الدين عن الدولة، والانتهازية الفائقة التي تمارسها الأحزاب التي يصنفها الناس كديمقراطية أو علمانية وتراجعها حتى عن استخدام تعبير العلمانية، وعدم مناهضة البرامج والرؤى الثيوقراطية، واقتصارها على الموقف السلبي والدفاعي لنفي الإلحاد عن نفسها، بل وتبني بعض ملامح الخطاب الاسلاموي والتكفيري ذاته، إنما يوضح حجم الانهيار في هذه الجبهة، والمهام الثقال التي تنتظرنا فيها.

إن الحزب الديمقراطي الليبرالي الموحد يعد صادقا، بأن يولي قضية النضال الفكري ضد المناهج التكفيرية والإرهابية مكانا متقدما في نشاطاته، وأن يعمل على نشر الفكر المتنور والعلمي، وان يرفع راية العلمانية السياسية والاجتماعية عالية، وألا يالؤا في ذلك جهدا حتى تحقيق النصر الكامل على كل قوى الرجعية ولظلام، وبناء السودان الديمقراطي العلماني الموحد.

شمولية الشيوعية وأزمة الماركسية والموقف من الحزب الشيوعي:

لقد فتح بيان تنظيم القاعدة في السودان الباب واسعا لمناقشة الشيوعيين السودانيين في تناقضاتهم الفكرية والسياسية، وفي تقلباتهم وانتهازيتهم السياسية، التي دفع ثمنها السودان غاليا، ويمكن أن يدفع ثمنا اغلي إذ إن معاداة الشيوعية ستكون هي الذخيرة التي سيتسلح بها الإرهابيون في حربهم على شعب السودان، والذريعة التي سيصفوا بها الصفوف ويجيشوا بها الجيوش.

إن الماركسية بلا شك هي فلسفة الحادية مادية، إذ تقوم على مبدأ أساسي هو أولوية المادة على الوعي، وتعتبر كل الوجود والوعي الإنساني حالة من حالات المادة. وهي مبنية على كامل الفلسفة المادية السابقة لها من ابيقور وحتى فيورباخ، وان كانت تعتبر نفسها متفوقة عليها وحازمة ومتماسكة في ماديتها. إن الاقتباسات البائسة التي أتى بها بيان تنظيم القاعدة عن علاقة الشيوعية بالدين هي في اغلبها كاذبة أو منزوعة من سياقها أو غير ذات صلة. ولكن من المؤكد ومن المعروف إن الماركسية فلسفة الحادية وإنها في كل مكان حكمت فيه الأحزاب الشيوعية فقد حاربت الدين والتدين من منطلق أيدلوجي وانتهكت حقوق الناس في هذا الجانب.

إن الشيوعيون عندما ينكرون الحاد الماركسية فهم يمارسون التزوير الفكري والتاريخي، وعندما يعلنون عدم إلحادهم في نفس الوقت الذي يتبنون فيه الماركسية كمنهج فإنما يمارسون التناقض. أما عندما يقول محمد إبراهيم نقد انه " ليس هناك ملحد واحد في الحزب الشيوعي " فهو إنما يمارس الكذب الصراح. إن قضية عقيدة عضو أي حزب يجب أن تصبح قضية شخصية تخضع لضمير المرء نفسه، ولكن هذا لا يمكن أن يتم حينما يتبنى الشيوعيون الماركسية بكل شموليتها العقائدية كمنهج لهم يحكم حزبهم وعضويتهم ويمكن أن يحكمنا – رغم انفنا- إذا قُدر لهم الوصول للسلطة في بلادنا.

إننا نحترم حق كل إنسان في الاعتقاد أو عدم الاعتقاد، وذلك لأن هذا يندرج في حرية الضمير وهي إحدى حقوق الإنسان الطبيعية. ولو أعلن أيا من الشيوعيين أو غيره إلحادهم وتعرض للاضطهاد لهذا السبب لوجد كامل التضامن معه من طرفنا. ولكننا نرفض تبني الماركسية وإخفاء طابعها الإلحادي إلى حين كما يفعل الشيوعيون. جهلا او مكرا. ذلك أن الشيوعيون لو ظفروا بالسلطة فسوف يمارسون إرهابهم القديم وسيعتدون على حقوق المتدينين كما فعلوا في كل البلاد التي وقعت تحت حكمهم وكما يفعلون اليوم في كوبا وفيتنام والصين. إن رفضنا للماركسية لا ينبع من أنها ملحدة فهذا شأنها، ولكن من جهة أنها تجعل من الإلحاد عقيدة تفرضها بالقوة في حالة انتصارها، وفي هذه الحالة فهي لا تختلف البتة عن منهج التكفيريين والشموليين العاملين باسم الدين.

كما أن رفضنا لشمولية الماركسية والشيوعية يمتد لقمعها للديمقراطية والحقوق الطبيعية للبشر. إن الشيوعية في النظرية تعتبر نظاما شموليا مغلقا لا يعترف بالآخر ويعمل لإنشاء ديكتاتورية البروليتاريا تحت نظام الحزب الطليعي. وفي الممارسة فقد كانت جحيما للبشر وسجنا كبيرا للشعوب ومسلخة ضخمة قتل تحتها الملايين. إن الشيوعية قد وصلت للسلطة دائما بالقوة والعنف والتآمر. أن شعب السودان لا يستحق أن تحكمه مثل هذه الشمولية الكاسحة ولا أن يركبه حزب لا يقطع مع هذا التاريخ الشمولي الإجرامي البغيض. أن انتهازية الشيوعيين وزعمهم أنهم يتعاملون مع الماركسية نقديا يكذبه احتفاظهم باسمهم الشيوعي وتبنيهم للماركسية كمنهج وتمجيدهم لا يزالون للشيوعية العالمية وعدم قطعهم مع تاريخها الدموي ولا تاريخهم الانقلابي الخاص.

لقد دعونا الحزب الشيوعي مرارا وتكرارا إلى نقض ها التاريخ الدموي والى التخلص من هذه الأيدلوجية الشمولية، حرصا عليه وعلى عدم إهدار نضالات عضويته وحرصا على شعب السودان في المقام الأول. ولكنه فضل طريق الانتهازية والاستهبال السياسي والمكابرة بالإثم. اليوم وتحت تأثير الإرهاب فأن قادة الشيوعيين يمكن أن يخضعوا ويغيروا اسم حزبهم وأيدلوجيتهم. ولكنهم سيفعلون ذلك لا عن اقتناع وإنما تقيةً ونفاقاً. وسيكون هذا انتصارا للإرهابيين من جهة، واستمرارا للشمولية الشيوعية المستترة في صفوفهم من جهة أخرى. إننا لا يمكن أن نقبل هذا السيناريو البغيض ونحمل مسؤولية

الوضع الحالي كاملة لقيادة الحزب الشيوعي التي نطالبها بتحمل مسؤوليتها التاريخية والاستقالة مفسحة المجال لشباب غير مثقل بإسقاطاتها لكيما يجترح آفاق التغيير المنشود.

في هذا الصدد نعلن أننا لن تكون طرفا في أي جبهة للاستنارة يكون عضوا فيها الحزب الشيوعي بقيادته الحالية الانتهازية، ناهيك عن أن يقودها كما ترتفع بعض الأصوات. إن الشيوعية في نظرنا لا علاقة لها بالاستنارة وإنما هي نظرية ظلامية من نوع آخر. إننا سنعمل مع كل قوى الاستنارة الحقيقية وكذلك مع التقدميين والإصلاحيين والديمقراطيين من الشيوعيين لمواجهة نهج وتنظيمات التكفيريين. ولكننا لسنا على استعداد إطلاقا لجعل قضية النضال من اجل العلمانية وضد التكفيريين مطية للانتهازيين من قيادة الحزب الشيوعي لتحقيق كسب سياسي عاجل أو الحصول على دعم مجاني لقيادتهم الأبدية والشمولية.

الصادق المهدي مع تقنين التكفير:

في البيان الذي أصدره الصادق المهدي بمناسبة هذا الحدث، دعا الصادق المهدي إلى تقنين التكفير، أي أن يتم وفق محاكم وبناءا على اتهامات محددة، وقال تحديدا: ((هذا الموضوع ينبغي تداركه بسرعة، وتجريم التكفير والتخوين سداح مداح الذي نعانى منه الآن على أن يكون القرار في هذه الأمور لمحاكم مؤهلة وعبر اتهامات محددة)). - صحيفة أجراس الحرية 2009/9/1

أن هذا الموقف للصادق المهدي الذي يرى أن تخضع قضايا الضمير وحرية العقيدة لسلطة المحاكم، ويرى إن تقدم منها الاتهامات لمحاسبة الناس على أفكارهم وعقيدتهم، إنما هو استمرار لموقفه القديم الذي جعله يساهم في حل الشيوعي في الستينات تحت تهمة التكفير. والذي جعله يرفض قرار المحكمة الدستورية في هذا الصدد، والذي جعله يقول لصحيفة اتحاد جامعة الخرطوم التي كان يسيطر عليها الإخوان المسلمين في الثمانينات إن حل الحزب الشيوعي يمكن أن يتكرر.

إن التكفير لا يرجع للصادق المهدي نفسه فحسب. فقبل قرن وربع كتب جده الأكبر الإمام محمد احمد "المهدي" إن " من شك في مهديته فقد كفر". ولقد كان تاريخ حزب الأمة بقيادة الطائفيين في اغلبه مرتبطا بتكفير الخصوم واستخدام التحريض الديني لممارسة العمل السياسي. ولا يزال الكثيرون يذكرون كيف دفع الصادق وأسرته بأهلنا الأنصار في معارك دامية مختلفة بعضها انتحارية بدعوى الدفاع عن الدين تجاه الكفرة الملحدين، وما كانت إلا معارك للكسب السياسي وبناء مجد الأسرة والقائد الطائفي.

إن موقف الصادق المهدي الحالي، وقبلها موقفه الهزيل وغير الواضح من جرائم مثل اغتيال الشهيد محمود محمد طه والشهيد محمد طه محمد احمد وغيرها، إنما توضح إن الصادق المهدي يظل احتياطيا استراتيجيا لقوى التكفير في السودان. وانه مستعد لإشهار سلاح التكفير في أي لحظة يشعر فيها أن الأمر

مناسب له أو إن مواقعه في خطر. في الحقيقة يتأكد لنا بموقف الصادق المهدي الحالي الرابط الخفي الذي يجمع بين قوى التكفير القديمة والجديدة، وأنها في المحصلة تقف في معسكر واحد – وان اختلفت الأدوات – في مقابل قوى الاستنارة والتغيير وعموم أهل السودان.

هجوم التكفيريين على الديمقراطيين والليبراليين:

تعرض التكفيريون بمنهجهم الأخرق لقضايا الديمقراطية والليبرالية، كما شمل تكفيرهم الليبراليون والديمقراطيون في السودان، حيث ورد عنهم في الصحف أن جماعتهم تصنف ((على أنها جماعة تكفيرية، تعمل في مواجهة أنصار الديمقراطية لليبرالية والشيوعيين والاشتراكيين)). وقال أمينهم العام علاء الدين الزاكي: ((وقال إن الحزب الشيوعي السوداني نهجه يصادم ويطعن في الشريعة الإسلامية، كما أن الديمقراطيين الليبراليين يقولون إن الحكم للشعب وليس لله، كما أنهم لا يؤمنون بالغيبيات، وأضاف "لذلك نحن ضدهم".)) – الشرق الأوسط 2009/8/24.

إن الخلط بين الشيوعيين والديمقراطيين الليبراليين لا يدل إلا على جهل عظيم لهذا الأمين العام التكفيري. كما إن تكفير الديمقراطية والديمقراطيين على أساس أنهم يدعون لحكم الشعب وليس لحاكمية الله إنما هو لغو وتخليط تجاوزه الزمن ولم يبق إلا في العقول المتحجرة الخارجة من كهوف التاريخ. فالديمقراطية الليبرالية أصبحت خيارا لكل الشعوب الحرة المتنورة، ومبدأ الحاكمية "الإلهي" المزعوم قد افتضح منذ أن كان يحكم به بابوات الكنيسة وامبراطوريي اوروبا في القرون الوسطى وحتى تفسخه وظهوره كغطاء رقيق للشمولية الفظة والحكم الفردي المطلق والجهالة الكاملة كما تجلي في ولاية الفقيه وفي حكم الجهلة والظلمة من أهل طالبان وغير طالبان.

إننا كجزء من الديمقراطيين الليبراليين السودانيين نقول إننا مع حكم المواطنين لا حكم الطغاة، ولو كان مستترا باسم الدين أو اسم الطبقة. وأننا نطرح برنامجنا للناس وهم من يحكمون عليه، وان مرجعيتنا هم المواطنين لا مجموعة من الجهلة والإرهابيين تريد إن تمارس التسلط باسم الله والدين. ولو كنا نخضع لهؤلاء لخضعنا لإخوانهم الحاكمين حاليا، والذين بعد عشرين عاما من حكمهم رضوا من الغنيمة بالإفلاس الأخلاقي التام والخسران الفكري المبين.

ونقول إننا لسنا مثل الشيوعيين ولا نقبل الابتزاز ولا التنقيب في ضمائرنا، ففينا من يؤمن بالغيبيات ومن لا يؤمن بها، وهذا خيار حر للإنسان ولا نتدخل فيه وقد اقره الدين نفسه، كما أقرته الفطرة السليمة وكل تراث البشرية وهي تخرج من حياة الغاب لحياة العمران والتعايش الاجتماعي حيث لكل دينه ومذهبه وحقه في الاختيار. ونحن لا نفتش في قلوب وضمائر الناس ونرفض أن يفتش أحد في قلوبنا وضمائرنا. ونحذر التكفيريين للمرة الأخيرة أن من يلعب بالنار يحترق بها، ومن يقاتل بالسيف

يموت بحده، وان أي يد لهم سترتفع لتحويل أفكارهم البغيضة إلى فعل ستجد الرد الحاسم عليها من قبل أهل السودان وقواه الديمقراطية.

حرية الاعتقاد واللاعتقاد في أطروحات الديمقراطيين الليبراليين:

إننا حرصا على الشفافية وردا على أطروحات الإرهابيين وإبرازا لموقف حزبنا وتمسكه بالقيم الكلية لحقوق الإنسان والمواطن، نعلن أننا نقف مع ضمان حرية الاعتقاد واللا اعتقاد كحقوق طبيعية للبشر ولأهل السودان. ذلك أننا نرى إن ((حرية اللا إعتقاد والتبشير به تعادل حرية الإيمان والدعوة له، كلتا الحريتان متساويتان في المكانة متعادلتان في الثقل في ميزان حقوق الإنسان. الإيمان واللا إعتقاد كلاهما خيار ومذهب في الحياة، وليس في مقدور أيّ منهما القضاء على الآخر، كلاهما باق على ظهر الحياة لأنه يعتاش ويتطفل على "الغذاء" الذي تقدمه له مائدة الآخر: ليس أمامهما حل للنزاع الأبدّي غير التعايش السلمي واقتسام "فضاء الضمائر")). كما كتب بحق الأستاذ عثمان محمد صالح.

كما إننا ندعو لدولة علمانية على النمط الليبرالي، وهي دولة لا تقوم على أساس الدين، بل على أساس المواطنة وفصل الفضائيين الديني والسياسي رمن بعضهما البعض. وفي نفس الوقت ليست هي دولة الحادية، أي دولة تفرض عقيدة رسمية لها كما في النموذج الشيوعي. كل من النموذجين الثيوقراطي والشيوعي مرفوضان بالنسبة لنا، لأنهما يتعارضان مع حرية الضمير وحرية الفرد في اختيار ما يعتنقه. هذه الدولة هي دولة محايدة دينياً تعنى بتنظيم شؤون مواطنيها الدنيوية وفي حدود التفويض الممنوح لها ديمقراطيا وتساوي بين المواطنين ولا تتدخل في عقيدتهم وعلاقتهم بالغيب أن كانت إيمانية أو رفضية. إننا نرى إن هذه الدولة ستكون الأقرب لمواطنيها، من أطروحات الإخوة الأعداء، الثيوقراطيين والشيوعيين. كما نرى أنها الأضمن لحرياتهم بما فيها الحريات الدينية والحريات الفلسفية والحريات العلمية. إن هذه الدول لا تتدخل لتدعم رأيا فلسفيا أو دينيا أو علميا ضد آخر، وإنما تتيح حرية الضمير والتفكير والبحث والتعبير للجميع، و ((لا تقمع التنافس بين الأديان المختلفة وبين الإيديولوجيات المتصارعة، بل تقتصّر مهمتها على المحافظة على الطابع السلمي للتنافس والصراع)).

إن هذا الموقف يدفعنا إذن للتضامن مع فرادى الشيوعيين وأسرهم وأبنائهم وبناتهم تجاه أي محاولات للإرهاب تجاههم، وتجاه إساءتهم، باعتبارهم مواطنين لهم حقوقهم الإنسانية والدستورية. كما نعلن التزامنا هنا بدعم حق كل إنسان في الاعتقاد أو اللا اعتقاد، باعتبارها من القيم الأساسية لحزبنا والتي لا نقبل التراجع عنها تحت تأثير الإرهاب ولا نساوم فيها من اجل مكسب عابر.

حرية الاعتقاد وحرية الإلحاد

الحملة الشعواء التي تعرض لها الزميل هشام آدم، والتي وصلت إلى درجة التهديد بمحاكمته ومحاولة قطع رزقه وربما عنقه، تستدع أن نفتح الحوار حول واحدة من أهم القضايا العقدية التي تواجه مجتمعات العالم الثالث ذات الأغلبية المسلمة، وهي قضية حرية الضمير بما تشمله من حرية الاعتقاد وحرية الإلحاد.

ولقد أصبح من الواضح ومما يفقأ عين إي شمولي، إن بالسودان ووسط السودانيين بالخارج عددا متزايدا من الملحدين، ممن لا يؤمنون بأي رب ولهم نظرتهم المختلفة عن النظرة الدينية لأصل الكون وعلاقات الإنسان بالوجود. ولن يغير من هذا الأمر أن ينكره محمد إبراهيم نقد في حزبه، حين يقول "انه لا يوجد ملحد واحد في الحزب الشيوعي"، فحركة الإلحاد وسط السودانيين قد تجاوزت الحدود الحزبية فلم تعد تقتصر فقط على الشيوعيين، بل ربما أصبح الشيوعيين من ألد أعدائها، وذلك بما مسخوا فيه من الاندماج في الخطاب الديني الشمولي، والخطاب التقليدي الرجعي، والذي يجعلهم يتشدقون بحقوق الإنسان ويرفضون واحدا من أهم تلك الحقوق: حرية الضمير.

الالحاد في مجتمعات المسلمين:

والإلحاد في تاريخ المجتمعات التي تقطنها غالبية من المسلمين قديم قدم الدين، ففي الجزيرة العربية وقبل الإسلام كان هناك ملحدون يصفهم القرآن بأنهم دهريون ((وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلاّ حَيَاتُنَا الدّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلاّ الدّهْرُ)) ، ثم بعد بزوغ الإسلام وتطور الفلسفة ظهر صف طويل من الملاحدة والزنادقة والمتشككين، وربما كان الآخيرون ملحدون لم يستطيعوا أن يعبروا صراحة عن إلحادهم، ومن بين الملحدين المعلنين كان حينها ابن الرواندي ومحمد بن زكريا الرازي، ومن الزنادقة بشار ابن برد وابن المقفع ، ومن المتشككين أبو العلاء المعري، وقد وُصِف آخرون من بينهم التوحيدي بالشك والإلحاد ، وعموما فقد افتتح النقاش حول الأمر الدكتور عبد الرحمن بدوي في كتابه المهم : من تاريخ الإلحاد في الإسلام

أما في العصر الحديث فقد كان هناك ملحدون ومتشككون كثر في العالم المسمى بالإسلامي، من بينهم عبد الله القصيمي والذي كان شيخا وهابيا قبل أن ينقلب على الدين ويصبح من أصحاب المذهب التحرري الشكّي، ومن بينهم صادق جلال العظم صاحب كتاب "نقد الفكر الديني" ، ومن بينهم صف طويل من الماركسيين العرب والوجوديين والوضعيين والتطوريين والتحرريين بدءا من شبلي شميل

وانتهاء بحسين مروة - الشيخ الشيعي الذي انتقل إلى الشيوعية وألف " كتاب النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية" وغيره .

الالحاد العلمي اليوم:

إلا إن الجيل الجديد من الملحدين العرب - والسودانيين - يبدون متحررين تماما من إي جوانح أيدلوجية او سياسية تفرض عليهم الإلحاد - مثل الماركسية أو الوضعية أو الوجودية المادية - ، بل والكثير منهم معادون للماركسية وماديتها الفجة من جهة وتراجعها لمواقع رجعية وتقليدية من الجهة الأخرى، وإنما يبنون إلحادهم على أسس علمية من عالمي الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا . وتحتل نظريات داروين التطورية ومنجزات الفيزياء الحديثة مكان الصدر في دفوعاتهم، وللملحدين السودانيين الشباب دور مقدر في التنظير لحركة الإلحاد العربي، وان لم تكن للملحدين العرب المعاصرين حتى الآن إصدارات ضخمة كنظرائهم الهنود الذين أقاموا المركز الإلحادي أو رفاقهم الأمريكان أو الأوروبيين ذوي التاريخ الأقدم والأكثر تنظيما. ويعتمد الإلحاد العلمي اليوم (في مقابل الإلحاد الفلسفي القديم) على كتابات تبسيطية تشرحه مثل كتابات د. ريشارد دوكنز ومن بينها كتابه الأم"وهم الإله".

الالحاد والاعتقاد وجهان لعملة واحدة:

وفي الحقيقة يشكل الإلحاد على المستوى الفلسفي الوجه الآخر للإيمان أو الاعتقاد، فهما يبحثان في نفس القضايا: قضايا أصل الإنسان واصل الكون والوجود وعلاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان بالكون، وكل منهما يحاول الإجابة على هذه الأسئلة الفلسفية بطريقته. وما يجمع الملحدين والمؤمنين كثير رغم اختلافهما في وجود الإله، فالإلحاد أيضا يعتمد على دوغمائيات علمية تشبه الدوغمائيات الدينية لا تفسر الكثير - مثل قانون بقاء المادة ونظرية الانفجار الكبير وأزلية الكون، وهي ما تشابه نظرية أزلية الرب الدينية. وان كان المنطق الإلحادي فيما عدا قضية أصل الكون يظل أكثر تماسكا من المنطق الديني وأكثر قدرة على تفسير الظواهر العملية والاجتماعية من المنطق الديني الذي يعتمد على كتب مقدسة كتبت في زمن طفولة البشرية ويشوبها الكثير من التناقض بل والتضاد مع حقائق اليوم.

أما على المستوى الوجودي والنفسي، فحق الإلحاد عندي مقدس كحق الاعتقاد، إذ هو يتعلق بأهم حقوق الإنسان طراً، وهي حرية الضمير. لم استغرب بتاتا وأنا أرى الشيوعيون السودانيون يصطفون مع إخوانهم السلفيين ويسخرون من ويهاجمون الملحدين السودانيين باعتبار إنهم يبحثون عن الشهرة وان هذه ليست قضيتنا اليوم وإنما قضيتنا هي الديمقراطية وغيره من الكلام المتناقض والرجعي والمنافق في بعض الأحيان، ذلك إن الكثير من الشيوعيين ملحدون ساذجون، ولكن أصلا المنهج الشيوعي لا

يعترف بحرية الضمير، وفي البلاد التي حكموها أذاقوا الشعوب الويل باسم الإلحاد ورفضا لحق الناس في الاعتقاد، وليس غريبا اليوم أن ينقضوا على خصومهم السياسيين باسم الدين أو الأخلاق أو العرف كما حاول بعضهم هنا مع شخصي الضعيف.

الموقف الليبرالي من حرية الضمير وحق الإلحاد:

لقد كان صديقي العزيز والأديب والمفكر عثمان محمد صالح قد كتب مقالا متميزا تحت عنوان "حول حرية" اللا إعتقاد" وحقوق الإنسان و نموذج الدولة العلمانية من النمط الليبرالي في السودان" ، ناقش فيه إن حرية اللا إعتقاد هي المرادف الموضوعي لحرية الاعتقاد، إذ كلاهما وجهان لنفس العملة الواحدة، وهي حرية الضمير ، إلا أن أخونا عثمان قد اسمي مطلبه بحرية اللا اعتقاد، وأنا اترك هذا اللطف اللغوي واسميها حرية الإلحاد.

إننا إذ ندعو لحرية التدين والتعبد والتبشير بالدين، فيجب بنفس القدر إن نسمح بحرية عدم التدين وعدم التعبد والتبشير بالإلحاد أو باديان أخرى. أن غياب هذا المطلب هو واحد من كعوب أخيل الديمقراطية السودانية العرجاء، فمن باب التعصب الديني وعدم المساواة الضميرية يمكن أن تدخل كل شرور الشمولية الأخرى وعدم تساوي المواطنين. إن مبدأ المواطنة هو الذي يجب أن يحكم لا مبدأ العقيدة، فالدين لمعتنقيه والوطن للجميع، وهذا الشعار يجب أن يتحول إلى واقع معاش.

بالنسبة لليبراليين فإن حرية الضمير – بعد حق الحياة – هي من الحريات المقدسة، والليبرالية محايدة تجاه الدين وتجاه الإلحاد كليهما، ولكنها تقاتل بشدة لاحترام الحقين: حق الاعتقاد وحق الإلحاد . ففي الدول الشيوعية والتي تتخذ الإلحاد مذهبا للدولة يقاتل الليبراليون من اجل حرية الاعتقاد والتعبد للمؤمنين، وفي الدول الثيوقراطية يقاتل الليبراليون من اجل حرية الاعتقاد الآخر وحرية الإلحاد نفسه، إذ إن الأمر خاضع لضمير الفرد ولا ينبغي إن يخضع لقانون الدولة، والدولة يجب أن تكون محايدة تماما. الحزب السياسي نفسه يجب أن يكون محايدا تجاه هذه القضية، لذلك يمكن أن تجد وسط الليبراليين من هم مؤمنين مخلصين ومن هم ملحدين معلنين، ويحترم الحزب الجميع طالما إن ما يجمعهم هو الالتزام السياسي لا العقيدة الدينية.

لماذا لا أنكر الإلحاد:

لقد سألني الكثيرون لماذا أعلن عن نفسي أني ملحد بمناسبة وبدون مناسبة، وأنا قيادي في حزب سياسي يمكن أن يخسر بهذا الإعلان في مجتمع متدين؟؟ قلت لهم إني لا أعلن عن الأمر بدون مناسبة،

وإنما دائما بمناسبة. واني إذا أنكرت الحادي حين سؤالي عن معتقدي سأكون منافقا لا غير، وهذا فيه عدم احترام لنفسي ولمحاوري وللناس جميعا.
قلت لهم أيضا إني مع استمرار الحادي منذ نعومة أظفاري إلا إني تحركت من مناطق الإلحاد المناضل – الذي يريد نشر الإلحاد في العالم – لمواقع الإلحاد المتروحن الشخصي (الإلحاد كقناعة شخصية مختلطة بقناعات روحية وكونية أخرى)، واني احترم عقائد الناس وحقهم في الايمان او عدمه باعتباره قضية شخصية وتتعلق بالضمير وعلاقة الانسان بالغيب، وأنه في أوروبا حيث لا يسأل الإنسان عن معتقده لا أبادر بإعلان الحادي. ولكن في السودان وكلما طُرح سؤال الدين، وكان المتدينون سباقون في إعلان دينهم، فمن حقي إعلان الحادي، من باب حفظ حقي في حرية الضمير. كما إن هذا الإعلان فيه تنوير لبعض الناس أن هناك من لا يؤمنون مثلهم، ولكنهم يحترمونهم ويحترمون عقائدهم، وان التعامل بالمثل هو الأجدى، وان حرية الضمير وحرية التدين هما شروط للتجمع الإنساني، لا ينبغي أن تحده حواجز، ولا يمنع الناس من الآلف والمحبة والعمل المشترك لما فيه خيرهم أجمعين.

2010-4-23

مذكرة تفاهم

بين حزب الوسط الاسلامي والحزب الديمقراطي الليبرالي

(حول ضرورة المصالحة التاريخية في السودان)

ايمانا بان السودان وطن لكل السودانيين، وادراكا لحجم الازمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها بلادنا، ورغبة في النضال من اجل وطن يسع كل مواطنيه غض النظر عن الدين والعرق والجنس على قاعدة حقوق المواطنة المتساوية والحرية والديمقراطية والعدالة،
وبعد تحليل التاريخ السياسي المعاصر للسودان والتوصل الى ان غياب الحوار بين مكونات الوطن المختلفة قد ادى لأن تتحول بلادنا لساحة معارك وحروب دامية، حيث أصبح السوداني يقتل اخيه السوداني باسم الأيدلوجية والدين والثورة، وحيث اهدرت موارد بشرية ومادية لا تعوض،

واملا في تحقيق مصالحات تاريخية بين كافة مكونات الوطن السوداني، من ريف وحضر، ومركز واقاليم، وعسكر ومدنيين، وحداثيين وتقليديين، واصحاب عمل وعاملين، واسلاميين معتدلين وعلمانيين، للانتقال من ضيق الفئويات والجهويات والعقائديات الى رحاب الوطن المشترك،
واخذا في الاعتبار الصراع التاريخي بين التيارين العلماني والاسلامي في السودان منذ الاربعينات، كأحد ملامح الاحتقانات والاحن بين مكونات الحياة العامة، ورغبة في خلق قواسم مشتركة حتى بين اكثر القوى التي تعادت تاريخيا في السودان، على اسس مبدئية ودستورية واخلاقية راسخة، وليس كمجرد تكتيكات سياسية مؤقتة.

فقد تداولت قيادات من الحزب الديمقراطي الليبرالي وحزب الوسط الاسلامي وتوصلت الى التوافق حول المبادئ والاسس والاهداف التالية :
*السودان بلد لكل السودانيين يتساوون فيه في الحقوق والواجبات على قاعدة المواطنة والمساواة الدستورية وامام القانون.
*حرية العقيدة والضمير يجب ان تكون مكفولة لكل السودانيين دون انتهاك لحقوق اي فرد في الاعتقاد والتعبد والتبشير ، مع ضمان حرية التفكير والتعبير والاجتهاد والبحث العلمي.

*رفض كافة توجهات التكفير واقصاء الاخر وبدلا عن ذلك فتح منافذ التفكير وقبول الاخر والتسامح الديني والفكري والسياسي.
*ضرورة صياغة دستور دائم للسودان يقوم على مبادئ المواطنة والحكم الراشد وضمان الحريات والعدالة الاجتماعية ، وان تتم صياغته بشكل رضائي لا اقصائي وبمنهج عملي لا ايدولوجي بحيث يعبر عن مختلف السودانيين بتعدد اشربتهم.
*ضرورة صياغة قوانين بديلة تنطلق من مبدأ مدنية الدولة ومصالح المواطنين والعدل والانصاف.
*الاتفاق على الديمقراطية الليبرالية كمنهج للحكم والفيدرالية كأداة لتوزيع السلطات وتثبيت مبدأ الديمقراطية القاعدية والمشاركة المجتمعية كأسس لبناء سودان المستقبل.
*ضرورة تفكيك واسقاط نظام الانقاذ القائم وقيام حكومة انتقالية تعبر عن كل السودانيين كشرط ضروري للانتقال لدولة السلام والعدالة والمساواة.

هذا وقد اتفق الحزبان على الخطوات التالية لتنزيل المبادئ اعلاه لأرض الواقع :
*التبشير بمفهوم المصالحة التاريخية وطرحه للتداول كأحد آليات حل الازمة الوطنية.
*التنسيق والتعاون في المجالات القانونية والسياسية والاعلامية وفي مجال العلاقات الخارجية الخ.
*التداول وتقديم مواقف مشتركة فيما يتعلق بنقد وتطوير القوانين القائمة وفي مجال تقديم مشاريع القوانين والوثائق الدستورية البديلة.
*المواجهة المشتركة لقوى التكفير والتطرف الناشطة في السودان والمنطقة الافريقية والعربية لما تشكله من خطر اجتماعي عظيم .
*تنظيم النشاطات الجماهيرية والورش والفعاليات المشتركة التي تؤدي لتحقيق الاهداف اعلاه ولتفعيل التنسيق والتعاون بين الحزبين.

عن الحزب الديمقراطي الليبرالي
عادل عبد العاطي - رئيس المكتب التنفيذي المكلف

عن حزب الوسط الاسلامي
د. يوسف الكودة - رئيس الحزب

22مارس 2015

ضمانات الحرية الدينية ومناهضة خطاب الكراهية في سودان المستقبل

أتابع مؤخرا موجة وسط بعض الناشطين تدعي انتسابها للإلحاد وتقوم على التعريض بالمؤمنين والاستهزاء بهم والسخرية منهم والحط من قدرهم. هذه الموجة أعتبرها رد فعل ونتيجة غير طبيعية للوضع القاتم القائم في بلادنا وسيطرة الاسلام السياسي والهوس الديني ودعاوي التكفير على الفضاء العام. واذا كان هناك من يؤمن لأسباب منطقية أو نتيجة وراثة أو يتطرف دينيا نتيجة أزمات وجهل، فهناك من يمكن أن يلحد لأسباب منطقية أو نتيجة تأثر أو يتطرف ضد الدين نتيجة أزمات وجهل .

ما يهمني هنا هو علاقة كل ذلك بالنسيج الاجتماعي السوداني ومستقبل السودان. فنحن لا نرغب بعد إطفاء الحروب ذات الجذور الاجتماعية الثقافية الحالية، أن ندخل في حروبات وصراعات دينية جديدة. وكما قلت في بعض النقاشات إني أيضا انسان له رؤيته الكلية لقضايا الوجود وفلسفتي في الحياة، ولكني كناشط سياسي ومرشح معلن لرئاسة السودان يجب أن اكون على الحياد تجاه كل العقائد والأفكار المختلفة للمواطنين السودانيين، وأن أعمل على حفظ حقوقهم كاملة، وعلى حمايتهم من كل الممارسات التي تنتقص من حرياتهم ومن كرامتهم، ومن بينها الممارسات التي تحاول أن تنتقص من حرية الدين والعقيدة أو تحط بكرامة الانسان بسببها .

ولقد كتبت في نقاش دائر الآن حول ضمانات الحريات الدينية ومنع خطاب الكراهية في سودان المستقبل أن موقفي تجاه حريات الدين والعقيدة بما فيها حق الإعتقاد واللا إعتقاد موقف ثابت لا يتزعزع، وقد كانت لي وقفات معلنة في ذلك حيث وقفت سابقا مع حق السيدة مريم عيسى فسي تغيير دينها كما وقفت ضد تكفير الشيوعيين واخيرا وقفت ودافعت عن حق السيد محمد صالح (البارون) الثابت في تغيير دينه وفي ان يكون لا دينيا الخ وقد عبرت عن موقفي ذلك بعد اعلاني نيتي في الترشح، وذلك حين تراجع الكثيرون من المدعين. هذا شيء ليس فيه مزايدة وهذه القضايا من قبيل المواقف المبدئية التي لا تقبل تراجعا ابدا.

كما لا يقبل التراجع ابدا الوقوف ضد اي محاولة من اي طرف او جهة لأثارة الكراهية ضد اي شخص او فئة بسبب دينه /م. إن السخرية من اتباع الاديان والتعريض بهم والتعامل معهم كدون بشر مرفوض وهو من خطاب الكراهية الذي ادى في المحصلة الى قتل ملايين الناس في روسيا الستالينية والصين اثناء الثورة الثقافية وكمبوديا وغيرها، وهذا واقع وتاريخ لا يمكن تجاهله. إن اي نشر للكراهية ضد أي

انسان على اساس معتقده او دينه او لا دينه يخالف الكرامة الانسانية ويحط منها وهو مرفوض في المواثيق الدولية وفي الدول الديمقراطية الليبرالية وفي سودان المستقبل الذي نسعى لبنائه .

والشاهد ان الحرية الدينية وعدم اضطهاد انسان بسبب دينه (أو لا دينه) مكفولة بموجب مواثيق الامم المتحدة، كما تمنع تلك المواثيق اثارة الكراهية ضد انسان او مجموعة من الناس على اساس الدين، وتمنع اضطهاد الفرد وتحقيره على هذا الاساس. ان موقف من يسخرون ويمارسون الكراهية ضد المؤمنين يماثل تماما في فاشيته وتسلطه من يسخر ويمارس الكراهية والتكفير والتحريض ضد الملحدين او اللادينيين او المخالفين لهم في العقيدة. لا يختلف هنا متطرفي داعش والاخوان المسلمين والسلفيين والتكفيريين عن ستالين وبول بوت وهتلر وغيرهم من المرضى السايكوبات .

وقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في الحرية الدينية حيث ورد بالمادة 18 منه (لكلِّ شخص حقٌّ في حرِّية الفكر والوجدان والدِّين، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرِّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبُّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.) كما رفض أي تمييز على أساس الدين كما جاء في المادة 2 منه (لكلِّ إنسان حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، .... الخ.)

1. وأكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذه الحريات وفصل فيها وذلك في المادة 18 التي تقول (1. لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة

2. لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.

3. لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

4. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة)

كما اقرت المواثيق الدولية رفض خطاب الكراهية على اسس دينية، حيث تقول المادة ال 26 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الفقرة 2 ما يلي: (يجب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزِّز التفاهمَ والتسامحَ والصداقةَ بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيِّد الأنشطةَ التي تضطلع بها الأممُ المتحدةُ لحفظ السلام.) كما تقول المادة 20 الفقرة 2 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: (تُحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف.)

هناك أيضا هناك ايضا اعلان عالمي حول القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد اجازته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1981 - تقول المادة الاولى منه:

(1. لكل إنسان الحق في حرية التفكير والوجدان والدين. ويشمل هذا الحق حرية الإيمان بدين أو بأي معتقد يختاره، وحرية إظهار دينه أو معتقده عن طريق العبادة وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، سواء بمفرده أو مع جماعة، وجهرا أو سرا.

2. لا يجوز تعريض أحد لقسر يحد من حريته في أن يكون له دين أو معتقد من اختياره.

3. لا يجوز إخضاع حرية المرء في إظهار دينه أو معتقداته إلا لما قد يفرضه القانون من حدود تكون ضرورية لحماية الأمن العام أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.)

كما تقول المادة 2 من نفس الاعلان :(1. لا يجوز تعريض أحد للتمييز من قبل أية دولة أو مؤسسة أو مجموعة أشخاص أو شخص على أساس الدين أو غيره من المعتقدات. 2. في مصطلح هذا الإعلان، تعنى عبارة "التعصب والتمييز القائمان على أساس الدين أو المعتقد" أي ميز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الدين أو المعتقد ويكون غرضه أو أثره تعطيل أو انتقاص الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على أساس من المساواة.) وكذلك تقول المادة 3 : (يشكل التمييز بين البشر على أساس الدين أو المعتقد إهانة للكرامة الإنسانية وإنكارا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن يشجب بوصفه انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي نادى بها الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان والواردة بالتفصيل في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وبوصفه عقبة في وجه قيام علاقات ودية وسلمية بين الأمم.) وتقول المادة 4 (1. تتخذ جميع الدول تدابير فعالة لمنع واستئصال أي تمييز، على أساس الدين أو المعتقد، في الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وفى التمتع بهذه الحقوق والحريات.2. تبذل جميع الدول كل ما في وسعها لسن التشريعات أو إلغائها حين يكون ذلك ضروريا للحؤول دون أي تمييز من هذا النوع، ولاتخاذ جميع التدابير الملائمة لمكافحة التعصب القائم على أساس الدين أو المعتقدات)

هذا الاعلان يلزم الدول بسن تشريعات تضمن عدم خرقه، وبقراءته مع المواد المذكورة اعلاه في ميثاق حقوق الانسان العالمي وفي العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية وغيرها سنقوم في سودان المستقبل (بعد فوزنا بالرئاسة والبرلمان) بسن التشريعات المناسبة التي تمنع منعا باتا وتعاقب بصرامة اي تحريض على شخص اخر بسبب معتقده او دينه او لا دينه او السخرية منه على هذا الاساس او اثارة الكراهية ضده .

لقد أدرجت في برنامجي الانتخابي للترشح لانتخابات 2020 الرئاسية الموجود على موقع www.sudanf.net نصوصا واضحة تؤكد على طرح علمانية الدولة وعلمانية القوانين كلها بما فيها قوانين الاحوال الشخصية. في مشروع الدستور الذي أعده ليقدم ضمن وثائقنا الكاملة لسودان المستقبل هناك تثبيت لكل قيم حرية العقيدة والتعبير، ولكن هناك ايضا منع تام لخطاب الكراهية وتحقير الانسان والعنصرية الخ. هذا المنع ينطبق على المؤمنين وعلى الملحدين وعلى اي مواطن، وسنسعى لفرض قوانين صارمة تمنع (أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف). وسيكون القضاء مسؤولا عن تنفيذ تلك القوانين وليس شخصي الضعيف .

عادل عبد العاطي

المرشح المستقل للانتخابات الرئاسية السودانية 2020

29/9/2017

لو خدعونا بالدين لن ننخدع لهم

وردت في بوست مجاور عدة تساؤلات من الأخ مبارك دليل والأخت شاهيناز علي قرشي حول اهليتي للترشح عن حملة سودان المستقبل بسبب آرائي الفلسفية ومعتقداتي الفكرية. قال الأخ مبارك دليل أنه بسبب أني شخص لا ديني فيجب أن تقدم الحملة شخصا مسلما كمرشح حتى لا نخسر برنامج سودان المستقبل الممتاز ونخاطر بإمكانية أن لا يصوت الناس له بسبب لا دينيتي، بينما تساءلت الأخت شاهيناز عن عقيدتي الدينية لأنها إنسانة واقعية ولا تريد إهدار جهدها في الحملة دون أن تعرف موقفي الديني والذي تعتبر أنه في حالة صحت معلومة الأخ دليل فإنه لا يعطيني فرصة للفوز مطلقا . وقد حاولت العودة للرد على المتسائلين في بوست الاخ تاج السر جعفر الأصلي فلم أجد تلك التعليقات، لذلك أفضل أن أرد عليها من خلال بوست منفصل أفترعه هنا.

أقول أولاً أنه من أهم مبادئ حملة سودان المستقبل الصدق في القول والشفافية في الطرح والمصداقية في الفعل. كما أقول إن لكل ناشط في الحملة ومهتم بل ولكل مواطن حق تقديم الاسئلة لي ولكل أعضاء الحملة، كما له حق الحصول على الاجابة مني ومن كل أعضاء الحملة. ذلك لأنه قد انتهى زمن القادة الطائفيين والكهنة الايدلوجيين والشموليين القدامى او الجدد الذين يختفون عن الناس من وراء حجاب ويضنون عليهم بالرد على اسئلتهم المشروعة.

لن يكون هذه ديدن الحملة فحسب وإنما حكومة سودان المستقبل بعد 2020، حيث لكل مواطن حق الحصول على المعلومة مهما ادعينا أنها حساسة وحق مسائلة المسؤولين مهما علوا وحق التعرف على كل صغيرة وكبيرة من تفاصيل القائمين بالشأن العام، وهذا التزام سياسي وأخلاقي نلتزم به ضمن سعينا لنشر قيم الشفافية والمحاسبية في حياتنا العامة اليوم وجعلها القيم الحاكمة في سودان المستقبل غدا.

وفقاً لتلك المبادئ والقيم أرد على هذه التساؤلات، وقد كان بإمكاني التهرب أن هذه قضايا شخصية بحتة وإن عقيدة المرء وافكاره هي أمر بينه وبين ضميره أو بينه وبين ربه. ولكن لأن الأسئلة كانت واضحة ومباشرة فإن الرد يجب أن يكون واضحاً ومباشرا، وخصوصاً إن هذه التساؤلات ستطرح عاجلا أو آجلاً من طرف المغرضين والأعداء، فوجب علينا أن نرد عليها عندما تأتي من الحادبين والأصدقاء.

والشاهد أني قد رددت على هذا التساؤل من قبل في كتابات وفي تسجيلات صوتية، وقلت أني ولدت في أسرة مسلمة وفي ثقافة صوفية، وإني أعتبر نفسي جزءا من المحيط الثقافي الإسلامي الأفريقي أو قل إني مسلم الثقافة أفريقيها، وأني أعتز بالإسلام الشعبي والصوفي والمسيحية السودانية وغيرها من

الاديان وكريم المعتقدات السودانية والتي كانت عونا لشعوبنا ومصدرا لغذائها الروحي وهي تسطر تاريخها منذ عهد كوش وحتى اليوم وتبني حياتها ما بين الكدح والنزح وما بين الأمل والعمل، وأني داع للعلمانية موقر للأديان كلها محترم للتدين البسيط والصادق لغمار الناس.

لكني فعلاً على المستوى العقيدي أملك توجهاتي الفكرية الخاصة والتي لا تقع في مجال الأديان التقليدية ولا تفسيراتها السلفية، وإن افكاري الفلسفية قد أتت نتيجة تأمل كبير في تاريخ الإنسان والأفكار والأديان، وهي تخصني وحدي ولا تنتقص بأي شيء من احترامي لحريات الناس عامة وحرياتهم الدينية خاصة، بل أنها تؤكد على حق الناس في التدين بكل أشكاله وباعتقاد ما يتوافق مع ضميرهم ضمن حرياتهم الدستورية المكفولة طبيعيا وفي إطار التعايش السلمي المرتقب بينهم.

والأكيد أننا لن ننخدع مرة أخرى بالدين او غير الدين مطلقا، فقد قالوا سابقا: من خدعنا بالدين انخدعنا له. وأنا أقول إنه بعد اليوم من خدعنا بالدين أو بالمال أو بالثورة أو بالإلحاد لن ننخدع له. لن ننخدع أبدا كشعوب سودانية وسنحكم عقلنا فيما يخدم مصالحنا ويحترم حقوقنا وحرياتنا.

اليوم يحكمنا حاكم يقول عن نفسه أنه مسلم وربما يصلي ويصوم ويحج الكرة تلو المرة، ولكنه في نفس الوقت يقتل الأبرياء وينهب حقوق الضعفاء ويشرد الناس في اصقاع الأرض ويتبجح باغتصاب الحرائر ويعلن على رؤوس الأشهاد أنه قتل 10 ألف فقط من الدارفوريين. من يريدون خداعنا بالدين كشفهم الشعب أنهم آكلي سحت وسارقي قوت وبائعي وطن ومنتهكي عرض ومضيعي شباب. هؤلاء المدعين انتمائهم للإسلام لا يتورعون عن تعذيب الناس في السجون وادخال المسامير في رؤوسهم وقتل الشباب بالرصاص في صدورهم وانتهاك حرمات البيوت وممارسة أسوأ انواع الفساد والإفساد. لا كلا وحاشانا وأبدا: لو خدعونا بالدين ألف مرة لن ننخدع لهم.

والشاهد إن الشعب السوداني منذ فجر التاريخ قد كان شعبا واعيا ولكن كانت تنقصه القيادات الرشيدة. أنه الشعب الذي وقف مع الملك اركماني عندما نهض ضد تسلط الكهنة. إنه الشعب الذي قاتل تحت قيادة الكنداكات وهن الملكات النساء وانتصر بهن ومعهن على جيوش الرومان. أنه الشعب الذي اقتص لحقوق الحيوان قبل الإنسان عندما نهضت ملوكه وجيوشه تدافع عن خيل عُذبت. إنه الشعب الذي قدم على عبد اللطيف قائدا للأمة السودانية وهو ابن الشعب البسيط وادار ظهره لأهل الحسب والنسب المزعوم. إنه الشعب الذي خرج بالملايين لاستقبال جون قرنق رغم كل ما قيل عنه أنه مسيحي صهيوني ماركسي وعميل.

إن شعبنا هو شعب التسامح الديني والتنوع الثقافي. انه شعب الميرمات والكنداكات ، شعب آمون وأبادماك ، شعب الممالك المسيحية والسلطنات الإسلامية ، شعب الكجور والفكي ، شعب الخلوة

والأندية وشعب المديح والزار، أنه شعب التبروقة والربابة وشعب اللوح والموح. إنه ناصر كل ضعيف ومكرم كل ضيف وصاعد كل شاهق ومجترح كل المعجزات.
إن شعبنا هو شعب الغابة والصحراء والشمس والظل، إنه شعب عاشق للحرية محب للخير باحث عن التطور راغب في العلم، متمسك بأديانه وكريم معتقداته في حب متسامح مع الآخرين في احترام، فهل يريدون بعد اليوم خداعه بالدين؟ كلا وألف كلا وإنما سيرد لهم كيدهم في نحرهم ويظهر ذكائه وجهلهم وسيثبت لهم تفوقه بين الأمم أمام صندوق الانتخابات عندما يسقط تجار الدين ويصوت الناس الواعين كلهم لبرنامج الحقوق والحريات: برنامج سودان المستقبل ومرشحيه من ابناء لهم وبنات.
ان المواطن السوداني الواعي اليوم لا يسأل عن دين المرشح أو معتقده، فهو يعلم إن الدين لله والوطن للجميع، وإنما يسأل عن حقوقه وحرياته: حقه في التعليم وحقه في الصحة، حقه في الغذاء الصحي وحقه في الماء النظيف، حقه في السكن المريح وحقه في الكهرباء الرخيصة وحقه في تكوين اسرة والحفاظ عليها وحقه في الضمان الاجتماعي. المواطن السوداني الواعي يسأل عن المرشح الذي يستعيد له أمواله المسلوبة ويعطيه حقه في ثرواته القومية المنهوبة.
المواطن السوداني الكريم صاحب الخصال الرفيعة بين الامم يبحث عمن يعيد للسودان وجهه المشرق وللسوداني رأسه المرتفع وسط الشعوب. المواطن الواعي لا يسأل عن عقيدة المرشح وهل هو مسلم ام مسيحي صوفي ام سلفي سني ام شيعي مالكي ام شافعي وانما يسأل عن طهارة يده أو فساده وافساده. هؤلاء المواطنون الواعون ما عاد هناك من يمكنه خداعهم بالدين ولو حاولوا خداعهم مليون مرة لن يخدعوه.
لقد كانت هذه التساؤلات تجول في خاطري وأنا أفكر في قرار الترشح للانتخابات الرئاسية، ليس خوفا من أحد ولكن حرصا على شعب السودان. ولكني بعد ان اعدت التفكير مرارا واعملت العقل تكرارا وصلت لأن قرار الترشح هو القرار السليم، ذلك أنى اثق بشعبي أكثر مما اثق بنفسي. اثق بنساء السودان الشريفات ورجاله الاكارم، اثق بشبابه الغض وشيوخه المهابين، أنهم قادرون على تمييز الغث من السمين، وعلى تفريق أمور الدنيا من امور الدين، وعلى الانتماء لمن ينتمي لهم ويحترم عقولهم ويوقر معتقداتهم دون أن يتاجر بها أو بهم. فكرت ودبرت وشاورت العديدين بمن فيهم رجال دين وأهل صلاح وخلاوي وتبروقات فقالوا لي أن امضي قدما ما دمت تملك برنامجا لإصلاح البلاد وما دام قلبك على مصالح العباد.
لقد قلت من قبل واكررها أن برنامجنا هو برنامج الحد الأعلى لا الأدنى، وأن الشعب السوداني لن يصوم دهرا ليفطر ببصلة. وإنما له الحق ان يكون في مقدمة الشعوب والامم بما يملك من ثروات وبشر وتاريخ وتراث. هذا البرنامج لم يكتب من فراغ ولم نصغه من الاضغاث وانما من آلام الناس وآمالهم

ومن احلامهم وطموحاتهم ومن كدهم وجهدهم ومن نضالاتهم وتضحياتهم. هذا البرنامج يقوم على الثقة بالشعب وبقدرته على الاختيار والبناء والصعود لشاهق القمم، فهل نخذلهم بعد ذلك ونشكك في وعيهم ولا نثق بهم أنهم لن ينخدعوا ولو خدعوهم مليار مرة بعد اليوم؟ ابدا لا نفعل ذلك وحاشانا.

أما اقتراح أن أتنازل لمرشح آخر من حملة سودان المستقبل للترشح لمنصب الرئيس فلا مانع لي اليوم قبل الغد أذا أعلن اي عضو في الحملة رغبته في ذلك وحصل على ترجيح اعضاء الحملة وسأدعمه بكل قوة ولكن قطعا لن يكون هناك تنازل لهذا السبب الغريب. فإذا كنا ندعو لدولة الحقوق والحريات واحترام عقائد الناس وضمائرها فهل نذبح ذلك المبدأ عند الباب وقبل أن نبدأ؟ هل سنكفل حريات الناس في الضمير والعقيدة والتعبد ونحرم منها مرشحنا؟ هل سيكون برنامجنا مجرد شعارات نتنازل عنها في المحكات وأمام الضغط والابتزاز الرخيص؟ كلا واطلاقا وحاشانا ومحال أن نفعل.

والشاهد أني دعوت مرارا وتكرارا الآخرين للتقدم لهذه المهمة الصعبة ولكن الضرورية واعلنت دعمي للكثير من المرشحين المحتملين ولكنهم لم يتقدموا، لذلك فعلت ما فعله علي عبد اللطيف وتقدمت للمسؤولية مع علمي بحجمها وادراكي لثقلها وأعلنت إني على التزام تام للقيام بمسؤولياتها. ولقد حاورت خلال عام أطراف عدة ولكن اغلبها كان يضيع الوقت ولا وقت لنا لنضيعه فلا بد من الحسم والعزم إذا ما عرفنا الطريق فإن من فساد الرأي التردد.

والشاهد أنى أثق في قدراتي لتنفيذ برنامج سودان المستقبل وقيادة حكومته، لذلك لن أستهتر بشعبي ولن اظن به الظنون وسأثق بوعي الناخب السوداني وقدرته على حسن الاختيار وأنه لو حاولوا خداعه مرة أخرى بالدين فلن ينخدع أبداً.

ويقولون لي ماذا عندك لشعب السودان؟ أقول لهم عندي لهم الأمل والعمل. الأمل فيهم والعمل معهم. عندي لهم الالتزام والعشم. الالتزام بما اتفق عليه معهم والعشم أني لا اخذلهم يوما. عندي لهم برنامج لبناء غد مشرق وسودان للمستقبل يفخرون به بين الأمم. عندي قناعة لا تتزعزع ولو انهدت الجبال أنهم عندما تتاح لهم الفرصة وعندما يثق فيهم القادة فأنهم يبادلون الثقة بمثلها وينحازون لبلادهم وأنفسهم ويختارون أحسن الاختيار ولا يسمحون بخداعهم ابدا.

عادل عبد العاطي
المرشح المستقل لرئاسة الجمهورية 2020
2017/11/22

الفصل الرابع

حوارات ومساجلات عن طبيعة الدولة والقانون من منطلق علماني ليبرالي

عن اسرائيل والعلمانية والدين اليهودي

(حوار مع صديقي الشالومي):

كتب صديق عن الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين- سألته :الحقوق دي اداها ليهم منو انت مصدق الخرافات التوراتية؟ ليس هناك حقوق تاريخية لأحد في اراض من قبل الاف السنين فالشعوب تهاجر وتبدل مكان اقامتها وتمتزج وتتغير ديمغرافيتها وتاريخها وجغرافيتها، فقط الموهومون الدينيون والمتعصبون القوميون من يزعم بحقوق تاريخية ترجع لألاف السنين.

اسرائيل مع ذلك اصبحت واقعا في المنطقة وهناك شعب تكون واناس ولدوا هناك لا يعرفون لهم وطنا غير اسرائيل، لذلك يجب على العرب الاعتراف بهذا الواقع. مع ذلك اسرائيل نفسها عليها ان تكف عن وهم انها دولة يهودية وعن تبني الصهيونية وهي أيدلوجية عنصرية حتى تستطيع ان تتفاعل ايجابيا مع محيطها. دولة قائمة على الوهم الديني والعنصرية والعنف لا يمكن ولا يجب الاحتفاء بها حتى تتغير كليا، كما ان العرب مطالبون بالتغيير الجذري.

في الوقت الحالي لا فرق بين النظام الاسرائيلي العنصري والقائم على تمييز المواطنين دينيا وعلى منح الجنسية بناءا على الدين وعلى الاحتلال والقهر ونظام الملالي في إيران الا في الواجهة التي يعرضها كل منهما..

انا لا اتبنى رأي الدول العربية وأنما اتبنى الرأي الصحيح. انا علماني وكعلمانيين ليس هناك ما يعجبنا في دولة قائمة بشكل كامل على الدين وتمارس العنصرية على سكانها (عرب 48) وتحتل اجزاء من اراض اخرين في معاندة للقانون الدولي ورغم ادانة كل العالم لها - اسرائيل ليست دولة ديمقراطية علمانية بل هي عبارة عن ثكنة عسكرية قائمة على اوهام دينية وعنصرية وما لم تتغير طبيعتها فأنها تستحق النقد والتقريع والمقاطعة وليس التمجيد والدعم.

هل نعرف ما هو مفهوم الاغيار (الغويم) في اليهودية ؟ هم كل الناس غير اليهود وكل الحديث عنهم في التوراة والتلمود يتحدث عنهم بصورة مزدرية ووفقا للتلمود ممنوع ان ترتكب الجرائم او الغش تجاه اليهود ولكن يمكن ان تمارسها ببساطة تجاه الاغيار. اكبر واعظم ميدالية يهودية اسمها العادلون وسط شعوب العالم (khassidey umot ha-olam) وهي تمنح لمن ساعد اليهود اثناء الحرب العالمية الثانية، اي ان العدل حكر على اليهود وهناك استثناءات هم من دعم اليهود ولذلك استحقوا الاستثناء. هذه ديانة بدائية عنصرية متخلفة قبلية عسكرية تقوم على مفهوم ((الشعب المختار)) وتفرعت منها أيدلوجية

عنصرية هي الصهيونية (حكمت الجمعية العمومية للأمم المتحدة ان الصهيونية كما الابارتهايد هي ايدلوجيات عنصرية).. عموما الاوهام الدينية اليهودية لا تقل في خطرها وسخافتها عن الاوهام الدينية الاسلامية او الهندوسية فما عارف أيه سر الاعجاب.

ذكرت ايضا ان الاسلام مستنسخ من اليهودية. نعم جزء كبير من تعاليم الاسلام مستنسخة من اليهودية وتمجيد العرب وقريش في الاسلام يشبه تمجيد العبرانيين لأنفسهم ، وكلا الديانتان قامتا على التوسع العنيف وكلاهما قامتا بمذابح جماعية وان كانت مذابح تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين على يد يوشع (يشوع - جوشوا) اسوأ واعنف وتعتبر اول عمليات ابادة جماعية منظمة في التاريخ (مثلا ابادته لأهل اريحا وغيرها) - لكن الاسلام على علاته حاول ان يكون دينا عالميا متجاوزا لبيئته المحلية بينما اليهودية تمسكت بقبليتها وانغلاقها على نفسها وعنصريتها تجاه الاخرين. يعني في المحصلة الاسلام نسخة مطورة من اليهودية. عموما إذا كان الاسلام مستنسخ من اليهودية وانت لا تطيقه، فلم تحب اليهودية ودولتها الدينية المخستكة وعلمها ذو الرمز الديني؟

ووصفت يا صديقي اليهودية والاسلام بالأفعى الكبيرة والصغيرة وقلت انه من الاحرى مهاجمة الصغيرة وتقدير الكبيرة خاصة لو كانت مستنيرة. حسناً. ايهما الافعى الكبيرة والصغيرة الآن وفقا لك وما هو المعيار؟ هل هو الاقدمية ام هو الحجم؟ عموما اذا كنت تعتقد ان الديانة اليهودية او دولة اسرائيل مستنيرة فأنت على خطأ - العلمانيون والليبراليون اليهود في اسرائيل قلة والاحزاب المسيطرة على اسرائيل هي احزاب اليمين (الليكود) والاحزاب العنصرية المتطرفة (بيتنا اسرائيل) والاحزاب الدينية (شاس والمفدال الخ) - حزب العمل نفسه حزب صهيوني واختلافه عنها اختلاف مقدار لا معيار. اما الديانة اليهودية فهي ديانة عنصرية بامتياز تقوم على مفهوم الشعب المختار والاغيار. لا تقبل للنقد اطلاقا في الديانة اليهودية او أيدلوجية وممارسات دولة اسرائيل.

15 يوليو 2015م

عن العلمانية وحقوق المثليين

ردود على اسئلة المواطن عبد الرحيم أبو بكر

سألني المواطن عبد الرحيم أبكر مجموعة من الاسئلة اجيب عليها بالتالي:

س: هل ستقيم دولة علمانية وتلغي العمل بالشريعة الإسلامية؟

ج: نعم سنقيم دولة علمانية ونلغي العمل بقوانين الظلم والعسف والتمييز المسماة كذباً وجوراً بالشريعة الاسلامية .

س: لأن الغالبية هنا يتحدثون عن الدولة العلمانية من واقع أنها ضد الإسلام السياسي، وليست ضد أسلمة المجتمع. فما هو شكل العلمانية الذي سوف تطبقه؟ هل هو فقط فصل الدين عن السياسة أم فصل الدين عن المجتمع؟

ج : الدولة العلمانية تفصل الدين عن السياسة ولا تفصل الدين عن المجتمع، باعتبار انه احد مكوناته الثقافية والحضارية. الدولة العلمانية تعترف للأفراد بحق التعبد والتدين والتبشير وتقف على مسافة واحدة من الاديان ولا تدخلها في التشريع او اختيار الناس للمناصب العامة .

س: ما هو وضع الأقليات الدينية واللادينية في سودان المستقبل؟

كل الاديان في السودان سيكون لها نفس الاحترام والتقدير على نفس المستوى ولن يمارس التضييق على اي دين كما سيكفل حق اللا اعتقاد وحق تغيير الدين وستلغي مواد الردة من القانون .

س: هل سوف تسمح بنقد الأديان كما هو الحال؟ أم سوف يتم تُفصِل علمانية جديدة على مقاس الإسلام يراعي حساسية المسلمين تجاهم، وتضع محددات لنقد الدين؟

ج: نقد الافكار العلمي بما فيها الاديان مكفول دستوريا ولكن السخرية والتعريض بالأديان او المتدينين ستكون ممنوعة ومعاقب عليها. ليست هناك علمانية جديدة وقديمة هناك علمانية واحدة .

س: علماً بان بعض العلمانيين والليبراليين الآن، يرون أن نقد الاسلام مثلًا لا علاقة له بحرية التعبير، ويصنفونه تحت خانة خطاب الكراهية. فما هو شكل حرية الرأي والتعبير في دولتك الجديدة؟

ج: بعض النقد الموجه للدين عموما والاسلام خصوصا من بعض الملحدين يقع تحت خطاب الكراهية. ايضا التعريض بالملحدين واصحاب الديانات الاخرى من بعض المتطرفين المسلمين او غيرهم يقع تحت خطاب الكراهية. خطاب الكراهية سيكون ممنوعاً ومعاقب عليه .

س : وضع الفئات المضطهدة المثليين ؟ هل سوف تسمح لهم بإقامة نوادي علنية خاصة لهم؟ هل سوف تسمح لهم بالزواج؟ هل سوف تسمح لهم بتولي مناصب سيادية في دولتك أم سيكتفون بترديد شعار أن لهم حقوقًا، دون أن نعرف ما هي هذه الحقوق؟

ج : ستلغي العقوبات على المثلية الجنسية للراشدين. كل انسان راشد حر فيما يفعل في بيته وليس للدولة تدخل في ذلك. اي استغلال جنسي للأطفال من قبل مثلي او غير مثلي سيعاقب بالأخصاء الكيمائي وإذا تكرر بالإعدام. لا لن أسمح في دورتي بإقامة نوادي علنية خاصة بالمثليين كما لن يسمح بإقامة نوادي جنسية لغير المثليين. لن نسمح للمثليين بالزواج ولا التبني لأننا نحمي وندعم الأسرة الطبيعية. نعم يمكنهم تولي كل المناصب العامة بحكم انهم مواطنين.

5 ديسمبر 2018

جند الوطن والشعب وليس جند الله

زعم البرهان في خطاب له انهم غيروا شعار الجيش من شعار الإخوان المسلمين (الله غايتنا الرسول قدوتنا الجهاد سبيلنا والموت في سبيل الله أسمى امانينا) الى شعار (جند الله والوطن). وبرر حديثه هذا انهم استندوا للنشيد الوطني الذي يقول (نحن جند الله جند الوطن). وما علم الجاهل المتنطع ان شعاره الجديد لا يقل سوأ عن شعاره القديم، وأن الجيش السوداني ليس جيشاً لله وانما جيشٌ للوطن والشعب .

أولاً هذا الشعار (جند الله والوطن) مرفوض من وجهة النظر العلمانية. فالجيوش مهمتها الدفاع عن التراب الوطني والشعب وحماية الدستور، وليس الدفاع عن اي دين أو رب او التماهي مع دين أو رب. ذلك ان قضايا الدولة والجيش مدنية بحتة. إذا قام الجيش على اسس دينية فيمكنه الامتناع عن الحرب مع غازي باعتبار ان الغزاة هم (اخوتهم في الله) او (جند أخرون لله) وذلك بسبب توافق العقيدة الدينية. كما يمكنه ان يهاجم دولة اخرى او طائفة من المواطنين لأسباب دينية .

بهذا يميز الشعار بين المواطنين ويؤسس للحروب الدينية ويشرعن للخيانة الوطنية. إن كل ما تم من (جهاد) مزعوم في جنوب السودان وجبال النوبة الخ قد تم تبريره بالاستناد لهذا النشيد والشعار، أي ان الجيش (بل الشعب كله) هما جند لله. كما تمت التضحية بالمصالح الوطنية ووضعت مقدرات البلد والجيش في يد اجانب وصفوا بأنهم (اخوان في الله). إن الاستمرار في وضع الجيش كمؤسسة دينية يكرس للتفرقة بين المواطنين ويفتح ابواب الحروب الدينية او باسم الدين الى ما لا نهاية، فوق انه يضر بالعقيدة العسكرية والمصالح الاستراتيجية .

كما ان الشعار ليس مقبولا دينيا. لا من المنطق الاسلامي ولا من المنطق المسيحي الخ. ففي القرآن لا يدافع الناس عن الله وانما الله يدافع عنهم (إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ) و (والله يعصمك من الناس). كما ان الادعاء بإن فرد ما او جيش ما هم جُند لله هو تنطع وافتئات وتقوّل كاذب، حيث قال القرآن بصريح العبارة (وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ). اما في المسيحية فقد حسمها السيد المسيح حينما قال (أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله) .

من هذا المنطلق يجب تغيير النشيد الوطني وشعار الجيش كأول خطوات الاصلاح الرمزي والمؤسساتي في السودان، وكخطوة ضرورية في بناء دولة المواطنة المدنية، ولإنهاء التجارة بالدين من طرف الجنرالات والفاشلين والمتسلطين من الساسة مرة وللأبد .

25/8/2020م

كتب السيد هشام آدم النص المنشور في الصورة ادناه (1) على حائطه في الفيسبوك وللأسف يبدو أنه قافل خاصية الرد الا على اصدقائه او أنه حاجبني من امكانية الرد لا أدرى. المهم في ردي عليه اقول إن هشام آدم يزيف الحقائق ويجهل اللغة وذلك كما سيتضح أدناه.

أولاً إذا كان الالحاد كإلحاد هشام آدم فدا طرفي منو! ثانياً لست رئيس اي حزب ليبرالي أو غير ليبرالي وإنما أنا حالياً سياسي و مرشح مستقل ، ورئيس الحزب الليبرالي هو الدكتور إبراهيم النجيب (Ibrahim Nageeb).

ثالثاً كلمة شهيد ليست قاصرة على أهل الدين أو الدين الاسلامي تحديداً، وإنما هي كلمة موجودة في كل اللغات وتستخدم بمعنى علماني أيضاً، في الانجليزية مثلاً الشهيد (Martyr) والشهادة (martyrdom)وفي تعريفها ورد في الويكبيديا الانجليزية بما اترجمه كالتالي: (الشهيد هو الشخص الذي يعاني من الاضطهاد والوفاة بسبب الدعوة لشيء، أو عدم الخضوع، رفض الإقرار، رفض الدعوة للاعتقاد في قضية كما يطالب بها طرف خارجي. هذا الرفض للامتثال للمطالب المقدمة يؤدي إلى عقاب أو إعدام الشهيد من قبل الظالم. وقد طُبقت في البدء على أولئك الذين عانوا بسبب معتقداتهم الدينية، ثم أصبح هذا المصطلح يستخدم في علاقة مع الأشخاص الذين قُتلوا لأسباب سياسية.) (2) وقد اتت الويكبيديا بقائمة شهداء سياسيين من بينهم ملحدين !

وأصل الكلمة علماني، إذ أتت كلمة الشهيد من كلمة الشاهد .(witness) وقد كان الشهود مرات يعاقبون ويقتلون بسبب شهادتهم على الحق، ومنها أتت كلمة شهيد. تقول الويكبيديا الانجليزية أيضا ما ترجمته: (في معناها الأصلي، كانت كلمة الشهيد، أي الشاهد، تستخدم في المجال العلماني وكذلك في العهد الجديد للكتاب المقدس. لم يكن المقصود من عملية الشهادة أن تؤدي إلى وفاة الشاهد، على الرغم من أنه معروف من قبل الكتّاب القدامى (على سبيل المثال جوزيفوس) ومن العهد الجديد أن الشهود غالبا ماتوا بسبب شهاداتهم.)(2)

ومصدر الكلمة في اللغة العربية ش ه د (شهد) يعني حضر الشيء او شهده وشهد عليه .القرآن نفسه أستخدمها بهذا المعنى أي الحاضر على الشيء ومن شهده حين قال ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيداً﴾ وحين وصف الرسول بالشهيد (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً). وهذا تقريباً كل الاستعمال لها في القرآن ولم أجد له وصفاً واحداً للقتلى فى سبيل الدين

بالشهداء بل هو يصفهم دائماً بالأحياء. (3) أما كلمة شاهد والمقتبسة من نفس المصدر فتعني من علم بالشيء وأدلى بشهادته عنه ولا يشترط فيه حضوره. (4)

عموماً كما نعرف فإن الشهيد في الثقافة اليهمسلامية هو كل انسان مات دفاعاً عن معتقده او ماله أو اهله، بل ان الغريق والميت في حادث في الشريعة الاسلامية يعتبر شهيداً. أما علمانياً فالشهيد هو كل شخص مات بسبب قضية او دفاعاً عن قضية. لذلك نجد الشيوعيون مثلاً في كل العالم (وهم ملحدون في أغلبيتهم) يقولون عن شهدائهم السياسيين انهم شهداء، وفي السودان يطلقون على عبد الخالق محجوب ورفاقه اسماء الشهداء .

هل شهداء جبل مرة الآخيرين شهداء؟ نعم ومليون نعم. فهم اناس دافعوا عن حقهم في العيش بحرية، فقد تسلقوا أعلى الجبل وكونوا قرى كي يعيشوا بحرية وعانوا شظف العيش فيها، وكان بإمكانهم أن يتركوها وينزلوا للمناطق التي تسيطر عليها الحكومة ولم يفعلوا. وكانت مناطقهم تتعرض لقصف عشوائي من النظام، ويعتقد البعض إن الانجراف الذي تم قد تكون أحد اسبابه القذائف الملقاة على المنطقة. أما إذا كان موتهم حادثاً فقط فهم أيضاً شهداء، فضحايا الموت العنيف المفاجئ هم شهداء ولو كره هشام آدم .

والشاهد إني استخدم مصطلح شهداء كلما استشهد أحد، وقد استخدمته في وصف الطلبة الذين ماتوا آخيرا في المناصير ولم يعترض هشام آدم وقتها، بل كتبت مقالين مطولين باسم (في أفق المعرفة والشهادة) عن الشهيدين عبد الخالق محجوب ومحمود محمد طه ولم أكن مرشحاً حينها، ولم يعترض هشام آدم، بل لقد وصفت عبد العزيز خالد قبل اعوام بالشهادة وهو حي في مقال بعنوان " عبد العزيز خالد الشاهد والشهيد"(5) ولم أكن مرشحاً ولم يعترض المذكور وقتها، فلماذا يعترض الآن وشهداء جبل مرة أستشهدوا لأنهم رفضوا الخضوع والاعتقاد في قضية كما يطالب بها طرف خارجي أي الحكومة ، ولأنهم كانوا شهوداً على ظلم الدولة السودانية التي قتلتهم حتماً ولو لم يعلم بذلك هشام آدم، او أدعي عدم العلم . والمجد والخلود لشهداء جبل مرة وكل شهداء الوطن .

إشارات مرجعية :

1) بوست هشام آدم المشار اليه :

https://www.facebook.com/hicham.../posts/21629325273097

15

2) مصطلح شهيد في الويكيبيديا الانجليزية مع ثبت بأسماء الشهداء السياسيين :

https://en.wikipedia.org/wiki/Martyr

3) إستخدام كلمة شهيد ومترادفاتها في القرآن بمعنى الشهادة وليس الاستشهاد :
https://www.almaany.com/.../%D8%B4%D9%8E%D9%87
%D9%90%D9.../
4) المستشار احمد ماهر: الفرق بين الشاهد والشهيد: الفرق بين الشاهد والشهيد
5) عادل عبد العاطي : مقال عبد العزيز خالد الشاهد والشهيد :
http://m.ahewar.org/s.asp?aid=27089&r=25&cid=0&u=&i=98
&q=

بين الأستاذة أمل هباني وشاتميها

لا اعرف الأستاذة أمل هباني إلا من خلال كتاباتها، وهي كتابات في معظمها شجاعة ومتقدمة، كما أعلم عنها مناهضتها القوية للإنقاذ التي عانت بسببها السجن والتعذيب والاضطهاد.
مؤخرا كتبت الأستاذة أمل هباني بوستاً ضد تعددية الزوجات، واوصت فيه النساء اللاتي مورس ضدهم التعدد ولا يقدرن على تحمل تبعات الطلاق بالاستعانة بصديق عند ذهاب الزوج للزوجة الجديدة. قامت الدنيا ولم تقعد على الاستاذة، ومورس عليها الشتم والاقذاع ممن يعرفونها ولا يعرفونها، وتعرضت هي وأسرتها لأبشع انواع التكالب والتنمر، وكل ذلك باسم الفضيلة والدين والشرف والأخلاق السودانية.
الواضح إن الأستاذة أمل هباني ترى في التعدد خيانة زوجية، وتراه شكلا من أشكال الدعارة المقنعة، وبوستها ينطلق من غضب شديد تجاه هذه الممارسة ومن استخدام أسلوب الصدمة في مواجهتها، إذا فسرناه بما فسره به الأغلبية، ولكن هناك من رأي أنها تدعو في الاستعانة بصديق للمواساة وتطييب الخاطر .
الشاهد في كل هذا أن الأستاذة أمل لم تنطلق من منطلق شخصي كما يحاول البعض أن يفسر، وانها عبرت عن رايها هي وليس رأي مؤسسة او جهة رسمية، وأنها كتبت ما كتبت في صفحتها الخاصة، وأنها لم تشتم أحدا أو تعرض به، فكيف كان حال شاتميها من الداعين للدين والفضيلة والأخلاق بل وبعض مدعيي التحرر ؟!
شتم هؤلاء الأستاذة أمل شتماً مقذعاً جارحاً، وفتحت عشرات بل مئات البوستات باسمها تمتلئ بمقذع القول وساقطه ، ولم يسأل اي واحد من حماة الدين والفضيلة والأخلاق السودانية هؤلاء نفسه في توحشه ما علاقة الدين والفضيلة والأخلاق بهذا الشتم المجاني وهذا الإفحاش وهذا الفجور في مواجهة فرد لم يسيء إليهم ؟! وما علاقة ذلك بالمجادلة بالتي هي أحسن والاعراض عن فحش القول التي يدعو لها دينهم ؟!
أما بعض مدعي التحرر فيكفيهم خزياً أن لا موقف لهم واضح ومعلن من تعدد الزوجات كممارسة قميئة ومتخلفة ومتوحشة، ذات آثار اجتماعية ونفسية ممعنة في السوء، وأنهم يدعون النساء المتعدد عليهن للطلاق ومواجهة استيقما المجتمع دون أن يجرؤا على الدعوة لتجريم التعدد ومحاكمة مرتكبيه وتحميلهم مسؤولية جرائمهم وسفههم. بل يزيد الطين بلة ان بعضهم يصيغون قوانين أحوال شخصية (للمسلمين) اي على أساس الدين في بلد ترفض فيه وثيقتهم الدستورية اي تمييز بين المواطنين على أساس الدين أو

النوع أو أي سبب اخر، وان البعض الثالث يجاهر بكل مخالفاته للعرف والدين لدرجة التباهي، ثم يأتي ليشتم الاستاذة أمل هباني مع الدهماء، فتأمل .

في رأيي أن تعدد الزوجات جريمة وتخلف ووحشية، لا تقل عن استرقاق البشر أو تعذيبهم، ولا تبرير له اطلاقا في عالم اليوم إلا أن يكون تعويضا للرجال المقهورين من الدولة والحكام عن قهرهم بقهر شريكات حياتهم وأمهات اولادهم، أو لكي يحس الواحد منهم بفحولته البهيمية وتميزه الاناني وسلطته المزيفة وساديته المريضة، ثم يتحجج بالدين. وأحمد للأستاذة امل وقوفها ضد هذا الجرم وهذا التهديم الحقيقي للأسرة، حتى أن خانها التعبير أو أرادت الصدمة. واقول انها تستحق الإشادة لفتحها باب النقاش، ويجب محاورتها بالحسنى وبالمنطق وتفسير أقوالها بالنية الحسنة، إذا كانت هناك فعلا اخلاق ونية حسنة .

أما شاتمي الأستاذة أمل والمتكالبين عليها فيكفيهم من الخزي غرق من يدعون الدين والفضيلة منهم في وحل سفههم واسفافهم واقذاعهم وشتمهم، في مخالفة واضحة لأي اخلاق وعرف ودين، أو انكسار من يدعون التحرر والتقدم منهم أمام سيطان التخلف وسيوف الرعاع، في شهادة صارخة على الجبن والكذب والنفاق .

١٦ يونيو ٢٠٢١م

الفصل الخامس

وما شأني بكوز قديم؟ مراسلات مع صديق مسلم

الرسالة الأولى

العزيز الأستاذ عادل عبد العاطي
سلام الله عليك ورحمته

وبعد
مثلما القدم ليهو رافع ، فإنّ الرسالة ليها رافع أيضاً ، فحمداً لله الذي يسر لي اليوم مراسلتك ، وهي الرسالة الأولى التي أتمنى مشواراً عامراً بالتواصل بعدها
وبعد
فإنني من المتابعين لكتاباتك باهتمام خاص ، تظهر في لوحة المقالات يومياً كميّة كبيرة من العناوين وأسماء الكتّاب ، وغالبيتها من نوعية الغث الذي لا يفيد ، بل ويضر ضرراً بليغاً من عدة نواح، من ناحية الإساءة للرسالة الصحفية ، من ناحية الإساءة لقيمة الكلمة، من ناحية الإساءة لحركة الوعي التي انتظمت جموع الناس على اختلاف مستوياتهم وميولهم ونزعاتهم، بيد أنّ ضررها الأكبر ـ أي كتابات الغثاء ـ من حيث إنّها تعمل صباح مساء في تغذية خاطئة باسم التصحيح ، للرأي العام المنشغل بالحركة الفكرية والسياسية والثقافية ، فكتابات ـ فقط لأنها جريئة ـ تهدم مسلمات راسخة في التكوين الثقافي والاجتماعي ، وشفاعتها ومبررها ودوافعها ، فقط الجرأة وحب الظهور ، على طريقة خالف تذكر ، كذلك في دنيا السياسة ، للأسف الشديد ، بدافع الولاء والموالاة يطبِّل من يطبِّل ويكيل من نعوت الاستحسان والثناء والقداسة ، بما يكون ضرره معيقاً عن الرؤية الصواب ويدفع باتجاه التمادي على الحق طالما حارقي البخور يزينون ذلك ، وبالمقابل ، فبدافع المعارضة ينسف المعارض كل جسرٍ أو بناء طالما قام به خصمه السياسي ، ألم تر كيف فعل الكيان المعارض فعلاته القبيحة بجر الأجنبي لتدمير مصنعاً للأدوية ؟ ألم تر كيف فعل الكيان المعارض فعلاته القبيحة بتدمير أنبوب الصادر السوداني من النفط بحجة أنّه ملكٌ للشعب وليس للحكومة؟ ألا ترى كيف يقود الفهم الخاطئ للموالاة والفهم الخاطئ للمعارضة فيدفع الأبرياء أثماناً باهظة كما دفعها البسطاء في ودنوباوي والجزيرة أبا ودفعها أمير بابكر وغيره من المتقدمين والمتأخرين؟
أخي العزيز

قرأت كل ـ أو معظم ـ كتاباتك، فوجدتها في مجملها تبشر بهذه الرؤية التي تتملكني وأنثرها بين سطور هذه الرسالة، بل وأنشرها بمقالي الأسبوعي بصحيفة الصحافة وعلى صفحات الانترنت، ولن يثنينا ضمور انديامها طالما أنّها الصحيحة بزعمنا، وطالما أنّها في معتقد الغالبية التي تكسل في التعبير عن نفسها

لك مودتي ومحبتي وتحياتي

أخوك أبداً

محمّد خير عوض الله

كاتب وصحافي مقيم بالخليج

الرد على الرسالة الأولى

اخي العزيز محمد خير
وعليك السلام ورحمة الله وبركاته
لا تعلم كم اسعدتني رسالتك الرقيقة، واثبتت لي ان القلوب شقائق ما اتفق منها تآلف وما تفرق تخالف، فقد احسست وكأني اعرفك منذ ألف عام، وذلك لصدق كلماتك فيما يتعلق بالعمل العام.
للأسف السياسة والعمل العام في السودان اصبحا طاردين للأغلبية العظمى من المواطنين، وخصوصا الشباب، وسنحتاج الى جهد هرقلي لنقنع الناس انه يمكن ان يكون هناك سياسة جديدة وممارسة جديدة لها.
التقيت في السودان في زياراتي الاخيرة بالإخوان امير بابكر ومجدي سيد احمد، ورأيت كيف ان السياسة اللئيمة قد ارهقتهما فقد وخط الشيب في راسيهما وهما الاثنان في الثلاثينات، وقد كانا محظوظان، اذ هناك الاف من يرقد تحت الثري بسبب السياسة القديمة.
حقيقة افرحني كثيرا ان تجد في كتابتي المتواضعة بعضا ما قلت، ونحن لا نفعل غير ان نحاول التعبير بلسان عيي وقلم مرتعش عما يقوله اهلنا في وضوح وما يعرفوه بالغريزة، ولو استطعنا ان نعبر ب 10% عن بعض حكمتهم لكان الانسان راضيا .

قرأت بعض كتاباتك واعترف أنى لم اتملاها كما يجب، والان سأرجع لقراءتها باهتمام جديد، واتمنى ان تشرفني بأرسال كل مقال جديد لك حتى نستفيد.

واتمنى دوام المراسلة والا تصرفنا عنها الايام

مع ودي المقيم
اخوك عادل

الرسالة الثانية

أخي العزيز أستاذ عادل
أكون صريح معاك،
فإنّ الذي أُعجبت به ليس لغتك الجزلة الرائعة الرفيعة المليئة بالشاعريّة ،وأنا أحب ذلك ، إنما ، مع ذلك، العلميّة العالية التي تخاطب بها القضايا، اتّفق الناس معك أو اختلفوا، لا يهم، إنّما المهم أن تتعاطى معهم بعلميّة في التحليل وترتيب دقيق في المنطق، ولغة راقية في السرد هذا ما يعجبني فيما تكتب ، ولكن غير الناحية الفنيّة في الكتابة، هناك المنهجيّة والمبدئيّة، وهذا ما يفرض احترامك على المتصالح والمتخاصم معك لأنه يتعاطى مع شخص لغته رائعة ومنطقه دقيق ومنهجي ومبدئي ، ليس أمامه سوى احترامك، ولهذا، والنصيحة من واجبات الإخاء، عليك بالبقاء فوق هذا العرش، أقصد زد ترفعاً ورفعةً، ولا أقصد بالطبع أن تتعالى وأنت تعرف أنّ كثيراً من الغرور تأتي مداخله من النجوميّة ، ولكن ما يستقر في وجدان الناس من استهجان واستقباح للمتعالي ، يقابله الاحترام والمحبة العميقة للمتعلِّم المتواضع ، ويقيني أنّك في مدارج الصنف الأخير ، ولاشك طبعاً قرأت سيرتك الرقيقة الشيِّقة المحزنة في جوانب المفرحة في جوانب ، قرأتها من على مدوّنتك قبل فترة طويلة ، وأظن المدونة كانت على شكل مختلف عمّا هي عليه اليوم ، وكنت منفعلاً متفاعلاً مع النص وأنا أتنقّل خفيفاً ـ ريشة ـ بين سطوره.
ومايعجب كذلك المثابرة وعدم الوهن أو الضعف حين يغادر الإنسان بلده بسبب ظروف بعينها، وحين يكابد في المهاجر والمنافي ، كثيرون سقطوا سقطاتهم الشنيعة ، وكثيرون تاهوا في ملذات أنفسهم وسقطات شهواتهم بحسابات الانفلات والبعد عن الرقيب ، ولا يدرون أنّ الرقيب الداخلي هو الأصل ، ورقيب المجتمع هو (فاعل خير). فالحمد لله الذي وفّقك لكل هذا التقدّم ولكل هذه المثابرة بالله عليك بحمد الله لأنّه هو الذي خلقنا ونحن بين يديه يعطينا من عطائه فالحمد لله على عطائه الكبير ، فلو بقينا نحمده ليل نهار على نعمة البصر فقط لما أوفيناه حقه ولكن الإنسان لا يعرف هذه النعم إلا يوم يسقونه بالقطارة على سرير المرض يتنفس بأجهزة التنفس ، إلا يوم يكابس الجدران من العمى وهكذا أذكِّرك وتذكرني، وجاء هذا التذكير لسببين هاهنا، الأول لما قلته لك من أنّك تحمد الله الذي أعطاك وضعاً مميزاً بالرفعة والتعلم والمثابرة، وقلت لك كثيرون سقطوا فلم تسقط والحمد لله وعليك حمد الله وشكر نعمته صباح مساء عشان يزيدك من فضله

السبب الثاني أنّ الله أخرجك من الظلمات إلى النور ، وأنت تعرف أنّ محمد عبد الرحمن شيبون لم تسعفه شجاعتك في مثل هكذا خروج، فقضى على طريقته المأساويّة.

ولكن لم تكن القائمة كلها منهزمة، فهناك شجعان منهم صلاح أحمد إبراهيم وأحمد سليمان وغيرهما، كابدوا ودفعوا استحقاقات موقفهم عن شجاعة واقتدار، ولا أخالك إلا واحداً في هذه القائمة المشرفة على اختلاف مقامات من فيها ، هناك قائمة ثالثة بين المشرفة والمنهزمة ، ممن خرجوا ، وهي قائمة الهوام ولا أريد أن أذكر من الأحياء اسماً ، وهم لا تنقصهم الشجاعة ، ولكن تنقصهم الرؤية السديدة، لأنّهم خرجوا من ظلمات أشد حلكة إلى ظلمات أقلّ حلكةً وسواداً ، و والله ماكنت أود أن يكون مفكراً في قامة الخاتم واحداً ممّن خرجوا عن لينينيّة مغلّظة إلى لينينيّة مخففة، كم أنّي فجيعٌ مفجوعٌ في الخاتم ووالله لا أعرفه ولا يعرفني ولم نتهاتف ولم نتراسل، ولكن أكلت كبده السياسة ونخرت عظامه الرؤى الخاطئة كما أراه. وبقية الأحياء لا أود ذكرهم وهم معروفون بالنسبة لك قطع شك.

أود يا عزيزي أن تخبرني برؤيتك للتدين في مفهومك الخاص، ولا أقصد رؤية الحزب الليبرالي، حتى لا نتفلسف أنا وأنت في الليبرالية والفردانية وما شاكله، أود مناقشتك شخصياً عن تصورك شخصياً للمنطقة الرمادية هذه، مثلاً الحزب الشيوعي عافاه الله يقوم على مجافاة الدين في نشأته وتكوينه الثقافي الذي يحقِّن به حياة عضويّته، وفي العلن يقول لنا نحن لا نمنع أحداً من تدينه ولا نتدخل في خصوصياته، نعم، ولكنّك تمنعه بطرق غير مباشرة، هذا لو تجاوزنا عبارة أفيون الشعوب ولا إله، إلخ. الحياة اليومية داخل أسوار الحزب منعدمٌ فيها الدين، أياً كان السبب، هذه حقيقة ليس من المصلحة المراء فيها، الحزب غير متصالح مع المجتمع في هذه المناحي، هذه حقيقة ليس من المصلحة المراء فيها، سلوكيات كثيرين من القيادة والقاعدة تتخاصم مع الدين، وهذه حقيقة ليس من المصلحة المراء فيها ، هكذا أقول لك ، وأسألك عن هذه المنطقة الرمادية، ورمادية كونك ربيب المدرسة هذه، فما هو فرزك لألوان هذه المنطقة التي أسميها رمادية ؟ وأرجو ألا تقول لي إنّ التدين في الحزب الليبرالي شأن فردي إلخ، أود معرفة رؤيتك الشخصيّة مثل روحانيات صلاح أحمد إبراهيم التي عزفها في اختلاجاته العذبة والحزينة والجريئة الشجاعة أو مثل لؤم فلان وفلان ممّن قضوا على ديانتهم البلشفيّة غفر الله لنا ولهم.

أخي العزيز:

والله بذات الأريحيّة التي استعذبتها في كتابتي لك وأنا استعذبتها في ردك لي، بذات الأريحيّة أكتب لك ولا أخالني قد دخلت منطقة محظورة أو تطفّلت أنقِّب في خصوصياتك، حاشا والله، والمسألة ليست أريحيّة فقط، إنّما أنت رجلٌ شجاع لا تنقصك الشجاعة في تبيين رؤيتك الشخصيّة لهذه المسألة التي لا

تتطلب ذرة شجاعة أصلاً !!..وطبعاً أكون صريح معاك أنا تهمني رؤيتك لأنني متألم لرحيل الخاتم ورحيل ابن خالتي أسامة فضل الله ابن حي الصحافة وهو في سنكم تقريباً وكان بالفرع أيضاً قضى على بلشفيته في زهرة شبابه بالجماهيرية تحت ضغط لقمة العيش وضغط تصالحه مع المجتمع والبلشفية ونبوغه والقرآن الذي حفظه في يفاعته. والله أسامة فضل الله جرح بالنسبة لي صعب أن يندمل ما دريت يوم وفاته كم كان الجرح مؤلماً ولايزال ، ما عرفت أدعوا لهذا الحزب بالصلاح أم أدعوا عليه بالفناء ؟ ماذا جنى هذا الحزب من وفاة هذا الشهاب المتّقد نبوغاً الذابل في حضن الحزب بؤساً وشقاءاً يا إلهي.

أخي آسف جداً للإطالة فقد أخذت راحتي معك وفي ربوع دوحتك يا ذكي العود. وفي انتظار ردكم الجميل لا أنسى أن أشير إلى أنني ربيب الحركة الإسلاميّة خصمك التقليدي والتي طاردتكم عفا الله عنها وناجزتموها عفا الله عنكم واسأل الله أن تنتهي كل هذه الأشكال الكرتونية كما أسميها في مقالاتي التي سأوافيك بكل جديد فيها. مع خالص مودتي وإخائي.

أخوك أبداً
محمّد خير عوض الله

مقالان بالشرق الأوسط وسأوافيك بمقالاتي الأخرى:
الجهاد والإرهاب .. من جاء بالمتلازمة ؟
http://www.aawsat.com/details.asp?section=17&issue=9133&article=205335
تجديد الفقه الإسلامي .. انتهت صلاحيته أم تعبئة للإنتاج من جديد ؟
http://www.aawsat.com/details.asp?section=17&issue=9033&article=188515
هذه المقالات كانت مواكبة لظروف داخلية بالمملكة كما أنّي أود التنقيب في التراث الفقهي ونقده

الرسالة الثالثة

الأخ العزيز أستاذ عادل عبد العاطي
سلام الله عليك ورحمته وبركاته وبعد
فقد جالت بخاطري تساؤلات حيرى وأنا أفتقد تواصلك الموعود ، وأكن صريحاً معك فقد قلت ربما قال عبد العاطي : ما شأني بكوزٍ قديم ؟وأنا مواليد 1972م أي أصغر منك بست سنوات فلست بقديم ولكني نعم شربت من إناء الحركة الإسلامية في سالف سنوات مضت ولست بنادمٍ مهما كانت الحركة ناجحة أو فاشلة كما قال سبدرات إنّه لا يبصق على تاريخه ولا يبصق في الإناء الذي شرب منه، ولكن شاهدنا ههنا إنو إنّك قد تكون قلت لن أُصدق شخصاً انتسب للحركة، فقد كان بينكم والحركة ما صنع الحداد، وقد يكون لايزال، ولا أظن أنّ النضوج الذي نما عندكم وفي الحركة يسمح بتطاول الجفاء والخصام في الشأن العام.
على أية حال افتقدت تواصلك وردك على رسالتي وأنا شايقي والشايقية قلوبم رهيفة كما تعرف وليت بها من الغلظة نسبة، إذن لتجلدنا في الانتظار والاصطبار.
أخي لك محبتي وفي انتظار ردكم أدناه بعضاً من مقالاتي السابقة. وطبعاً كما تعرف فالمقال مثل القصيدة لو رجع إليه الكاتب لأعمل فيه تصحيحه ولكن ولات حين مناص، فقد نشرت ، قصدت أن أقول أتمنى أن تكون قليلة الخطأ كثيرة النفع وأن تروق لك.

أخوك أبداً
محمّد خير عوض الله

رد على الرسالتين الثانية والثالثة

سلام ايها الكوز القديم والانسان الباحث عن الحق اليوم
والله عرفت لي، فقد جعلتني رسالتك انفض عني غبار الارهاق والكسل واكتب لك، لأنك لو احتجت الى شيوعي قديم، فان حاجتي لكوز قديم هي أكبر.

الانتماءات القديمة والحديثة:

لقد تجاوزت يا اخي من زمان قضية تصنيف الناس ليس فقط بانتماءاتهم القديمة، بل بانتماءاتهم الراهنة حتى.. وأركز على تقييم الانسان بما يفعل أكثر مما اقيمه بما ينتمي اليه، ففي حياتنا العامة يمكن ان نجد كثيرا من الشرفاء وسط الكيزان ممن دفعهم انتماء عاطفي او ديني او أسرى او غيره للانتماء، وربما تجد كثيرا من المجرمين ممن يدعى انه يقف ضد اجرام الكيزان الخ، سط قوى المعارضة الخ. ولك ان تراجع في اعلاني بعض ذلك هذا الكتابة، والتي أطلق على البعض بسببها أنى قد استحلت كوزا
http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=15&msg=1087703750

انا وانت وغيرنا كثر، كنا ضحايا لتلك الانتماءات القديمة، التي جعلت ما بين الناس مثل ما صنع الحداد، وجعلتهم يحاربوا بعضهم بالمطاوي والاطواق والمولتوف، فانظر الى الحال البشع الذي جرنا له العقائديين الموهومين، ليأتوا ويتفقوا فيما بينهم فوق رؤوس عشرات الضحايا، ويبقى علينا واجب تنوير كل من اغلق نفسه في قوقعة من انتماء ضيق، ان يخرج منه لرحاب الانسانية الواسع.
لذا لا تهمني الانتماءات القديمة او الحديثة في تقييم البشر، الا من ناحية قيمتها المعرفية لي، فقد لاحظت ان الناس لا تخرج من انتماءاتها القديمة مرة واحدة وبقطع كامل، وانما بالتدريج وفي نقلات تمسك بعضها برقاب بعض، وقد لا تكتمل.. يعني في الغالب يكون الخروج تنظيميا او سياسيا أكثر منه نفسيا وفكريا، ولذا فان الخارج من الشيوعيين تغلب عليه العلمانية، والخارج من الاسلاميين اغلب عليه النزعة الدينية، وهناك من خرج من الحزب الشيوعي مثلا منذ أكثر من ثلاثين عاما، ولا يزال الحزب الشيوعي في داخله، ومن امثلتهم استاذنا عبد الله علي إبراهيم.

موقفي من الدين:

هذا ما يقودني لسؤالك في رسالتك السابقة عن موقفي من الدين، والذي اعتقد انه يلعب دورا محوريا في نظامك الفكري، كما الكثيرون ممن كانوا اسلاميين او كانوا متدينين بالفطرة والتربية.. وحقيقة كنت اريد ان أرد لك بتوفر أكبر، لكن من اين لك الصبر الذي يبل الابري؟؟ احدثك الصراحة أنى لست متدينا وليست لي قناعات دينية محددة، بل لقد كنت ملحدا متطرفا ذات يوم.. هذا الالحاد سابق على شيوعيتي، وان كانت الشيوعية قد اكدته وقوته واعطته احساسا بالعلمية، وان كان فراق الالحاد الشيوعي للعلمية مقارب لفراق الطريفي لي جملو .

اليوم اقول لك أنى مهتم بالدين في إطار سوسيولوجي ومعرفي.. يؤرقني ويهمني ان اعرف لماذا يؤمن الناس؟؟ ما هو دور الدين في حيواتهم ونفسياتهم؟؟ ما هي علاقة الدين بالعلم، وما هي حدود العلم؟؟ تهمني الاجابة على الاسئلة الكونية الكبرى من شاكلة من اين اتينا والى اين نذهب؟؟ ما هو معني الكون ومعني الحياة؟؟ اين كانت البداية وكيف؟؟ كيف ستكون النهاية ولماذا؟؟

لا أخفى عليك اني اشعر بنفسي مسلما في الاطار الثقافي، فقد نشأت في مجتمع مسلم واسرة مسلمة واعرف الاسلام اكثر منا اعرف اي ديانة اخرى، وكثيرا ما اجد نفسي ادافع عن الاسلام تجاه تخرصات الحملات المعادية للإسلام والمسلمين، وان كان دفاعي من منطلق الدفاع عن المسلمين وكرامتهم اكثر من الدفاع عن الاسلام كعقيدة وعن الله (فللبيت رب يحميه)، ولكني لا اؤمن بالكثير من الاطروحات الوجودية والعقيدية للإسلام، كما لكثر من العقائد الاخرى، وارى انها متخلفة وممعنة في البساطة ويسودها الكثير من التناقض.. اعتقد انها ثمرات عصرها.

اهتممت ايضا بالتجربة الصوفية والفكر الصوفي.. ليس الصوفية الطرائقية المتخلفة، وانما الصوفية الفكرية كمحاولة لكسر العلاقة ما بين عالمي الغيب والشهادة، ما بين المادي والغيبي، ما بين الله والانسان.. استهوتني افكار وحدة الوجود والانسان الكامل، ولكنها لا تزال لي مجالا للتفكير أكثر منها مجالا للاقتناع او الايمان، ولو أقنعني شيء فسيقنعني التصوف - اسلاميا كان ام كونيا - لان فيه رفق كبير بالأحياء والاشياء، ولأنه يطرح علاقة جديدة بين الله والانسان

اهتممت كذلك بفلسفات كونية اخرى، مثل الفكرة التاوية والتي حولها البعض الى ديانة.. والتاوية تشبه الصوفية في سلميتها وفي استسلامها للطبيعة وفي رفضها للثنائيات، لكنها ربما وافقت هوى مجتمعات مستقرة لا مجتمعات في حالات تحول ودوران مثل حالتنا، وربما استجابت لنفوس مستقرة، أكثر من استجابتها لنفس قلقة مثل نفسي.

الدين في الحياة العامة:

رغم هذا وذاك، لي احترام كبير للأديان، هو جزء من احترامي للبشر ومنجزاتهم وعقائدهم الخ، اعتقد ان الاديان لعبت ادوارا حضارية لا تضاري، كما ان احترام الانسان وكرامته يقتضي احترام معتقداته، فوق انه ليس عندي اجابات كاملة مقنعة ومضادة للأديان، ومن الجهل ان ترفض ما لا تعرف تماما، فقط لأنك لا تعرفه تماما، وانت لا تملك بديلا كاملا عنه

اما الحزب الليبرالي فهو فعلا حزب يعتمد على البرنامج ويضم الناس على مختلف دياناتهم. انا شخصيا لا اعرف انسانا لا دينيا في الحزب الليبرالي غيري.. ربما علاء الدين شاموق ايضا، وان كنت غير متأكد.. بالتأكيد اغلبية الاعضاء الساحقة متدينون، ومن بينهم البعض متدين جدا، وان كانت الاكثرية فيه من العلمانيين.. وعلى العموم اعتقد ان الحزب يطرح موقفا متوازنا من الدين ويتعامل بإيجابية معه، قد كتبت مقالة عن الليبرالية والدين لا اعرف ان كانت وقعت في يدك، واخرى عن اطروحات التجديد الاسلامي لم انشرها وسأرسلها لك قريبا

بالنسبة لمقالاتك فقد قرات كل ما وقع في يدي منها في الصحافة - بضع عشرات - وقد اعجبتني فيها جدة الافكار وسلاسة الطرح وتمنيت لو كنت انا كاتب بعضها.. اؤكد أنى اتفق معك في العديد من الافكار، وأقدر بحثك واهتمامك في تجديد الفكر الاسلامي، ومقالاتك عن الكواكبي فيها سير صحيح في اتجاه التنوير الاسلامي الذي غاب تحت ضربات السلفية الاسلامية (اشرت الي هذا في مقالي عن اطروحات التجديد. الاسلامي وموقفي منها)

طيب الى هنا اختم، في هذه العجالة، واتمنى دوام التراسل ولا تنزعج إذا ارسلت لك الرد بعد 5 دقائق او 5 ايام، حيث ان ظروفي هي التي تتحكم في سرعة الرد.. اما الرد فهو قادم لا محالة

مع ودي وتقديري

اخوك عادل

الرسالة الرابعة

العزيز الغالي عادل عبد العاطي
سلام الله عليك ورحمته وبركاته
وبعد

فقد حزنت لإلحادك السابق لشيوعيتك، وفرحت في ذات الوقت أن كان ذلك تاريخاً قد مضى، فسيدنا عمر رضي الله عنه لو كان هناك نبي بعد محمّد صلى الله عليه وسلم لكان هو، وتاريخه في السابق لا يشفع له بأي مكانة دينية ولكن دين الإسلام السمح يعطيه هذه المكانة وهو يحمل سيفه ليقتل محمّداً صلى الله عليه وسلم في محاولة قبل دقائق من إسلامه! المهم إلحادك السابق محزن لكن تحوّلك عنه هو المفرح ولعلك تتبوأ في التاريخ الإسلامي مكاناً مرموقاً إن عكفت على دراسة التراث الفقهي والديني وقدّمت طروحات نقديّة قيّمة مفيدة ولا أشك في قدراتك الفذّة تسندك خبرتك العلميّة بالتجارب الوضعيّة الفاشلة في قيامها مقام الدين ,وهيهات لها أن تكون ، أو إلغاؤه وهيهات لها أن تفعل، يقيني أنّك ستنجز مشروعاً عملاقاً في هذا الصدد كونك لا تتقيد بمذهب سلفي منغلق ولا مذهب حركي براغماتي مؤدلج ، يا ريت لو تعلن عن هذا التحوّل في مشروعك القيمي، وتسفه تماماً معيقات الصورة عند الرأي العام التي تعطّلك كثيراً وتقعد بك لو ذهبت في مجاراتها ومراعاتها ،وهذا لا يلغي ليبراليتك بل يعززها ويقويها ، كونها لا تعتمد المذهبية ، كما أنّه يتّسق مع خروجك الشجاع عن السراديب المظلمة التي عافاك الله عنها وعن أسقامها ،

وطبعاً أنت رجُل مُتّسِق مع نفسك ، ويظهر ذلك في شجاعتك حين تقول الصواب صواباً كما تراه ، والخطأ خطأ كما تراه ، اتفق معك الناس أو اختلفوا رضوا أم أبوا ، لا يسيطر ذلك على مزاجك في الكتابة ، المهم أنّها كتابات مرتّبة ودقيقة ومحترمة وتحترم المتصالح والمتخاصم معها ، من هذا المنطلق تكتسب كتابتك في نقد التراث الفقهي ـ ولا نقول ذمّه أو شتمه كما تعرف ـ تكتسب قيمة كبيرة لارتفاع نسبة الحياد والنزاهة فيها كما أتصوّر ، هذا على المستوى العام ، أقصد اقتراحي لك بأن تنتسب لهذا المسار بعلانية ووضوح وجرأة ومثابرة لتصل لنهايات يقينيّة لا فلسفيّة فقط ، فطريقة أخذ قضايا الدين من منطلق فلسفي واحد تضر ولا تفيد ولا توصل إلى النتائج الصحيحة ،

كذلك طريقة تناول قضايا الدين من منطلق عرفاني إنجذابي شطحاني تضر ولا تفيد ، ومؤكد أنت لا تحتاج لذكر أسماء وأمثلة فيما أقول ، ولهذا أرشّحك لهذا البحث وأرشّحه لك حتى تصل للحقائق بتوفر صحيح ..

على المستوى الشخصي يهمني شيء واحد كونني أحمل عاطفة أخويّة صادقة تجاهك، ولا أخفي مشاعر مودتي وإعجابي بذهنك ، الشيء الشخصي من تلقاء هذه الناحية يتمثّل في سعادتي إن حسمت مسارك الشخصي دينياً ، ولا أقول أن تعتنق الإسلام بطبيعة الحال ، فأنت مسلم ابن مسلم ابن مسلم، ولكنني أقول أن تجتهد في العبادة، وأعني الصلوات الخمس التي تمثّل مقابلات يومية لخالقنا في مناجاة محددة الوسيلة والطريقة لا نملك الخروج عليها ، ووالله فيها لذّة ، كلما كنت فيها خاشعاً خائفاً من مصيرك في القبر ومصيرك بعد القبر وأن تتصوّر نيراناً مشتعلة بحجم قارات ومحيطات ، كما تتخيّل جنّات تجري من تحتها الأنهار ، هكذا تتلذذ بالصلاة كلما أبحرت في هذه المشاعر الفياضة ، هذا فقط هو المطلوب ، عبادة محدودة جداً ولكن بتدبُّر وتلذذ ، وأضيف لك شيء بسيط جداً وهو أن تكثر من ذكر ثلاثة أوراد أولاً لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، هذه مائة مرّة يومياً تسجّل مائة حسنة وتمحو مائة سيئة وتكون عدل عتق عشر رقاب ويكون من قالها الصباح في مأمن من الشيطان يومه حتى يمسي ومن قالها في المساء في مأمن من الشيطان حتى يصبح ، ويكون أفضل الخلق عند الله في يومه إلا شخص زاد عليه فيها ..

الثانية الإكثار جداً من الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم لازم يا عادل لازم تكثر من الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم ليشفع لك يوم القيامة وهو الممنوح الشفاعة، لمكانته عند الله، وهو الذي لاقى ولاقى في سبيل توصيل الرسالة وهو أشرف خلق الله وأعلاهم منزلةً، قال المفلس من ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يصل عليه.

الثالثة الإكثار من الاستغفار، فاستغفروا ربكم إنّه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدرارا، ويمددكم بأموالٍ وبنين ويجعل لكم جناتٍ ويجعل لكم أنهارا ، ومن لزم الاستغفار جعل الله له من كل همٍ فرجا ومن كل ضيقٍ وبلاءٍ مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب ، فالاستغفار يا عادل يزيدك في رزقك واسأل مجربين، والذكر عموماً يعطيك اطمئنان عجيب والله خالقنا صمم هذه الأشياء ومن كلامه في هذا الشأن 'ألا بذكر الله تطمئن القلوب' فيا عزيزي عادل هذا اقتراحي لك بأن تثري الشأن العام بتقديم إجابات منهجيّة من خلال نقد التراث الفقهي وطبعاً نقصد تقصيه بالسلب والإيجاب، يعني شخص في قامة عبد الوهاب المسيري تشوفوا تقول ده أبو العلمانيين وكذلك دكتور محمّد سليم العوا وطارق البشري وفهمي هويدي وآخرين ولكن لهم كتابات وكتب رائعة وعجيبة وتمثّل اسهاماً حقيقياً في حركة التنوير الشفافة النظيفة ومن جانب آخر اقتراحي بأن تنجو من عذاب الله بالتذلل والخضوع له ، وطبعاً النجاة برحمته تعالى وليست بأعمالنا، إنّما أعمالنا هي وسائل تأكيد الخضوع والذل له خالقنا سبحانه ، ..

طبعاً جاءك انطباع أنّ مشروعي في التعاطي مع الشأن العام وبجوانبه في التنوير والمعرفة كله يقوم على محوريّة الدين ، وهذا الانطباع لا يتطابق مع حقيقة الوضع الذي أنا عليه، ربما كنت على هذا النحو قبل

عشر سنوات، وربما لاتزال بقية عالقة كما أشرت في تحليلك في رسالتك السابقة، ولكني أؤمن تماماً بالقاعدة الذهبيّة التي خرجت من نقاشات طويلة بيني وبين صديقي الأستاذ عبد العزيز الخضر رئيس تحرير مجلّة المجلّة السابق، وهو كان رئيس تحرير صحيفة المحايد التي عملت معه فيها مديراً للتحرير، قال إنّه كلّما قللّت نسبة القداسة وحصرتها في المقدّس فعلاً، كلما قلت أخطاءك باسم الدين، وكلّما اتّجهت لجوهر الدين وحقيقته، وكلّما زدت من القداسة والمقدسات كلّما أخطأت وأسئت للدين من حيث تقصد نصرته ، شاهدي هنا أنني أقلل المقدّس والمحرّم الخ بأقصى درجات ما أستطيع ، ومعجب جداً بمنهج دكتور الترابي في هذا الشأن (لا تمنعك سوءاته في السياسة من تقدير وتبجيل منهجه في شأن الدين) فلو أنّه ساق أتباعه على شاكلة طالبان لكانت كارثة ، بالله شوف تنظيرو في المرأة والفن وتجديد أصول الفقه وتجديد الفقه والنظم السلطانية وتفسيره للقرآن والعلاقة مع الآخر في الإسلام وهي رسالة حوار مع الغرب وغيرها ، وكم غاص كمال الجزولي في هذا الشأن ، ولي معه نقاشات سابقة.

لك محبتي وأنا في منطقة فكريّة لا ترى في العلمانية شراً محضاً ، وقد ذكرت لك الآن قاعدة تقليص المقدّس، خطأ العلمانيّة حين تلغي المقدّس، فأنا أدعوك لعلمانيّة إسلاميّة أسسها ونظِّر لها وسأكون أحد معاونيك وأتباعك، صدقني نحن بحاجة لهذه التوليفة التي تستوعب الموجب في اليسار والجيّد في العلمانيّة، والصحيح من الإسلام، ولهذا يمكن لعادل عبد العاطي أن يؤسس لنا اليسار الإسلامي السوداني، وتستفيد من تنظير قامات كبيرة مثل جمال البنا وحسن الترابي ودكتور خالص جلبي وطارق البشري وغيرهم، وكنت أقول لدكتور غازي هذا الكلام وهو منفتح فكرياً لا كما تظهر صورته بسمتها الجاد، العلمانية ليست شراً محضاً إلا حين تلغي الدين، وهي لم تفعل ذلك، هي في أقصى تجلياتها في التفسير الشهير لها إنّما تفصل الدين عن الدولة، وهذا يحتمل النقاش كما سترى حين تغوص في بحث هذه المسائل إن شاء الله ، لأنو ـ كما قلت لدكتور غازي ذات مرّة ـ الدولة دي زي القطار أو زي الطائرة شايلة الناس، فيهم الواعي وفيهم السكران، فيهم العاقل وفيهم الجاهل، فيهم المسلم وفيهم المسيحي، ولذلك لا يمكن أن نقول الطيارة الإسلاميّة أو القطار المسيحي ، وهكذا الدولة، لا يمكن أن نقول الدولة الإسلاميّة، طبعاً يقيني أيضاً أنّ المسألة ليست بهذه البساطة، فالدولة نعم مليئة بالركاب، ولكن القوانين التي تنظم تواجدهم وتحركهم كيف ستكون وكيف ستصاغ وماهيتها وروحها ومادتها ؟ هنا ندخل على أثر الدين، وهنا ندخل على قاعدة تخفيف وتقليص المقدّس إلى أقصى حد ممكن.

يبدو لي أنّك يمكن أن تقف بجواري في هذه الرؤية وفي هذا التنظير، وبالإمكان نسهم سوياً في صياغة نقاش مشترك نخرجه للعلن.

الآن عرفت ماهي تصوراتي لمسألة محوريّة الدين في تفكيري وفي طريقة التعاطي مع الشأن العام، وما وصلك من انطباع كان فقط لأنني أرسلت لك مقالتين في الشرق الأوسط بلغة بحثية عن تجديد

الخطاب الديني وعن متلازمة الجهاد والإرهاب، ثمّ دخلت معك في نقاش حول رؤيتك الشخصيّة للتعاطي مع الدين في الشأن الخاص والعام..
الآن عرفت رؤيتي ، ولو تعرف أنّ سيارتي لا يعرف مسجلها غير صديق أحمد والفنان الرائع ود عطبرة والمقل محمّد جبارة، ومحمّد كرم الله وكم أهوى الرائع حميد والمرحوم ياسين عبد العظيم وأعشق شعر ود بادي ويذكرني على الدوام بآية العصر الحديث أمير الشعراء أحمد شوقي، ولا أدري من أين جاء التشابه، ولكن الراجح أنّ ذلك في الصور الشعرية والجمل الاعتراضيّة الطويلة والخيال العجيب والعذوبة والموسيقى، على العموم هذه اهتماماتي ولي رواية مخطوطة اسمها الموت في حي السلالم، تنقل صورة من حياة البسطاء، ترقد في الكمبيوتر منذ سنتين تقريباً، ولي محاولات متقطّعة في الشعر منذ الثانويّة ليتني أوفّق في جمع قصاصاتها وتنقيحها.
هذا هو التعريف بمحدِّثك الكوز القديم عشان تآخد عنو تصوّر مقارب. لك محبتي وسلامي وتحياتي.
نفعك الله ونفع بك ورفع شأنك ومنحك حبّه ورضاه. وطلبي وبرجاء شديد وإلحاح شديد أن تتصل بالله على الدوام. أكثر من ذكر الله تواصل مع خالقك الذي يمنح العافية ويمنعها يعطي العمر وينهيه ، يعطي الفرصة ويؤجل الجزاء.
اسأل الله أن تستفيد من باقي فرصتك وأنا معك وبقية من نحب وبقية المسلمين حزني عميق عميق والله على بلشفية ابن خالتي أسامة فضل الله رحمه الله وحزني عميق عميق والله على بلشفية الخاتم ومنشفيته رحمه الله وأحسن إليه وليتني وأنت نستفيد من كرم الله و ما بقي من عمرنا فنترجاه وندعوه وهو السميع المجيب.
خذ ورقة طارق البشري مرفقة في أعلى الصفحة أو في الصندوق كما يقول صاحبك المستهبل دكتور عبد الله علي إبراهيم حفظه الله ورعاه.

أخوك أبداً
محمّد خير عوض الله

الرد على الرسالة الرابعة

شكرا لك على رسالتك التي اثارت فيني شجونا كثيرة، والتي سأكتب لك عنها بالتفصيل تفضل في هذا الوقت بقراءة هذه المساهمات المتواضعة ويا ريت لو كتبت لي رأيك عنها، علما بان بعضها قديم ولو كتبتها اليوم لكتبتها بشكل اخر.

اخوك
عادل

الرسالة الخامسة:

قالوا الشايقي حريص وكيةً لهُم وهُم يكيلون السباب لنا عبر ظاهرة النكات التي تعمل فأسها الصدئة في تمزيق جسدنا الاجتماعي المهترئ، فإنني أعلن باسم أهلي الشايقيّة أهل الإبداع، أعلن زيادتنا في الحرص، وتطبيقاً لهذا الإعلان ، فإنني سأكتفي بتعليق عابر على رسالتك أدناه حتى لا أخرب على رسالتي الدسمة التي أنتظر رداً لها أكثر دسامة لا كقليلة الدسم هذه وأقول

قرأت مرفقاتك الرائعة ، وفرحت أشد الفرح كونها تجسّد لي الفكرة التي سقتها لك في الرسالة والتي كانت مقترحاً مني بأن تشرع في مشروع قيمي جديد بتوليد توليفة اليسار الإسلامي أو التنوير الإسلامي، وجدت مرفقاتك تمثّل تجسيداً عملياً لما أردته منك، ولن أطيل بحساب انتظاري لردك كامل الدسم أمّا تعليقاتي على تفاصيل المحتوى، فإنّها رائعة سوى حاجتها لإعادة صياغة كما قلت أنت ، خاصةً بتاع الفقهاء وزواج الكتابي من مسلمة، الفكرة رائعة وسليمة ولكن المقالة تحتاج لتجويد أكثر في المحتوى والصياغة، وليتك تكتبها بشكل جديد وتقصي جديد ولغة جديدة لغة بحثية تكسبها قيمة أكبر وتعطيها فرصة أكبر للنشر في مجموعة اجتهاد بحثي في شكل كتاب أو كتيّب ، وحينذاك ستتخلّص من لغة أركان النقاش التي استخدمتها مع الترابي.

ومن هنا ندخل على موضوعك الآخر بعنوان (**حسن الترابي بين حق الاجتهاد ونرجسية الذات**) وقلت فيه:

"انظر إليه كيف خاطب قضية خطيرة مثل قضية حقوق المرأة في الإسلام، وحقوق المرأة في المجتمع، بهذا الأسلوب الفطير، وهذه الطريقة السوقية الاستفزازية، وكأنما قصده الفرقعة الإعلامية، وليس النهوض بحال المرأة حقا. وحسن الترابي، أكبر أعداء المرأة السودانية، والإنسان السوداني، بكل ما أنتج من نهج وممارسات، يعود اليوم ليزعم انه من أكبر أنصار المرأة، ويود لها التحرير من سلطة الفقهاء، حني يجيرها في صالح مشروعه الظلامي الانتحاري، الذي رأينا حصاده في السودان، والذي يتوسل الترابي إلي إعادة مجده فيه بكل الطرق، ولو كان بنقض ما غزله في الأمس القريب". تعليقي هو أنني لا أمانع إطلاقاً في نقده، بل أزعم أنّني لم أقرأ لشخص كتب نقداً قاسياً بأقسى مما كتبت فيه، لكن مأخذي عليك أن تكتب بلغة البحث طالما أنّ تناولك تناول الباحث، وهذا يلزمك أن تقول بغير الذي تقوله تماماً، من أنّ للرجل إسهام قوي جداً جداً في تحرير المرأة باسم الإسلام وأنّه دفع فاتورة ذلك في مجابهة التيار الإسلامي المحافظ والمتزمّت كلاهما، وأنّه قدّم أطروحته الشجاعة القويّة للغاية في السبعينات التي سمّاها المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع وهي من أفضل ما كتب في طريق التنوير الاجتماعي باسم

الدين ،وهي تنسف كل الصورة السيئة السالبة التي يصر المحافظون والمتزمتون على تثبيتها للمرأة. للترابي جهد مشكور جداً جداً في هذا الصدد وهذا لا ينفي أو يبرر أو يجهجه حقيقة سوءاته وكوارثه وطاماته في السياسة.

موضوع آخر بعنوان

لماذا يرفض الليبراليون السودانيون تعدد الزوجات والطلاق الاعتباطي؟

فرحت جداً لمخاطبتك هذه القضايا ومناقشتها دون مخافة أن يتصدى نفر ممّن يلوثون الرأي العام فيناجزونك تحت مسمى من أين لك أن تتناول هذه المسائل الفقهيّة؟ وكأنّك بوذي؟ وهذه شجاعة لابد منها في المرحلة المقبلة حين تتوسّع في هذه المساحة، مساحة التنوير هذه، تعليقي على هذا الموضوع أن تعطيه عناية بحثية أفضل وألا تتسرّع في الأحكام، وصدقني ليس هناك بأفضل ممّا أتى به الإسلام حين قرر ترك أمر تعدد الزوجات للمسلم شريطة سقف محدد ينتهي بأربع، وشريطة أن يعدل وبتشديد شديد جداً على هذا الشرط وهذه لابد أن تنوّه لها لأنّها تحكي عظمة هذا الدين وحقيقته العدل وماذا تريد حركة التنوير غير الانصاف والعدل؟ أمّا مسألة الطلاق فلن آتي أنا أو أنت بأفضل ممّا جاء به الإسلام حين ترك الطلاق كمخرج للطوارئ، وأي سفينة بها مخرج طوارئ، وحين تعيش الأسرة حالة طوارئ، قال الله أن نبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها، إن يريدا إصلاحاً يوفق اللهُ بينهما، ولم يقل يرسلوا أي واحد إنما حكم مليء بالحكمة والتروي والتجارب هكذا يوحي لك النص، على العموم عالج الإسلام فترة الطوارئ هذه يأتي الحكم فيحدث الصلح وترجع المرأة المقنجرة ويزجر الرجل كما تلاحظ في المجتمع المسلم وكم يعنّف بعبارات ياراجل مابتختشي ؟ في راجل بيضربلو مرة؟ أو من هذه الشاكلة فيسف التراب ويندم على تصرفاته، وهذا انتصار للمرأة بإجراءات الإسلام، وهذه ممارسة نشاهدها ولم تترك لعبثية الرجل وتقلّب مزاجه.. بعد ذلك مسألة الطلاق إذا قالها اعتباطاً لا تعتبر في الشريعة طالق، فكيف تسمونه الطلاق الاعتباطي؟ وإذا قالها جاد وبإصرار لا رجعة فيه، قال لها تحرمي علي ولن أتراجع وجات الدنيا كلها ورفض أن يتراجع، الشريعة قالت له عندك فرصة نرجعها ليك، أنتما أولى ببعض.. والحمد لله رجعت بعد العدة (وهذه لها حكمة جليلة كما تعرف) رجعت وسمن على عسل وكل شيء تمام، وبعد فترة قال نفس الشيء واتكرر نفس السيناريو الشريعة قالت له أحسن ترجعلك ونحن كدين ما بمنعك والأفضل ترجع وتنعل شيطانك وبالفعل رجع، المهم إلى ثلاث طلقات، فأين الطلاق الاعتباطي؟ والشريعة تمط فرصة بقاء الشريكين بحكم من أهله وحكم من أهلها، وبفرصة الطلقات الثلاث، ومع هذا التخويف الشديد المرعب حين تعلن أنّ حادثة الطلاق يهتز لها عرش الرحمن، فلن يجرؤ مسلم بالساهل ويطلّق، ولكنّه مخرج / مهرب طوارئ حين يتعذّر البقاء وينقلب نعيمها إلى شقاء..

أين الطلاق الاعتباطي ؟ وبذات التخريج الذي تقول فيه إنّ سيدنا عمر رضي الله عنه طلب من بعض الصحابة تطليق الكتابيات من شدة كرهه للأمر ولم يكن من منطلق التحريم، فلماذا لا تستخدمون التخريج نفسه بالحث على الزوجة الواحدة وليس بتحريم التعدد ؟
على العموم رجائي أن تستوفي في استقصائك ثمّ تصدر الأحكام وعن رويّة كذلك، في هذا الأمر وفي غيره ، وبالتأكيد أنصح نفسي قبل نصحك ولا أمارس أستاذيّةٍ عليك ، حاشا وكلا ، إنّما هو تلاقح نقاشات.

أما موضوعك الرابع عن الليبرالية والإسلام (هل الإسلام دين ليبرالي ؟) قلت فيه "في رأيي الشخصي أن يتم التعامل مع الجانب العقائدي والعباداتي للإسلام كما هو، أي بدون محاولة لتفسيره سلفيا أو ليبراليا أو اشتراكيا، باعتباره يقع في إطار الضمير والعقيدة وعالم الغيب. أما الجوانب المدنية والسياسية والقانونية الخ والمتعلقة بحياة الناس، فيجب أن تُدرس وتُفسر وتُعالج بمنهج مدني وبدون الاعتماد على فكرة دينية بعينها. ومن هنا يكون البديل لحركة الإسلام التقدمي وحركة الإسلام السلفي على السواء، هو الحركة الليبرالية الحديثة في العالم الإسلامي، والتي تعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله، أو بتعبير أكثر دقة، تعطي ما لله لله وما للشعب للشعب".
وهنا لا أتفق معك فحسب، إنّما ازداد فرحي وسروري لتطابق الرؤى بيني وبينك في هذا الشأن، وكنت قد عبّرت عنه بعبارة موجزة وعموميّة حين قلت بقاعدة تقليص المقدّس، وأنت تقول ما نصّه: "في رأيي الشخصي أن يتم التعامل مع الجانب العقائدي والعباداتي للإسلام كما هو، أي بدون محاولة لتفسيره سلفيا أو ليبراليا أو اشتراكيا، باعتباره يقع في إطار الضمير والعقيدة وعالم الغيب. أما الجوانب المدنية والسياسية والقانونية الخ والمتعلقة بحياة الناس، فيجب أن تُدرس وتُفسر وتُعالج بمنهج مدني وبدون الاعتماد على فكرة دينية بعينه". فقط أطلب طلباً شكلياً يتعلق بمراعاة التفسير الموجب للأشياء ومراعاة أفهام الناس، وذلك بحذف عبارة مالقيصر لقيصر ومالله لله أو التي تليها، فهي ذات مدلول عسير الهضم، بل ملفوظ ومرفوض.

على العموم كتاباتك الرائعة هذه مباحث في التنوير يمكنك أن تصدرها في كتاب عند مركز عبد الكريم ميرغني أو دار عزّة، ولكن بعد استقصاء جديد للنصوص ومراجعة دقيقة للصياغة، أمّا العمدان والبيم ما فيهم كلام.

في انتظارك كامل الدسم

أخوك أبداً

ممّد خير عوض الله

الرد على الرسالة الخامسة

العزيز محمد خير
تحياتي القلبية

فعلا القلم ليهو رافع وجيد أنك صبرت لي كل هذا الوقت، فقد كنت مشغولا جدا في سابق الايام فلك مني كل الاعتذار.
قرأت رسالتك القيمة هذه وكما يقول اهلنا علمت بما فيها، وحقيقة اقول لك أنك وضعتني امام اختبار صعب ومسؤولية حقيقية قد لا اكون جديرا بها، وهي مسؤولية المساهمة في ترسيم تيار الاصلاح الفكري الاسلامي، على هدي من سبقنا من الكتاب المعاصرين او من تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين
اؤمن انا تماما بضرورة اعادة النظر في الفقه الاسلامي وتطوير الاجتهاد السياسي والقانوني في الاسلام، واعتقد ان هذا قد اصبح الان ضربة لازب، اذا ما اردنا للمواطنين المسلمين ان يلتحقوا بالعصر، في نفس الوقت الذي يجب ان نترك فيه نواه الاسلام العقيدية كما هي، اذ انها تشكل لب الاسلام ولو ادخلنا فيها التحريف والتطوير لخلقنا دينا جديدا، ما هو بالإسلام، وانما شيء اقرب للبهائية، وهذا من اعتراضاتي على الفكرة الجمهورية، انها لم تكتف بمحاولة الاصلاح الفقهي، بل ذهبت اكثر للتحوير العقيدي، وعلى كل هذا مقامه اخر ، وسأرسل لك بعض كتاباتي عن الجمهوريين ملحقة
من الجهة الثانية لا أجد في نفسي القدرة على المساهمة الكبيرة في هذا الجهد، ناهيك عن قيادته، والعاقل من عرف قدر نفسه، فتأهيلي الديني من ناحية معرفة الشريعة المدرسية والفقه الخ، ومستوى قناعاتي العقيدية الخ لا تؤهلني لخوض هذا الجانب المهم، بمثل هذا الجهد الاصلاحي، وان كنت ارى ضرورته المطلقة
قد تتسائل لم اذن تكتب ارائك الاصلاحية في بعض تلك المقالات التي ارسلتها اليك، واقول لك أنى كتبت ما كتبت من موقعي كمواطن وكناشط، ولم اتوقع قط ان تكون جزءا من هذا الجهد التجديدي ولو قرأت بعض وثائق الحزب الليبرالي التي كان لي شرف المساهمة في صياغتها، لوجدت اننا نقول بفصل مهمة الحزب السياسي عن الاصلاح الديني، فالحزب مجاله السياسة، بينما التنظير والاصلاح الفكري - والديني بالضرورة - من مهمة المفكرين ومراكز البحوث والمجتهدين الخ

هذا ما يوصلني لان اقول لك أنى اقيم نفسي كناشط في المقام الاول، وليس كسياسي تنفيذي - هذه لا املك مقوماتها - ولا مفكر - ايضا لا املك مقوماتها. وسأكون راضيا عن نفسي تماما، إذا استطعت المساهمة في حفز ودعم وتوفير الشرط الملائمة لمجموعة من السياسيين التنفيذين والمفكرين من وسط الشباب للتقدم للصفوف الامامية، وحمل راية القيادة الفكرية والسياسية، وهذ في الحقيقة لب فكرة تأسيس الحزب الليبرالي: خلق المنبر السياسي - التنظيمي - الفكري الذي يكفل بناء قيادة سودانية جديدة.

لهذا السبب اتهمني أجد اصدقائي باني اريد ان اكون صانع الملوك - kings maker - وهيهات، انما انا اعرف قدراتي تماما واريد ان اوظفها بالشكل الافضل، لك ان تراجع مقالتي عن الامير الجديد، لترى بعض ما احلم به في هذ الجانب

الان انت بطلبك لي " تلخبط" لي كل عالمي وما رسمته لنفسي من اهداف خلال العشرة سنوات القادمة، والتي من بينها بناء الحزب الليبرالي كقوة رئيسية في السودان وبناء المؤسسات التي تقوم بتطوير الفكرة الليبرالية السودانية المشروع الليبرالي، فهل هناك من الوقت والجهد والقدرات ما يسمح بالخوض في مشروع ضخم مثل مشروع التجديد الاسلامي؟؟ اشك في ذلك كثيرا، رغم شكري الكبير لثقتك العالية بي

فيما يخص دعوتك لي بالاتجاه للصلاة والدعاء الخ، اشكرك كثيرا عليها وقد طلب مني اخي الاصغر عصمت نفس الطلب، وقال انه في اثناء الصلاة ولو ادياها اتوماتيكيا في البداية، فأنها تجذبك الى عوالم اخرى، هي عوالم الروح الغنية. لن أهمل دعوتيكما ولكما مني كامل الشكر على الاهتمام بمصير روحي في هذا العالم المضطرب

سأتوقف الان لأعود لتعليقاتك حول مقالاتي التي ارسلتها لك، في مساء هذا اليوم

مع ودي
عادل

الرسالة السادسة

الأخ الغالي ود عبد العاطي

قرأت رسالتك فور وصولها وقلت انتظر إلى حين وصول تعليقك على تعليقي على مقالاتك السابقة في التنوير الإسلامي، وهي أعجبتني لكوني أدعوك لكتابتها وإذا بك قد أنجزتها فعلاً، وهذا يقودني للتعليق على رسالتك أدناه، فأنا لم أطالب بأن تكون بكبسة زر واحدة مفكراً رائداً في التنوير الإسلامي، إنّما قلت لك ابدأ، ووجدتك قد بدأت بالفعل، ولكنّك لم تكتشف هذا بعد؟! وقلت لك هذا لا يتعارض مع خطّتك التي وضعتها لنفسك لعشر سنوات قادمة في تأسيس وإشاعة الفكر الليبرالي والمدرسة الليبرالية والحزب الليبرالي، أنا فقط أقول مشوار الميل يبدأ بخطوة، وأنت تقدّمت بأكثر من خطوة، وأنت بدأت الخطو في هذا المشور، أعني التنوير اليساري الإسلامي الليبرالي، منذ عام تسعة وتسعين حين كتبت مقالتك القيّمة عن استشهاد محمود تأملات في أفق المعرفة والشهادة، والآن فرغت قريباً من الإسلام والليبرالية، وتعقيبات على فتاوى الترابي وقضية المرأة والتنوير الإسلامي حولها، أنت بدأت خطوات وليس خطوة فكيف ألخبط لك برنامجك رأساً على عقب ؟! أنا لا أريد غير هذا ، فقط المثابرة فيه وزيادته شيئاً فشيئاً وهذا يعطي صورة ذهنية عنك أكثر إيجابية ـ وأنت مستنير وتعرف أنني لم أقصد أنّ صورتك سالبة ، لا ، وألف لا ، ومليار لا ، قصدت أكثر صعوداً بميزان التقييم الجمعي الذي تدخل الإجابات والتفسيرات الدينية كأحد أكبر رافعاته ، وطبعاً لانقصد زيادة الوجاهة الاجتماعية بالنسبة لك، فالمسألة مسألة انتماء للمجتمع ومسألة انتماء للمعتقد ومسألة علاقة لازمة لافكاك عنها، ومسألة انزلاق باسم الدين وقع فيه الخطاب منذ مئات السنين، فهي إذن ضرورة وليست ترفاً فكرياً وليست وجاهة اجتماعية، هكذا يستقيم مشروعك ويربح بحسب ما أتصور وأظنّك تتفق معي مية المية إنو ليس ثمّة تعارض، بل العكس هو الصحيح هذا ما كان من شأن التعليق على الرسالة.

بالنسبة لمقالتك الرائعة في "أفق المعرفة والشهادة"، فهي تدخل في ذات مشروعك القيمي الكبير، ومرتكزها هنا النقد الموضوعي لموروثنا في العمل العام وموروثنا في المنتج الفكري وموروثنا في الزعامة، وهذا عمل ممتاز ولو أنني في محل القراي وغيره لأثنيت عليه من خلال رؤية نقدية كذلك وليس من باب ثناء المجاملات، بالنسبة لرأيي فيما أنجزته، أقول جيّد أنّك تركته كتاباً مفتوحاً لتقوم بتوضيبه لاحقاً، وأقول ليتك تقوم بتوضيب رؤية نقدية لمحتوى الفكر الجمهوري جوهر الفكرة، ولو أنني أريد الالتحاق بالفكرة ماذا علي أن أفعل ؟

أنت مسيت هذا الموضوع قليلاً حين أشرت للاكتفاء بتمجيد الأستاذ الراحل، ولكن ماهي مادة الفكر الجمهوري اليوم، وكذلك رؤية نقدية لكل كتب الأستاذ وأنت تقرأها منذ المتوسطة، وطبعاً كي لا يكون الأمر شاقاً معيقاً فإنّه تكفي القراءة الإجمالية بحجم ما أنجزته في أفق المعرفة والشهادة، طبعاً أنت تطرّقت لمعظم ما أقوله لك ولكن في كثير منه مسحاً خفيفاً جداً التعليق الأخير على طلبي وقبلي طلب شقيقك الأصغر عصمت ، فيا أخي والله والله نرثيك الآن لو لم تكن علاقتك جيّدة بالله، هناك أهل العبادة والتبتل والانقطاع للذكر وهناك المزاوجون للأمر وهناك أهل الإحسان الذين يراقبون الله وهو يراقبهم وهناك وهناك وهناك، لكن خليك زي حالاتنا كدة نمشي الصلاة لأنها صلتنا بالله ونجتهد في أن ندعوه ليغفر لنا ويهدينا الصراط المستقيم ولا يعذبنا لافي القبر ولا يوم الحشر يوم يفر المرء من أعز الناس لديه لكل إمرءٍ منهم يومئذٍ شأنٌ يغنيه، بس خليك زي حالاتنا بشيش بشيش زي ما قلت لك عوّد لسانك شوية شوية مع الصلوات الخمس، فقط، وشوف شغلتك زيك زي الناس، ربنا من كرمو ورحمتو خفف علينا وخلّى الموضوع يتمو من عندو برحمتو بس لازم نعمل حاجة، "قل لعبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لاتقنطوا من رحمة الله ، إنّ الله يغفر الذنوب جميعاً" .

داير تعهد أكتر من كدة؟ بس أعمل حاجة قبل ما تدخل الأرض يا لهول الأمر ياعادل ، والله والله وما محتاج لتأكيد أنا حزين جداً جداً للخاتم عدلان بكل ألقه الذهني ولكن طمعي في رحمة الله أن يشملو ويشملنا جميعاً برحمته، وطبعاً أنا لاأتحدث عن مصيره بعد أن دخل الأرض، فهذا لا أعلمه ولست مخولاً بالتحدث عن ذلك، إنما أقصد مجافاته للرؤية الإسلامية على أيام حياته، وكذلك ابن خالتي حافظ القرآن غفر الله لكم فقد أدخلتموه التيه والوهم الفكري والكارثة حين أراد الوهم أن يلغي اليقين الإيماني في حمأة صراع سياسي تافه! طبعاً لا تأخذ عليّ حين شملتك بالخطاب فقد كان ذلك تاريخاً.

يهمني الآن عادل عبد العاطي أن يخاطب نفسه بصدق قبل فوات الأوان، ما المصير؟ بالفعل ما المصير؟ قرأنا يخلق الإنسان بين الصلب والترائب، لقيناها صاح، حين يجامع الزوج زوجته فيلتقي ماء الرجل بماء المرأة وبالفعل ماء الرجل من الصلب وماء الأنثى من الترائب. قرأنا أنّ لكل إنسان ملف أرزاق وشقي أو سعيد وبالفعل رأينا الناس يتفاوتون في السعادة والشقاء وأنّ الملفات لا يعرفها أحد فالسعيد بماله لا يدري عن شقائه غداً حين يسقونه بالقطارة أو حين يدخل العناية المركزة، وجدنا كل ذلك صحيح. قرأنا عن النجوم البحار ال...الخ

ولكن يهمنا في هذا السياق، قرأنا أنّ الإنسان له أجل لا يعلمه إلا الله الذي خلقه، بالفعل لا أحد يعرف أجله مهما بلغت قوّته!! كل المراحل نعايشها بصورة يومية، والمعاصرة حجاب، لذلك ننسى كل هذا المشهد، فقط نتوارى عن مواجهة الأمر حين يتعلق بالمرحلة الأخيرة المرتبطة بالغيب، فتقول لي ومن أكد

وجود الجنة والنار؟ كيف نضمن ذلك؟ ولكن السؤال البجد جد وين مصيرك بعد تدخل الأرض؟ يعني بعد تموت؟ وين مصيري؟ وين مصيرك؟ ماذا سألاقي؟ ماذا ستلاقي؟

القصة صعبة بالجد دايرة شوية شغل قليل من العمل وكثير جداً من الخوف والرجاء. يعني الموت ده شغلة حقيقية باستمرار نودّع عزيزين لينا انتهت سيرتم وانتهت أيامهم بس مشو وين ؟ الله أعلم بمصائرهم، ربنا في نهاية سورة الواقعة قال: "فلولا إذا بلغت الحلقوم، وأنتم حينئذ تنظرون، ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون، فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها إن كنتم صادقين !!، فأمّا إن كان من المقربين فروحٌ وريحانٌ وجنّةُ نعيم، وأمّا إن كان من أصحاب اليمين، فسلامٌ لك من أصحاب اليمين، وأمّا إن كان من المكذبين الضالين، فنزلٌ من حميم وتصلية جحيم، إنّ هذا لهو حقُّ اليقين، فسبّح باسم ربّك العظيم "

بالله شوف التصوير ده، إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون.. أي والله ، بعدين التحدي هنا فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها إن كنتم صادقين، يعني العزيز عليكم وقاعدين فوق راسو لحظة الموت وربنا أقرب ليهو منكم ولكن لا تبصرون ، كنتم سترجعون له روحه إن كنتم صادقين لكنكم إنتو زاتكم مدينين ، روحكم زاتها ستسلموها ،عشان كدة إنت عزيز جداً والله برغم قصر زمن التواصل بيننا لكن ربنا بيعلم بعزك جد جد ويمكن غيري يتراسل معك لكن مابقولو لك زي الكلام ده ، لكن ده كلام الخوّه الحقيقي ، والله سعادتي أن تقول لي جزاك الله خير أثّرت في وأقوم حالياً بمراجعة إلتزامي الخاص تجاه مصيري الشخصي وسأتخذ قراراتها خلال هذه الساعة، وستكون مفرحة بالنسبة لك، يا ريت لو أقرأ هذه الرسالة ، والله المسألة ليست مسألة طلب وينظر ويفاد، وبعدين ما المطلوب غير الصلوات الخمس وتحريك اللسان بالدعاء والرجاء ؟

تحياتي وتحياتي وتحياتي
أخوك أبداً محمّد خير عوض الله